سلطنة عُمان
مجلس التعليم

مسيرة التعليم في سلطنة عُمان
٢٠١٤م
المُلخص التنفيذي

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
حفظه الله ورعاه

الفهرس

جدول المحتويات

الباب الأول التعليم المدرسي

١,١ الفصل الأول: مدخل عن تطور مسيرة التعليم المدرسي ١١

٢,١ الفصل الثاني: أنواع التعليم المدرسي ١

٣,١ الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم المدرسي ١٤

٤,١ الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها) ١٦

٥,١ الفصل الخامس: البنية الأساسية والتكنولوجية ١٩

٦,١ الفصل السادس: المناهج الدراسية ١٩

٧,١ الفصل السابع: تقويم الطلبة ٢١

٨,١ الفصل الثامن: الإبداع والابتكار في التعليم المدرسي ٢٢

٩,١ الفصل التاسع: الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال ٢٣

١٠,١ الفصل العاشر: المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي ٢٤

١١,١ الفصل الحادي عشر: مؤشرات التعليم المدرسي ٢٥

١٢,١ الفصل الثاني عشر: برامج التعاون التربوي بين الدول والمنظمات المختلفة ٢٨

الباب الثاني: التعليم العالي

١,٢	الفصل الاول: نبذة عن التعليم العالي	٣١	٦,٢	الفصل السادس: الدراسات العليا	٣٩
٢,٢	الفصل الثاني: مؤسسات التعليم العالي	٣٢	٧,٢	الفصل السابع: البحث العلمي والابتكار	٤١
٣,٢	الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم العالي	٣٣	٨.٢	الفصل الثامن: التعليم العالي وسوق العمل	٤٤
٤,٢	الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئات الأكاديمية والإدارية)	٣٥	٩.٢	الفصل التاسع: التعاون الدولي أو (الحراك الدولي)	٤٧
٥,٢	الفصل الخامس: المرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية	٣٧	١٠,٢	الفصل العاشر: الشراكة المجتمعية	٥٠

الباب الثالث: الجودة في التعليم

١,٣	الفصل الأول: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ودورها في جودة التعليم	٥٥	٢,٣	الفصل الثاني: جودة التعليم المدرسي	٥٨
			٣,٣	الفصل الثالث: جودة التعليم العالي	٦٠

الباب الرابع: تمويل التعليم ٦٨

الباب الخامس: إدارة وحوكمة التعليم ٧٢

خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

رئيس مجلس التعليم

كلمة رئيس مجلس التعليم

يُعدُّ التعليم بمختلف أنواعه ومراحله المحرك الأساسي للتنمية المستدامة، وعماد الموارد البشرية التي تُعدُّ حجر الزاوية لهذه التنمية، وتأكيداً لهذا المعنى فقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله – وأكدَّ على ذلك في خطابه السامي في دور الانعقاد السنوي للفترة الخامسة لمجلس عمان لعام ٢٠١١م: "لقد أكدنا دائماً اهتمامنا المستمر بتنمية الموارد البشرية وذكرنا أنها تحظى بالأولوية القصوى في خططنا وبرامجنا، فالإنسان هو حجر الزاوية في كل بناء تنموي وهو قطب الرحى الذي تدور حوله كل أنواع التنمية...". كما دعا جلالته - أبقاه الله- ضمن خطابه السامي في دور الانعقاد السنوي للفترة الخامسة بمجلس عمان ٢٠١٢م إلى ضرورة النهوض بمستوى التعليم والعمل على ضمان جودته في سبيل نجاح الخطط التنموية للبلاد: " لا يخفى أنّ التعليم أساس التنمية، ففي مراحله المتعددة ومن خلال مناهجه المتنوعة تعد القوى العاملة الوطنية اللازمة لإدارة عجلة التنمية وتنفيذ برامجها في شتى الميادين؛ لذلك كان لابدّ لنجاح خطط التنمية وبرامجها التنفيذية على النحو المبتغى والمستوى المطلوب من ضمان جودة مخرجات التعليم والنهوض بمختلف أنواعه ومراحله، وفقاً للسياسة العامة للدولة وبما يؤدي إلى بلوغ الأهداف التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها...".

وتنفيذاً للتوجيهات السامية من لدن جلالته - حفظه الله - واستلهاماً من فكره الحكيم وقيادته الواعية، فإن مجلس التعليم ومنذ إنشائه بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٤٨) سعى إلى رسم السياسات والخطط التي تهدف إلى الانتقال بقطاع التعليم في السلطنة نحو دعم جودته ورفع مستوى أداء مؤسساته، وعلى اختلاف مراحلها وأنواعها، وأعد في سبيل ذلك استراتيجيات واضحة وسياسات طموحة، لا سيما فيما يتعلق بتطوير الكفاءات الوطنية، وترسيخ ثقافة الجودة والاعتماد، وبناء الهياكل والآليات المناسبة لعمليات التقويم والتطوير بجميع مستوياته، وذلك جنباً إلى جنب مع تطوير المناهج التعليمية والرقي بعمليات التعليم والتعلم، إضافة إلى غرس القيم الأصيلة لدى الناشئة وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، بما يكسبهم مهارات القرن الحادي والعشرين ويؤهلهم لإدارة حركة التنمية في وطنهم والإسهام في التقدم العالمي في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار؛ يسر مجلس التعليم أن يقدم هذا التقرير عن مسيرة التعليم في سلطنة عمان حتى عام ٢٠١٤م، والذي يهدف إلى تقديم معلومات وبيانات عن واقع قطاع التعليم للتربويين والمهتمين بهذا القطاع سواء داخل السلطنة أو خارجها، والمنجزات التي تحققت في هذا القطاع فيقدم التقرير في بدايته نبذة تعريفية عن مجلس التعليم ودوره واختصاصاته التي يسعى إلى تحقيقها، ثم يتطرق إلى عدد من الموضوعات المهمة في قطاع التعليم، مثل: أنواع ومراحل التعليم، ونسب الالتحاق فيها، والموارد البشرية، والبنى الأساسية والتكنولوجية، والجهود التطويرية للبرامج والمناهج التعليمية، والحوكمة،

والشراكة مع المجتمع والقطاع الخاص، إضافة إلى المواءمة بين التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي، وتوضيح برامج التعاون التربوي مع المنظمات العالمية المختلفة.

وإيماناً بأهمية ضمان جودة قطاع التعليم باعتبارها عاملاً رئيساً في نجاح الأنظمة التعليمية وفاعليتها، يوضح التقرير دور الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي والجهات الأخرى المعنية بالتعليم في مجال تقييم واعتماد المؤسسات والبرامج التعليمية، ويتطرق التقرير كذلك إلى تمويل التعليم بجميع مراحله وأنواعه، ويختتم بالطريق الى المستقبل الذي يعكس جهود المجلس في وضع الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م، ومتابعة تنفيذها، بالإضافة إلى عمله على ضمان تنفيذ ما ورد في وثيقة فلسفة التعليم وقانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي في السلطنة.

و في هذا الصدد يُثمن مجلس التعليم الجهود المتواصلة التي تبذلها الوزارات المعنية بقطاع التعليم والأمانة العامة للمجلس في سبيل الارتقاء بالمنظومة التعليمية الواسعة، كما يقدر المجلس جهود اللجنة المختصة والفريق الفني في إعداد هذا التقرير، والذي يؤمل أن يضع صورة واضحة أمام جميع المعنيين والمطلعين عن واقع قطاع التعليم في السلطنة، وأن تعكس المؤشرات والمعلومات التي تضمنها ما يشهده هذا القطاع من تطوّرات خلال هذه المرحلة، وكذلك ما يواجهه من تحديات مستقبلية، تستدعي - في الواقع - تضافر جهود الجميع في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

ونسأل الله تعالى أن يحقق لهذا الوطن العزيز كل النماء والخير، والعزة والرقي، وأن يحفظ مجدد حضارته ومعلم أجياله مولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - أبقاه الله -.

والله تعالى الموفق.

المقدمة

إن التعليم كان ولايزال ضمن أبرز الأولويات التي يؤكد عليها صاحب الجلالة السلطان قابوس- حفظه الله ورعاه- حيث نص خطاب جلالته في عام ١٩٧٠م على : " أننا نهدف إلى نشر التعليم في جميع أنحاء السلطنة، لكي ينال كل نصيبه في التعليم وفق قدراته، كما نعمل على وضع خطة للقضاء على الأمية، ونركز بصورة خاصة على التعليم المهني والعالي؛ حتى نلبي حاجة البلاد من القوى البشرية العمانية المدربة"، واستناداً إلى هذا النهج السامي تحققت على أرض السلطنة إنجازات واضحة للعيان في قطاع التعليم بشقيه المدرسي والعالي، وعلى المستويين الكمي والنوعي، وتعكس تلك الإنجازات إيمان الحكومة بدور التعليم في دفع عجلة التنمية المستدامة بالبلاد؛ فعملت على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية كافة من أجل الارتقاء بهذا القطاع.

وقد أشاد عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل: منظمة اليونسكو، والبنك الدولي، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتلك الجهود، وعلى وجه الخصوص التزام السلطنة بتوفير التعليم للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسيين في التعليم، والمبادرة بإدخال مواد حديثة في الخطة الدراسية مثل: المهارات الحياتية، وتطوير التعليم ما بعد الأساسي، وتضمين المناهج الدراسية مفاهيم ومهارات مرتبطة بالسلام والتسامح وحقوق الطفل وحقوق الإنسان والسلامة المرورية والبيئة وغيرها، إضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية وإعداد كوادر وطنية، قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل والحياة في القرن الحادي والعشرين.

وقد مرت مسيرة التعليم في السلطنة بعدة مراحل منذ فجر النهضة المباركة، فقد كان الاهتمام منصباً في بداية السبعينيات إلى منتصف التسعينيات بشكل أساسي على التطور الكمي للتعليم، بينما تم التركيز على التطوير النوعي منذ منتصف التسعينيات، ثم تلا ذلك تقييم مسيرة التعليم سعياً للجودة منذ عام ٢٠١١م.

وعليه؛ فإن مجلس التعليم ارتأى من الأهمية رصد تلك المسيرة من خلال تقرير يهدف إلى تقديم صورة متكاملة وشاملة عن واقع قطاع التعليم بشقيه المدرسي والعالي حتى عام ٢٠١٤م، فشكّل لجنة إشرافية لمتابعة إنجاز هذا التقرير، وفريق عمل من متخصصين وخبراء ومستشارين تولّى صياغته وتبويبه، وفق ما توافر من معلومات ومستجدات شهدها القطاع.

وقد جاء التقرير مدعوماً بالبيانات والإحصاءات والتحليل النوعي للإنجازات التي تحققت في القطاع والتحديات التي تواجهه، موضحاً ملامح الطريق إلى المستقبل؛ ليكون مرجعاً للخبراء والباحثين والمهتمين والعاملين في مجال التعليم.

يحتوي التقرير على خمسة أبواب بالإضافة إلى ملخص تنفيذي. وقد خصص الباب الأول لقطاع التعليم المدرسي، ويشمل على اثني عشر فصلاً تطرقت إلى عدد من الموضوعات منها: نبذة تاريخية عن تطور مسيرة التعليم المدرسي، وأنواع التعليم المدرسي، والالتحاق بالتعليم المدرسي من حيث نمو أعداد الطلبة ونسب الالتحاق وغيرها من المؤشرات التعليمية الإحصائية، والموارد البشرية العاملة في قطاع التعليم المدرسي من حيث برامج إعدادهم ومعايير تعيينهم وبرامج تدريبهم، والبنية الأساسية والتكنولوجية، والمناهج الدراسية من حيث إعدادها وتطويرها وتقويمها، وتقويم تعلم الطلبة بنوعيه التكويني والختامي، والإبداع والابتكار في التعليم المدرسي، والشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال، والمواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي، وبرامج التعاون التربوي مع الدول والمنظمات المختلفة، إضافة إلى تحليل الوضع الراهن للتعليم المدرسي، مدعوماً بالمؤشرات، ومبيناً للتحديات والتوجهات المستقبلية.

أما الباب الثاني؛ فقد ركز على قطاع التعليم العالي، ويتكون من عشرة فصول فأعطى في بدايته نبذة تعريفية عن هذا القطاع ثم تناول عدة موضوعات، منها: مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، ونسب الالتحاق، والموارد البشرية العاملة فيه، وإدارة التعليم العالي والحوكمة، وجهود وزارة التعليم العالي في برامج الابتعاث والدراسات العليا، والمرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية، والبحث العلمي والابتكار في التعليم العالي، والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وكراسي السلطان قابوس في الجامعات المحلية والدولية، وبيان التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، مع التركيز في كل فصل على بيان التحديات والتوجهات المستقبلية.

وفيما يتعلق بالباب الثالث؛ فقد تم تخصيصه للجودة في التعليم باعتبارها عاملاً رئيساً في نجاح الأنظمة التعليمية وفاعليتها، ويتضمن هذا الباب ثلاثة فصول، حيث يعرض الفصل الأول نبذة عن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي من حيث نشأتها ومهامها، ودورها في إدارة جودة التعليم، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لجودة التعليم المدرسي، وتضمن ذلك الإشراف التربوي، وتطوير الأداء المدرسي، ومشروع نظام إدارة الجودة، والمشاركة في الاختبارات الدولية، بينما تطرق الفصل الثالث لجودة التعليم العالي مع توضيح الجهات المسؤولة عن الأنظمة الداخلية والخارجية لإدارة الجودة، والنظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي، ومنح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة مع التركيز في الفصول الثلاثة على بيان التحديات والتوجهات المستقبلية.

أما الباب الرابع؛ فقد أفرد لموضوع تمويل التعليم والتحديات التي تواجهه، والباب الخامس لإدارة وحوكمة التعليم حيث تطرق لدور مجلس التعليم، وإدارة وحوكمة التعليم المدرسي، وإدارة وحوكمة التعليم العالي مع توضيح التحديات التي تواجه إدارة وحوكمة التعليم المدرسي والعالي والتوجهات المستقبلية.

وفي ختام هذه المقدمة، نأمل أن يكون التقرير قد قدم رصداً موضوعياً لواقع التعليم والتحديات التي تواجهه، ورسم بعض التوجهات المستقبلية لهذا القطاع، ونتطلع أن يساهم في رسم السياسات التعليمية المستقبلية، وأن يكون مرجعاً للباحثين والمهتمين بقطاع التعليم، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد، وأن يحفظ وطننا الغالي عمان وباني نهضته والمعلم الأول جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -.

الباب الأول

التعليم المدرسي

الفصل الأول: مدخل عن تطور مسيرة التعليم المدرسي

مرَّ التعليم في سلطنة عمان بمراحل مختلفة واكبت مستجدات التطوير ومتطلباته، واستندت كل مرحلة منها إلى منطلقات وموجهات اشتقت من احتياجات كل مرحلة؛ فقد كان الاهتمام بنشر التعليم هو الهاجس الأول في بداية النهضة المباركة، لذا كان التركيز على التوسع الكمي للتعليم لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة من خلال الخطط الخمسية (١٩٧٥- ١٩٩٥م)، وقد تحقق هذا الإنجاز في فترة قياسية أكدته العديد من التقارير المحلية والدولية، منها: التقرير الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠١م) الذي ذكر أن تطور النظام التعليمي في سلطنة عمان خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠م متقدم ولا يضاهيه أي تطور لأي نظام تعليمي في الدول الأخرى.

ثم جاءت المرحلة الثانية (١٩٩٦-٢٠١٠م) استكمالاً للمرحلة الأولى، فقد كان الاهتمام بالتطوير النوعي للتعليم، واستمدت هذه المرحلة موجهاتها من توصيات مؤتمر «الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠» الذي عقد في عام ١٩٩٥م، والذي خرج باستراتيجية تنموية شاملة لتنمية الموارد البشرية في السلطنة، وبناءً عليه، فقد تبنت وزارة التربية والتعليم في الخطط الخمسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠م) والسادسة (٢٠٠١-٢٠٠٥م) والسابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) نظام التعليم الأساسي وما بعد الأساسي؛ بهدف تعزيز جودة النظام التعليمي، وتحقيق الغايات المتوقعة منه، والمتمثلة في إكساب المخرجات التعليمية مهارات التفكير الناقد والتحليل البناء بما يمكنهم من مواكبة متطلبات العصر، واحتياجات مؤسسات سوق العمل من المهارات الفنية.

كما عملت الوزارة على تحسين الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، وجودة الإدارة المدرسية، وتطوير برامج التعليم ومناهجه بما يواكب المستجدات التربوية الحديثة، وتحسين نوعية المباني المدرسية وغيرها، ورغم ما تحقق في تلك المراحل من تطوير للعملية التعليمية، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لمخرجات أفضل في نظام التعليم بالسلطنة، لذا جاءت المرحلة الثالثة في العام (٢٠١١م) كمرحلة للتقييم الشامل، وهي المرحلة التي وجه بها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في مجلس عمان في أكتوبر ٢٠١١م، بضرورة إجراء التقييم الشامل للمنظومة التعليمية.

وقد جاءت الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م) ملبية لهذا الهدف، فقد جاء من أولوياتها تطوير نظام التعليم وفق معايير جودة تتلاءم مع الغايات والسياسات التربوية، ورفع كفاءة نظام تقويم أداء الطلاب ليُسهم في الارتقاء بمستوى التحصيل الدراسي، إلى جانب التوسع في توظيف التقانة بما يتواكب مع استراتيجية مجتمع عمان الرقمي، والتوسع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والمجيدين، ورفع كفاءة برامج الرعاية والتوعية الطلابية النفسية والاجتماعية والصحية والمهنية بالمدارس.

الفصل الثاني: أنواع التعليم المدرسي

تُعد وزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤولة على جُل التعليم المدرسي، تشاركها بعض الجهات الأخرى كمركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، والجهات العسكرية والأمنية، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية (مراكز تحفيظ القرآن الكريم)، ووزارة القوى العاملة (معاهد التدريب المهني)، ووزارة التنمية الاجتماعية، وينقسم التعليم المدرسي إلى: التعليم قبل المدرسي، والتعليم المدرسي الحكومي، والتعليم المستمر، والتعليم الخاص.

ويبلغ عدد المدارس الحكومية التي تشرف عليها الوزارة قرابة (١٠٤٢) مدرسة حكومية، بالإضافة إلى المدارس الخاصة والمدارس الدولية التي يديرها القطاع الخاص، وتقع تحت الإشراف المباشر للوزارة.

التعليم قبل المدرسي

اهتمت الوزارة بالتعليم قبل المدرسي وجعلته ضمن السلم التعليمي بالسلطنة، فقد قامت بعدد من الإنجازات في هذا المجال أهمها:

- رفع نسبة الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص في توفير هذه الخدمة . ويبين الجدول رقم (١،١) ارتفاع أعداد المدارس والطلاب في رياض الأطفال في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (١،١)
أعداد مدارس رياض الأطفال والطلاب الملتحقين بها في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المدارس	مدارس بها رياض أطفال	عدد طلاب رياض الأطفال		
		ذكور	إناث	جملة
خاصة	٤٦٨	٢١٩٩١	٢٠٨٧٠	٤٢٨٦١
دولية	٤٠	٣٨٣٢	٣٧٩٦	٧٦٢٨
جملة	**٥٠٨**	**٢٥٨٢٣**	**٢٤٦٦٦**	**٥٠٤٨٩**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م

- تعيين خريجات جامعة السلطان قابوس من تخصص طفل ما قبل المدرسة.
- رفع التقسيم الإداري لقسم التعليم المدرسي إلى مستوى دائرة.
- إعداد منهج وطني وتأليفه لمرحلة رياض الأطفال.
- تطبيق مشروع (صفوف التهيئة).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم والشركاء وإدارات المدارس لتقديم أفضل الخدمات التربوية التعليمية لأطفال التعليم قبل المدرسي؛ فإن هناك بعض التحديات التي لا تزال تحيط بهذا النوع من التعليم، أبرزها: عدم توافر تعليم حكومي شامل في مرحلة التعليم قبل المدرسي، حيث إن (٣٩٪) فقط من أطفال الفئة العمرية (٤–٥) سنوات التحقوا بمؤسسات التعليم قبل المدرسي في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، كما يعد السن الذي يلتحق عنده الأطفال بالمدارس العمانية أكبر من السن المحدد للالتحاق بالمدارس في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، وللوزارة عدد من التوجهات المستقبلية لتطوير التعليم قبل المدرسي، أهمها:

- إيجاد منظومة تعليمية عامة للتعليم قبل المدرسي ذات إطار عام موحد.
- الاستمرار في رفع نسب الالتحاق في مرحلة التعليم قبل المدرسي.
- زيادة التوسع في برنامج صفوف التهيئة في المناطق البعيدة.

التعليم المدرسي الحكومي

أما بالنسبة للتعليم المدرسي الحكومي فقد تبنت وزارة التربية والتعليم عدة جوانب تطويرية كان أبرزها: تطبيق نظام التعليم الأساسي وما بعد الأساسي؛ إذ تبعته إجراءات مهمة وتغيرات جذرية في التعليم المدرسي الحكومي، أهمها:

- تطوير الخطة الدراسية وفلسفة التقويم التربوي وآلياته.
- صياغة نماذج تعليمية تنسجم وحاجات المجتمع العماني ومتطلباته.
- تطوير الخطة الدراسية (تعديل وثائق التقويم العامة والخاصة وضوابط الانتقال والإعادة، وإدخال اللغتين الفرنسية والألمانية كمواد اختيارية، وإنشاء مركز التوجيه المهني).

وتبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيرة لتوفير تعليم شامل ومتاح للجميع (بما فيهم ذوو الإعاقات)

من خلال خدمات وبرامج تعليمية مختلفة، تقدمها المدارس الخاصة وبرامج الدمج ومعالجة صعوبات النطق والتخاطب، وكذلك الجهود في مجال التربية الخاصة، وفي مجال التعليم المستمر ومحو الأمية، وقد حققت وزارة التربية والتعليم عدداً من الإنجازات البارزة، وفق ما أشارت إليه نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، أهمها: انخفاض نسبة الأمية بالسلطنة من ٩,١٪ إلى ٣,٥٪ في الفئة العمرية من (١٥-٤٤) سنة، مقارنة بالتعداد السابق لعام ٢٠٠٣م، وبهذا استطاعت السلطنة تحقيق تحسن بنسبة تجاوزت ٥٠٪ وفقاً لتوصيات مؤتمر التعليم للجميع الذي نظمته اليونسكو (داكار...٢م) قبل بداية الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م).

وتواجه الوزارة عدداً من التحديات في النظام التعليمي المدرسي الحكومي، أبرزها:

- عدم تلبية بعض مخرجات المدارس للتوقعات المرجوة لمؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
- التفاوت الكبير بين المعلمين في امتلاك المهارات المهنية المطلوبة.
- ضعف آليات تقويم الأداء والمحاسبية.
- قِصر زمن التعلم مقارنة بالمعدل العالمي.
- وجود فجوة في المستوى التحصيلي بين الذكور والإناث لصالح الإناث.
- عدم اكتمال الخدمات التعليمية المقدمة لذوي الإعاقة في السلطنة بوجه عام، وفي بعض المحافظات بوجه خاص.

وللوزارة توجهات لتطوير التعليم المدرسي الحكومي من خلال:

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي.
- تطوير أداء المعلمين والمتخصصين من خلال التدريب (قبل الخدمة وفي أثنائها) وتأهيلهم.
- تمهين التعليم وتطبيق المحاسبية.
- توفير بيئة تربوية محفزة وجاذبة للمعلمين والعاملين والطلبة.
- تطوير المناهج الدراسية في ضوء الاتجاهات والمستجدات العالمية.
- تجويد التقويم التربوي والامتحانات المدرسية.
- تطوير عملية إدارة البيانات والمعلومات ومؤشرات الأداء.
- تعزيز الشراكة والتواصل مع الجهات المعنية بالتعليم.

التعليم المدرسي الخاص

تولي الوزارة اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم المدرسي الخاص (مدارس تعليم القرآن الكريم الخاصة، المدارس الخاصة، المدارس العالمية «أحادية اللغة، ثنائية اللغة، المدارس الدولية») وذلك للدور الذي يؤديه هذا القطاع في دعم المسيرة التعليمية. وانطلاقاً من إيمان الوزارة بأهمية هذا النوع من التعليم فقد تم تطوير الهيكل التنظيمي المسؤول عن الإشراف على التعليم المدرسي الخاص، وتقديم الإشراف الفني والإداري لهذه المدارس، وقد بلغ عدد مدارس التعليم المدرسي الخاص بأنواعها وفق إحصائية العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م كما يشير الجدول رقم (٢،١) .

جدول (٢،١)
عدد مدارس التعليم المدرسي الخاص بأنواعها وفق إحصائية العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

مدارس تعليم القرآن	المدارس الخاصة	المدارس الدولية
٨٧	٤٦٨	٤٠

ويواجه التعليم المدرسي الخاص بعض التحديات، يمكن إيجازها في الآتي:

- تمركز المدارس الخاصة ذات الجودة العالية في بعض المحافظات؛ وذلك لعزوف المستثمرين عن فتح مدارس خاصة في الولايات البعيدة، وذلك لأسباب ربحية.
- قلة التعاون من الوحدات الحكومية المعنية وضعف التنسيق بينها لتسهيل الإجراءات الإدارية.
- عزوف المعلمين العمانيين عن العمل في المدارس الخاصة لانخفاض الرواتب.
- لا يوجد تناسب بين الزيادة المطردة في عدد المدارس الخاصة ونوعيتها مقارنة بنوعية الإمكانات الإشرافية والرقابية المتوافرة على مستوى الوزارة والمحافظات.
- ظهور عددٍ من المدارس الخاصة هدفها الربح السريع.

وتسعى الوزارة إلى دعم التعليم المدرسي الخاص من خلال جملة من التوجهات المستقبلية، أهمها:

- تنفيذ دراسة بحثية شاملة لمنظومة التعليم المدرسي الخاص.
- وضع نظام لتقييم المدارس الخاصة بهدف ضبط الجودة في هذا القطاع.
- رفع كفاءة المعلمين العمانيين العاملين بالهيئتين التدريسية والإدارية.

الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم المدرسي

*النمو في أعداد الطلبة (المدارس الحكومية):

حققت الوزارة إنجازات كمية وكيفية في مجال تطوير التعليم من خلال الخطط الخمسية، التي يتم تنفيذها حسب ما يتوافر للوزارة من إمكانيات مادية وبشرية، وانتقلت سلطنة عمان بسرعة نحو زيادة عدد المدارس وعدد الطلبة الملتحقين بالنظام التعليمي، حيث تدرجت الزيادة في عدد المدارس إلى أن وصلت نحو (١.٤٢) مدرسة، وبلغ عدد الطلبة قرابة (٥١٦٨٩١) طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

أما من الناحية النوعية فقد حققت الوزارة تقدماً ملموساً في بعض المؤشرات، منها مؤشر الكثافة الطلابية، والذي يعد من المؤشرات النوعية التي تقيس مدى توافر البيئة التعليمية المناسبة، فقد حددت الوزارة الحد الأقصى للكثافة الطلابية في صفوف التعليم الأساسي (٣٠) طالباً للشعبة الواحدة في مدارس الحلقة الأولى، و(٣٥) طالباً في صفوف الحلقة الثانية وللصفين الحادي عشر والثاني عشر؛ إذ يعد متوسط الكثافة الطلابية لجميع المراحل أقل من الحد الأقصى المعتمد من الوزارة خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٢م-٢٠١٣/٢٠١٤م، وقد وصل متوسط الكثافة الطلابية في جميع المراحل الدراسية إلى (٢٥) طالباً في الفصل الواحد، كما تراوح متوسط الكثافة الطلابية في الصفوف (١-٤) بين (٢٦-٢٧) طالباً، وفي الصفوف (٥-١٠)، وفي الصفوف (١١-١٢) بين (٢١-٢٩) طالباً.

كما تشير الإحصائيات إلى تكافؤ فرص التعليم المتاحة للذكور والإناث، وتعد الفجوة ضئيلة بين النوعين وإن تفاوتت بنسب بسيطة بين المديريات التعليمية بوجه عام؛ إذ بلغت النسبة (٩٩٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، كما يعد نصيب المعلمين من الطلبة هو أحد المقاييس المهمة في قياس مستوى مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المعلمين بالمقارنة مع أعداد الطلبة، فقد انخفض نصاب المعلم من الطلبة في المتوسط العام ليصل إلى (٩) طلاب في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، ويعد هذا المعدل جيداً جداً مقارنة بالمعدل العالمي البالغ (١٨) طالباً وفق مؤشرات تقرير التنمية البشرية عمان (٢٠١٢م)، ويزيد هذا الانخفاض في محافظة مسندم ليصل إلى (٥) طلاب في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م بسبب انخفاض الكثافة السكانية ومحدودية الطلاب، وتوزع التجمعات السكانية على مساحات شاسعة بسبب الطبيعة الجغرافية للمحافظة، ويرتفع في محافظة مسقط إذ وصل إلى (١١) طالباً لكل معلم في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، وذلك بسبب ارتفاع الكثافة السكانية فيها.

كما تطورت نسب التحاق الطلبة في جميع المراحل الدراسية، ويقصد بها «نسبة السكان من العمر

٦-١٧ سنة الملتحقين بالنظام التعليمي في المدارس الحكومية والخاصة بالصفوف من (١-١٢)». فقد تم احتساب نسب الالتحاق خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م، وهو آخر بيان إحصائي معتمد لدى الوزارة؛ إذ لم يتم احتساب نسب الالتحاق للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م لأن بياناتها مرتبطة ببيانات الطلاب وما يقابلها من بيانات خاصة بالسكان للفئة العمرية نفسها، في حين أن بيانات السكان تحتاج إلى عدة معالجات إحصائية؛ حتى يمكن الوصول إلى مؤشر منطقي مقبول، وما زال التنسيق جارياً بين الجهة المعنية بالوزارة وبين نظرائها في المركز الوطني للإحصاء؛ لإجراء المعالجات اللازمة للحصول على المؤشر المطلوب.

في حين يقصد بنسبة الانقطاع عن الدراسة تبعاً للصف هو «النسبة المئوية للطلبة الذين ينقطعون من صف معين في سنة دراسية معينة، وتمثل هذه النسبة الفارق بين نسبة ١٠٠٪ ومجموع نسبتي الترفيع والإعادة»، وتعد دراسة نسب الانقطاع من المؤشرات المهمة الدالة على نجاح النظام التعليمي؛ فهو انعكاس لمدى توافر البيئة التعليمية الجاذبة للطلبة، ولذلك سعت الوزارة لتحديث نظامها التعليمي وتطويره بما يلبي معظم حاجات الطلاب؛ وذلك للحفاظ على أكبر عدد من الملتحقين بالتعليم، وتشجيعهم على مواصلة دراستهم حتى الصف الأعلى. ومن خلال دراسة البيانات يُلاحظ أن نسبة الانقطاع تذبذبت بين (٨٪، ٧٪، ١,١٪) في الأعوام من ٢٠١٠/٢٠١١م و٢٠١٢/٢٠١٣م، وخاصة لدى الذكور، ولعل ذلك يعود لأسباب اقتصادية أو اجتماعية يختص بها الذكور دون الإناث، كما أن نسبة الانقطاع تشير إلى انخفاض هذه النسبة في الصفوف من (١-٤) مقارنة بغيرها من المراحل الدراسية.

وتعد نسبة الإعادة أيضاً من ضمن المؤشرات المهمة التي تعكس مدى نجاح النظام التعليمي والمدرسة والمعلم وتحقيق أهدافهم التربوية والتعليمية، ويقصد بها عدد المعيدين في صف معين خلال عام دراسي، معبراً عنه كنسبة مئوية من عدد المقيدين في الصف نفسه في العام السابق، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن نسب الإعادة تلاشت في الصفوف (١-٤)، ويعزى ذلك إلى اعتماد النجاح في نظام التقويم التكويني المستمر، ويلاحظ أيضاً أن نسب الإعادة قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظاً من (٣٪) في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م لتصل إلى (١١٪) في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م للصفوف (٥-١٠) لكل من الذكور والإناث على حد سواء وفي جميع الصفوف؛ وذلك لأن الوزارة قامت بمراجعة نظام التقويم، وأجرت تعديلاً شاملاً في وثيقة تقويم الطلبة (ضوابط الانتقال والإعادة) مقارنة بما كان معمولاً به في السابق، والذي كان يسمح بترفيع الطالب إلى الصف الأعلى دون الأخذ في الاعتبار عدد المواد الدراسية التي رسب فيها الطالب، أما في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م فقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (٥,٦٪) ونجد الانخفاض لدى الذكور والإناث بسبب الإجراءات الصارمة التي وضعتها الوزارة في تطبيق ضوابط الانتقال والإعادة، ووعي الطلبة وجديتهم في التعامل مع هذه الضوابط والأنظمة.

ومن أهم التحديات التي تواجه الوزارة فيما يخص الالتحاق بالتعليم:

- تأثير بعض العوامل في نسب الالتحاق بالسلطنة، منها عوامل تشريعية، وأسباب اقتصادية واجتماعية لبعض الأسر، وعدم وجود مدارس لذوي الإعاقات الشديدة وغير القادرين على التعلم.
- تأثير الطبيعة الجغرافية في بعض المحافظات، وما يرتبط بها من انخفاض في عدد الطلبة.
- التباين بين مستوى الذكور والإناث في التعلم لصالح الإناث.
- وجود فاقد في أعداد الطلبة بسبب غياب قاعدة بيانات دقيقة لأعداد الطلبة داخل السلطنة وخارجها.

ومن التوجهات المستقبلية للوزارة في هذا المجال:

- إعداد دراسات متعمقة لتقدير أعداد الطلبة غير الملتحقين بالتعليم الذين قد تؤثر نسبتهم في مؤشر الالتحاق بالتعليم في السلطنة.
- وضع تشريعات وآليات لقانون إلزامية التعليم.
- وضع نظام حوافز لتشجيع المعلمين العمانيين من ذوي الخبرة للعمل في المحافظات ذات الطبيعة الجغرافية الخاصة.

- دراسة أسباب التباين في المستوى التحصيلي بين الذكور والإناث ووضع حلول للتغلب عليها.
- التنسيق مع الجهات المعنية من أجل توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للطلبة بوجه عام داخل السلطنة وخارجها.
- توفير خدمات تعليمية مناسبة لشرائح أكبر من ذوي الإعاقة.

الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها)

يعد العنصر البشري في أي مؤسسة مهماً للوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات، ورفع كفاءة إداراتها وفاعليتها في أداء مهامها وأنشطتها، ويؤدي المورد البشري في وزارة التربية والتعليم دوراً مضاعف الأهمية مقارنة بغيرها من المؤسسات الحكومية والخاصة، ويمثل العاملون في وزارة التربية والتعليم نسبة (٤٨,٤٪) من موظفي الخدمة المدنية كما دلت المؤشرات الواردة في الإحصاء السنوي لموظفي الخدمة المدنية حتى نهاية عام ٢٠١٣م، مما يعطي مؤشراً واضحاً عن واقع المنجزات التي حققتها وزارة التربية والتعليم في مجال الموارد البشرية؛ إذ ارتفع عدد المعلمين والإداريين ليصل إلى (٦٦٣٤٧) معلماً وإدارياً في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، كما يُلاحظ غلبة العنصر النسائي في اختيار مهنة التدريس ؛ وذلك بسبب سياسة الوزارة في تأنيث الهيئات التدريسية في الصفوف (١-٤).

كما يعد ارتفاع نسبة التعمين بين المعلمين مؤشراً آخر يعكس حجم الجهود المبذولة نحو الإسراع بوتيرة التعمين في قطاع التعليم؛ إذ ارتفعت نسبة الموظفين العمانيين في الوزارة بوجه عام إلى (٥١,٥٪) موظف عماني من إجمالي الموظفين العمانيين في الخدمة المدنية (المؤشرات التربوية، ٢٠١٣/٢٠١٢م). أما بالنسبة للمعلمين فقد تزايدت أعداد المعلمين الوافدين منذ العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١م، وفي المقابل انخفضت نسبة العمانيين إلى (٨٤,٨٪) في العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣م، ونستنتج من البيانات الواردة في الجدول (٣،١) محافظة ظفار هي الأعلى من حيث عدد المعلمين الوافدين الذكور مقارنة بالمعلمين العمانيين، وأما أعلى نسبة من المعلمين الوافدين بوجه عام فتوجد في محافظة الوسطى إذ تبلغ نسبتهم نحو (٤٨,٤٪).

جدول (٣،١)

نسبة التعمين حسب المحافظات والنوع للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣م

المحافظة	عماني			وافد			جملة			نسبة التعمين٪		
النوع	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
مسقط	١٨٤٢	٥١١٧	٦٩٥٩	٨٣٤	٢٩٢	١١٢٦	٢٦٧٦	٥٤٠٩	٨٠٨٥	٦٨,٨	٩٤,٦	٨٦,١
شمال الباطنة	٣١٥٤	٦٢٧٦	٩٤٣٠	٣٦٥	٢٥٣	٦١٨	٣٥١٩	٦٥٢٩	١٠٤٨	٨٩,٦	٩٦,١	٩٣,٨
جنوب الباطنة	١٧٦٩	٤١٤٧	٥٩١٦	٤٧٥	١٩٩	٦٧٤	٢٢٤٤	٤٣٤٦	٦٥٩٠	٧٨,٨	٩٥,٤	٨٩,٨
الداخليـــة	٢١٨٧	٤٨٤٢	٧٠٢٩	٤٩٩	٣٧٠	٨٦٩	٢٦٨٦	٥٢١٢	٧٨٩٨	٨١,٤	٩٢,٩	٨٩,٠
جنوب الشرقية	١٢٩٨	٣٠٧٩	٤٣٧٧	٣٩٠	١١٨	٥٠٨	١٦٨٨	٣١٩٧	٤٨٨٥	٧٦,٩	٩٦,٣	٨٩,٦
شمال الشرقية	١١٠٨	٢٦٥٢	٣٧٦٠	٤٦٣	٣٤٠	٨٠٣	١٥٧١	٢٩٩٢	٤٥٦٣	٧٠,٥	٨٨,٦	٨٢,٤
البريمي	٣٧٧	٨٨١	١٢٥٨	٨٥	٧٢	١٥٧	٤٦٢	٩٥٣	١٤١٥	٨١,٦	٩٢,٤	٨٨,٩
الظاهرة	١١٤٥	٢٣٨٢	٣٥٢٧	٢٠٥	١٣٥	٣٤٠	١٣٥٠	٢٥١٧	٣٨٦٧	٨٤,٨	٩٤,٦	٩١,٢
ظفار	٧٦٨	٢٦٤٩	٣٤١٧	١٦٥٣	٩١٨	٢٥٧١	٢٤٢١	٣٥٦٧	٥٩٨٨	٣١,٧	٧٤,٣	٥٧,١

الوســطى	١٢٣	٤٧٥	٥٩٨	٣٩١	١٧١	٥٦٢	٥١٤	٦٤٦	١١٦٠	٢٣,٩	٧٣,٥	٥١,٦
مسندم	١١٧	٥٣٥	٦٥٢	١٣٦	٥٦	١٩٢	٢٥٣	٥٩١	٨٤٤	٤٦,٢	٩٠,٥	٧٧,٣
الجملة	**١٣٨٨٨**	**٣٣.٣٥**	**٤٦٩٢٣**	**٥٤٩٦**	**٢٩٢٤**	**٨٤٢٠**	**١٩٣٨٤**	**٣٥٩٥٩**	**٥٥٣٤٣**	**٧١,٦**	**٩١,٩**	**٨٤,٨**

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

ويعد مؤشر توزيع المعلمين وفق عدد الحصص الأسبوعية من المؤشرات التي توضح جهد الوزارة في مجال تحسين نوعية التعليم؛ إذ تشير المؤشرات إلى أن الوزارة قد وصلت إلى المؤشر العالمي من نصاب عدد الحصص (١٨) حصة، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى تباين كبير في النصاب الأسبوعي من الحصص بين المعلمين، في إطار المادة الدراسية الواحدة وبين المواد، وبين المديريات التعليمية وكذلك المدارس، وهذا بسبب الظروف الجغرافية لبعض المديريات التعليمية، وما يرتبط بها من قلة عدد الطلاب والمعلمين.

وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه من القوة البشرية فقد اهتمت وزارة التربية والتعليم أيضا بتنمية هذه الكوادر، تماشياً مع سياسة السلطنة في الاهتمام بتطوير الموارد البشرية، وتسليط الاهتمام بقطاع التعليم، وتعزيز التنمية المهنية للعاملين في وزارة التربية، الذي تُوج بإصدار جلالة السلطان أوامره السامية برفع الميزانية المخصصة للإنماء المهني للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها في الحقل التربوي إلى ثلاثة أضعاف ابتداءاً من العام الدراسي ٢٠١١/١٢م، والذي ترتب عليه إيجاد خطط تدريبية وتأهيلية نوعية للتنمية المهنية لموظفي الوزارة. وتتم التنمية المهنية للعاملين في وزارة التربية والتعليم من خلال:

- التدريب في أثناء الخدمة بواسطة مراكز التدريب (المركزية أو اللامركزية) على مستوى الوزارة والمديريات التعليمية والمدرسة، فقد نهجت الوزارة منهج التدرج في منح الصلاحيات اللامركزية لضمان جودة المخرج النهائي من التدريب.
- التأهيل في مؤسسات الإعداد المتمثلة في كليات التربية داخل السلطنة وخارجها.

وقد حققت الوزارة في عام ٢٠١٢م أعلى عدد في البرامج المخطط لها والمنفذة مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة؛ وذلك بسبب توجه الوزارة لتقليل عدد المستهدفين بحيث لا يزيد على (٢٥) مستهدفاً لزيادة العائد من التدريب، واتجهت الوزارة إلى الإنماء المهني على مستوى المدرسة، الذي يعد من الأمور المكملة لتحقيق أهداف منظومة التدريب، حيث هدف هذا التوجه إلى إيجاد بيئة تدريبية للعاملين بالمدرسة، وتقليل الفاقد التدريبي إضافة إلى تحقيق استفادة أكبر عدد من معلمي المدرسة الواحدة من المهارات والكفايات التدريبية المقدمة، لذا تمت زيادة المبلغ المالي المخصص للمدارس من (٣٠,٠٠٠) ريال عماني إلى مبلغ (٥٠,٠٠٠) ريال عماني لعام ٢٠١٤م لتعزيز جميع المدارس بمبالغ مالية في حدود (٥٠٠) ريال عماني لكل مدرسة خلال العام الدراسي؛ وذلك لتنفيذ عدة برامج تدريبية تنشدها الحاجة الملحة للمعلمين العاملين بكل مدرسة بالإضافة إلى البرامج التدريبية المركزية.

ولتعزيز هذا الجانب، وبهدف إيجاد آليات وخطط واضحة لتدريب المعلم ومتابعة وتحليل أدائه في الحقل التربوي، وتطوير المعايير الأكاديمية، وتجويد العملية التدريسية، وكذلك بناء مجتمعات تعلم نشطة وحيوية تتصف بالمهنية؛ فقد أنشأت الوزارة المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، الذي يعد نقلة نوعية في مجال إعداد المعلمين، ويستهدف برامج طويلة المدى مدتها سنتان، بالإضافة إلى ذلك فقد حرصت الوزارة على توفير برامج إنمائية محلية ودولية تتيح لهم تبادل الخبرات والتجارب، والتعرف على كل ما هو جديد في العملية التعليمية عن طريق برنامج التربوي الزائر، الذي يتضمن حزماً سنوية من الزيارات التعليمية لعدد من المعلمين والعاملين العمانيين في الحقل التربوي، وقد بلغت هذه الزيارات نحو (٩) زيارات حتى العام الدراسي ٢٠١٣/١٤م.

وانطلاقاً من حرص الوزارة في الوقوف على مستويات مدخلاتها من المعلمين، فقد سعت إلى تأطير معايير تعيين الكادر التدريسي وضوابطه؛ وذلك ضماناً لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، واستقطاب الكفاءات

المجيدة بهدف ضمان جودة التعليم، وقد تم الاتفاق مع جامعة السلطان قابوس بوصفها بيت الخبرة المحلي في إعداد المعلمين وتأهيلهم بالسلطنة؛ وذلك لتبني آلية المفاضلة بين المترشحين لشغل وظيفة معلم، وقد حددت الوزارة مستوى اجتياز لكل تخصص من التخصصات، وبعد اجتياز معايير المفاضلة من اختبارات ومقابلات تم استيعاب (١٤٤٦) خريجاً وخريجة للعام الدراسي ١٤٤٦/١٤٤٧هـ ٢٠٢٤/٢٠٢٥م ممن اجتازوا الاختبارات التحريرية، وممن انطبقت عليهم شروط شغل الوظيفة، منهم (٢٦٤) من الذكور يمثلون نسبة (١٨٪)، و(١١٨٢) من الإناث يمثلن نسبة (٨٢٪) من المقبولين.

ونظراً لقلة أعداد الخريجين المتقدمين في بعض التخصصات من جهة، والمحققين للمستوى المطلوب من جهة أخرى، ولأهمية اكتمال الهيئة التدريسية قبل بداية العام الدراسي، تم إيفاد لجان الإعارة والتعاقدات إلى عدد من الدول العربية الشقيقة (جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، والجمهورية التونسية) وذلك لاستقطاب معلمين في بعض التخصصات، حيث تم تحديد ضوابط لاختيار هذه الفئة تلخصت في إجراء اختبارات تحريرية في المادة الأكاديمية والجوانب التربوية، بالإضافة إلى مقابلات شخصية.

وبناء على ما تم عرضه من جهود الوزارة في مجال الموارد البشرية (الأعداد/ التعمين/ التدريب/ التأهيل/ ومعايير الاختيار) فما زالت الوزارة أمام تحديات كبيرة ومؤثرة في جودة المُخرج الذي تطمح للوصول إليه، ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

- انخفاض نسبة التعمين والتزايد التدريجي في أعداد الوافدين، وينعكس هذا التحدي سلباً على نوعية التعليم لأسباب فنية وإدارية، منها: زيادة الأعباء المالية على الدولة، وتأخر وصول المعلمين الوافدين إلى المدارس، وصعوبة تأقلمهم مع طبيعة المجتمع العماني لاسيما في المناطق الجبلية والصحراوية والبعيدة عن مركز الخدمات، وظهور مشكلات أخرى كتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وما ترتب عليها من مشاكل اقتصادية وتحصيلية.
- النقص في المعلمين العمانيين المؤهلين في تخصصات معينة؛ كاللغة الإنجليزية والأحياء للذكور، والرياضة المدرسية والفنون التشكيلية والمهارات الموسيقية.
- الطبيعة الجغرافية لبعض المحافظات، وما يرتبط بها من قلة عدد الطلبة أدى إلى قلة الكثافة الطلابية في الشعبة الواحدة في هذه المحافظات، والذي يؤدي إلى ارتفاع كلفة الطالب، بالإضافة إلى صعوبة توفير الكوادر العمانية ذات الخبرة.
- التباين في متوسط نصاب الحصص للمعلم بين التخطيط والواقع الفعلي.
- ضعف البنية التحتية للتدريب في السلطنة بوجه عام.
- ارتباط تأهيل موظفي الوزارة مع جهات أخرى كوزارتي التعليم العالي والخدمة المدنية.
- معايير اختيار الهيئات التدريسية لا تلبي احتياجات الوزارة من حيث الكفاءة سواء للمعلمين العمانيين أو الوافدين؛ بسبب قلة مخرجات مؤسسات التعليم العالي وتدني نوعيتها.

وحرصاً من الوزارة على إيجاد آليات وخطط لمعالجة الأوضاع والتحديات السالفة، فقد حددت توجهاتها المستقبلية في هذا المجال ومنها:

- التنسيق مع الجهات المعنية بالسلطنة لزيادة الطاقة الاستيعابية لكليات التربية الحالية.
- إعداد آلية لوضع تقديرات مستقبلية وخطة استراتيجية لأعداد المعلمين المطلوب توفيرهم، وكذلك التخصصات المطلوبة.
- إجراء مراجعة شاملة لبرامج إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي، ومراجعة آليات اختيار طلاب كليات التربية بما يضمن كادراً متميزاً مستقبلاً.
- تمهين التعليم.

الفصل الخامس: البنية الأساسية والتكنولوجية

سعت وزارة التربية والتعليم لتوفير البيئة المدرسية المناسبة للطالب والمعلم، وذلك وفقاً للمواصفات المحلية التي تناسب طبيعة المجتمع العماني، بالإضافة إلى بعض المواصفات العالمية بما يتناسب مع التطوير والتجديد الذي تنشده الوزارة؛ فمن الناحية العددية وصل عدد المباني المدرسية وفق إحصائيات ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى (١٠٠٨) مباني كما نجحت الوزارة في خفض عدد المدارس المسائية من (٥٥) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م لتصل إلى (٣٤) مدرسة فقط في العام الدراسي٢٠١٣/٢٠١٤م. أما من ناحية نوعية المباني المدرسية فقد تم تصميمها بما يتوافق مع خطة حكومة السلطنة للتحول إلى مجتمع رقمي، حيث أشارت بيانات المسح الذي قامت به دائرة الإحصاء والمؤشرات للمدارس الحكومية للعام ٢٠١٣/٢٠١٤م أن نسبة المدارس الحكومية المتصلة بالإنترنت بلغت (٨٣,٨٪).

كما طورت وزارة التربية والتعليم مراكز مصادر التعلم كماً ونوعاً بشكل ملحوظ في مدارس السلطنة، وقد بلغت نسبة المباني المدرسية التي تضم مراكز مصادر تعلم نحو (٩٢٪) من إجمالي المباني الموجودة على مستوى المديريات في المحافظات، وذلك وفق آخر دراسة مسحية قامت بها الوزارة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، واستكملت الوزارة بناء جميع مراكز مصادر التعلم في جميع المدارس في المديريات التعليمية ما عدا (٦) مدارس فقط؛ وذلك بسبب قلة أعداد الطلبة بهذه المدارس، وكحل مؤقت تم توفير عربات متنقلة تحوي أجهزة حاسوب ومواد سمعية وبصرية.

ونظراً للثورة المعلوماتية والتكنولوجية للتغيرات التي صاحبت العملية التعليمية، قامت الوزارة بتطوير الخطة الدراسية، وإعادة النظر في محتوى المناهج والأهداف والوسائل التعليمية، ويعد توفير الحاسب الآلي في المدرسة من أهم ضروريات التغيير والتطوير الحاصل في مجال التربية، فمنذ تطبيق التعليم الأساسي في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨م تم إدخال الحاسب الآلي في مراكز مصادر التعلم ومختبرات الحاسوب، وتمت تهيئة وتوفير البيئة المناسبة لتفعيلها، بالإضافة إلى تهيئة الطالب ليكون قادراً على التعامل مع الطفرة التكنولوجية بإيجابية، وقد بلغ معدل عدد الطلاب لكل حاسوب (١١) طالباً في الإجمالي خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

الفصل السادس: المناهج الدراسية

إن السياسة التعليمية المتعلقة بالمناهج الدراسية في سلطنة عمان وفق ما يشير إليها الإطار العام للمناهج (٢٠٠٩م) تتسق مع التوجه العالمي في النظر إلى المناهج والمقررات الدراسية في عصر تتعدد فيه مصادر المعرفة وأشكالها بوصفها مجموعة خبرات ومهارات وقيم تتجاوز محتوى المقررات الدراسية، ويمكن اكتسابها من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية، وللوزارة جهود في هذا المجال، تتلخص في الآتي:

- تطوير الخطة الدراسية.
- البدء بمشروع بناء معايير المناهج العمانية.
- تطوير الكتب المدرسية وأدلة المعلمين.
- تطوير البيئة التعليمية (المادية والمعنوية) وتحسينها؛ كتوفير المختبرات والأثاث المناسب للمرحلة العمرية، والوسائل التعليمية وغيرها من الاحتياجات، بالإضافة إلى الاهتمام بتوفير الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وأخصائي التوجيه المهني.

كما تنطلق الوزارة في تطويرها للمناهج من خلال عدة مرتكزات أهمها:

- التعلم المبني على مصادر تعلم متنوعة بدلاً من الاقتصار على الكتاب المدرسي كمصدر حصري للتعلم.
- تعزيز البُعد الوجداني لما له من أهمية في عملية التعلم.

- تضمين المفاهيم العالمية في المناهج المدرسية العمانية؛ كتربية المواطنة وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والسلامة المرورية، والتربية البيئية، والتربية السكانية.
- المراجعة المستمرة لمصفوفة المدى والتتابع لجميع المواد الدراسية؛ للتأكد من احتوائها على هذه المفاهيم، وقد قامت الوزارة بإنشاء «دائرة برامج المواطنة».
- إشراك شرائح الحقل التربوي (معلمين– معلمين أوائل– مشرفين) والمجتمع المدني والقطاعين العام والخاص.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال بناء المناهج وتطويرها، وتدريب المعلمين على أحدث استراتيجيات التدريس والتقويم التربوي.

وهناك عدد من المشاريع التربوية المرتبطة بتطوير المناهج الدراسية منها:

- المكتبة الصفية (أنا أحب القراءة).
- مشروع التحدث بالفصحى.
- التعليم الإلكتروني.
- مشروع حوسبة الأعمال الإدارية للمختبرات.
- مسابقة إعداد كتيبات وقصص داعمة للمناهج الدراسية.

أما عن أهم التحديات التي تواجه عملية تطوير المناهج وتنفيذها فيمكن إجمالها في الآتي:

- الحاجة إلى وثائق وطنية حول كفايات القرن الحادي والعشرين ومهاراته.
- قلة الخبرات المحلية على مستوى الوزارة والسلطنة في مجال إعداد المناهج وتطويرها بما يتوافق مع التغيرات المتسارعة في مجال المعرفة والاقتصاد ووسائل الاتصال.
- قلة البرامج التدريبية التي يخضع لها المشتغلون في مجال تطوير المناهج بسبب كثافة العمل وضغطه.
- قلة خبرة بعض المعلمين في مجال تشخيص المشكلات الضرورية للتقويم التكويني المستمر وعلاجها.
- قلة الاستفادة من التكنولوجيا والاتصالات الحديثة في التعليم بسبب ضعف البنية التحتية للاتصالات في السلطنة.
- الارتفاع المستمر لتكلفة إنتاج الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية.

وتسعى وزارة التربية والتعليم لمواصلة الإنجازات التربوية التي تحققت من خلال تطوير المناهج الدراسية، ومن التوجهات المستقبلية في هذا الجانب ما يأتي:

- تكامل الجهود بين الوزارة والمؤسسات الحكومية والأهلية والمنظمات الإقليمية والدولية من خلال جملة من الإجراءات منها:

إعداد الوثائق الوطنية المطلوبة للمناهج.

الاستمرار في تطوير البنية التحتية للاتصالات.

تعزيز البعد الوجداني والقيم والمواطنة والاتجاهات الإيجابية.

- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال تصميم المناهج وتطويرها وتقويمها.

- وضع استراتيجية واضحة لتدريب أعضاء وخبراء المناهج الدراسية وتأهيلهم.
- الاستمرار في تطوير المناهج الدراسية وفق المستجدات العلمية والتكنولوجية ونتائج البحوث العلمية.
- تفعيل شراكة جميع الأطراف المعنية من مؤسسات وأفراد لتعزيز البعد الوجداني.
- تفعيل استخدام المصادر التعليمية المفتوحة.

الفصل السابع: تقويم الطلبة

تبنت الوزارة توحيد نظام التقويم التكويني المستمر في مدارس التعليم الأساسي ومدارس التعليم العام، وذلك لتقليص الفجوة في الممارسات التقويمية بينها، وفي عام ٢٠٠٤م تم تعميم نظام التقويم المستمر على جميع مراحل التعليم المدرسي ولجميع المواد الدراسية. وقد تم إعداد وثيقة عامة لتقويم تعلم الطلبة توضح آليات التقويم المستمر ومبادئه وأهدافه، وما يتعلق بتقارير أداء الطلبة والشهادات، وضوابط الانتقال والإعادة، وآلية تقويم الدارسين بمحو الأمية وتعليم الكبار، كما تم تشكيل لجان فنية تشمل المختصين من دائرة الإشراف التربوي، والمديرية العامة للتقويم التربوي، والمديرية العامة لتطوير المناهج لإعداد وثائق تقويم الطلبة للمواد الدراسية المختلفة وفق طبيعة المادة الدراسية؛ للاسترشاد بها في تقويم تعلم الطلبة من قبل المعلمين، لتكون مرجعاً لواضعي الامتحانات والمتابعين والمشرفين التربويين من خلال الاستعانة بالمواصفات الفنية للامتحان، وتستمر عملية مراجعة وثائق التقويم وتطويرها بناءً على التغذية الراجعة حول تقويم التعلم، وذلك من خلال المناقشات التي تتم في اللقاءات التربوية المختلفة مع المعنيين كالمعلمين والمشرفين التربويين ومختصي التقويم بالمديريات التعليمية.

وتعتمد الوزارة التقويم التكويني المستمر كاستراتيجية في تقويم أداء المتعلمين، حيث يتسم بالتنوع والاستمرارية والشمول، وإمكانية التحقق من أن المتعلم قد حقق التعلم المطلوب، وذلك باستخدام أدوات تقويمية متنوعة. وتكون الامتحانات أداة تقويم ختامية تتطلب مواصفات تفصيلية، يتم بناؤها على مستوى المدرسة أو المديرية التعليمية أو الوزارة حسب الصفوف الدراسية ويتم تطبيقها في نهاية العام الدراسي.

وبهدف تجويد نظام التقويم التربوي والامتحانات ومعالجة الكثير من التحديات التي تواجه الوزارة في مجال التقويم التربوي؛ فقد توجهت الوزارة إلى إنشاء المركز الوطني للتقويم للعمل على:

- وضع استراتيجية واضحة للعمل في مجال التقويم التربوي.
- تطوير المواصفات الفنية للامتحانات.
- توفير بيانات ومؤشرات إحصائية صادقة عن الأداء الحقيقي لتعلم الطلبة.
- توظيف البيانات الإحصائية في إجراء بحوث ودراسات نوعية ومتخصصة.
- بناء قدرات الكوادر العمانية التي ستدير هذا المركز.
- بناء قدرات اختصاصيين وفنيين ذوي خبرة في إعداد الامتحانات والاختبارات.
- إعداد الدراسات التقويمية بإشراف مدربين من مؤسسات دولية رائدة في مجال التقويم التربوي.

كما بدأت الوزارة بالمشاركة في الدراسات الدولية بهدف تقييم المستوى التحصيلي للطلبة مقارنة بمستويات الطلبة في أنظمة تعليمية متباينة في خلفياتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، كما سيرد في الباب الثالث من هذا التقرير.

وتواجه الوزارة عدة تحديات ما تزال تحول دون تحقيق الأهداف المتعلقة بتقويم تعلم الطلبة بوجه كامل،

ويمكن تلخيص أهم تلك التحديات في الآتي:

- ضعف مستوى غالبية المعلمين في بناء أسئلة المناقشات الصفية.
- عدم وجود مقاييس أداء مقننة، وأدوات تشخيصية موضوعية.
- عدم وجود بنك أسئلة يمكن الرجوع إليه في بناء الاختبارات.
- ضعف الجانب الإعلامي والتثقيفي للفئات المعنية بتعلم الطالب.

ومن التوجهات المستقبلية للوزارة في هذا المجال:

- توثيق التواصل مع الجهات المعنية؛ لتحقيق الشراكة والتعاون في رفع المستوى التحصيلي للطلبة.
- تعزيز القدرات المهنية وتطويرها للمعلمين والمختصين في مجال تقويم تعلم الطلبة.
- تصميم أساليب وآليات تقديم الخدمات التعليمية المناسبة للطلبة وتنفيذها.
- توفير منصة إلكترونية خاصة بالمركز تتصف بإجراءات أمنية عالية الجودة.
- توفير قاعدة بيانات بالمستويات التحصيلية لأداء الطلبة متاحة لجميع الفئات المعنية.
- التوسع في استخدام برنامج التصحيح الإلكتروني.
- تحقيق الشراكة مع المؤسسات التعليمية.
- إعداد كوادر وطنية لإدارة كل عمليات التصميم والطباعة والتصحيح الإلكتروني وتشغيلها.

الفصل الثامن: الإبداع والابتكار في التعليم المدرسي

أولت الوزارة اهتماماً متزايداً بالإبداع والابتكار، ويعد تعليم وتعلم الإبداع والابتكار ضرورة ملحة؛ لأنه يوفر للمتعلمين القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية، وفي هذا المجال تقوم الوزارة بدعم هذا الجانب في المدارس من خلال الترويج لثقافة الإبداع والابتكار، وتنمية قدرات التفكير الإبداعي لدى الطلاب وذلك من خلال المحتوى الدراسي، والبرامج التعليمية المساندة، والمسابقات والمشاريع المتنوعة. وتضع وثائق المناهج الدراسية عملية الإبداع والابتكار على رأس أولوياتها، بحيث تحدد الأهداف المرجو تحقيقها، والاستراتيجيات التدريسية والممارسات المقترح اتباعها من قبل المعلمين. ويتضمن المحتوى الدراسي العديد من الأنشطة التعليمية التعلمية والاستراتيجيات المختلفة التي تساعد على تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلاب. كما تسعى الوزارة إلى إيجاد مساحات مخصصة لتنمية قدرات التفكير الإبداعي لدى الطلاب من خلال:

- دور مركز التوجيه المهني في رعاية الابتكار، حيث يقوم بعدد من الجهود، أبرزها: تحفيز الطلبة للالتحاق ببرامج التعليم العالي التي تسعى لتنمية المهارات الابتكارية، مثل: برنامج «رواد تكاتف»، وإلحاق الطلبة ببرامج وورش تسهم في تنمية هذه المهارات بالتنسيق مع بعض المؤسسات في المجتمع المحلي (كالتعاون مع الكلية التقنية العليا)، والتواصل مع الشركات والمؤسسات المختلفة الداعمة للابتكار في مجال ريادة الأعمال، مثل: برنامج الريادة للشباب «غايته»، وبرنامج «انطلاقة» وغيرهما.
- المشاركة في المسابقات المحلية والإقليمية والدولية، مثل: «أولمبياد الكيمياء»، و«أولمبياد الرياضيات»، و«مشروع الروبوت»، ومحلياً برنامج «التنمية المعرفية».
- تعزيز التعلم باستخدام التقنيات الحديثة من خلال شراء مجموعة من البرامج الإلكترونية.

إلا أن الوزارة تواجه جملة من التحديات في هذا المجال يمكن تلخيصها في الآتي:

- قلة المؤسسات المعنية بدعم وتبني لتلك الابتكارات.

- ضعف التكامل بين مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة لتبني الابتكار لدى الطلبة.
- حاجة القائمين على العمل في هذا المجال لامتلاك المهارات التي تمكنهم من اتباع أساليب تحفيز الإبداع والابتكار لدى الطلبة.
- قلة المدربين ذوي الخبرة محلياً في مجال الابتكارات.
- ضعف دافعية الكثير من المعلمين والمدارس للمشاركة الفاعلة لدعم الإبداع والابتكارات.
- ضعف التمويل لابتكارات الطلبة التي نال عدد منها جوائز محلية وإقليمية ودولية.
- قلة الحوافز المقدمة للطلبة والمدارس للاستمرار في مجال الابتكارات.

وتعمل الوزارة على إيجاد رؤى وتطلعات مستقبلية لتطوير هذا المجال، وذلك من خلال:

- التوسع في دعم المشاريع التي تعزز التعلم الريادي والإبداع والابتكار لدى الطلبة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة.
- إيجاد بيئة مناسبة للطلبة لصقل مهاراتهم في مجال الابتكار وفق وقتهم وقدراتهم.
- توسيع المشاركة في المسابقات الإقليمية والدولية لابتكارات الطلبة المجيدة.
- تنفيذ برامج تدريبية لامركزية متخصصة في مجال الابتكار من قبل بعض المختصين.

الفصل التاسع: الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال «التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص»

يؤدي المجتمع والقطاع الخاص دوراً مهماً في منظومة العمل التربوي، لذا تسعى الوزارة إلى توثيق الشراكة معهما؛ لرفع مستوى الخدمات التعليمية، وتحقيق أهداف المدرسة ونجاح العملية التربوية، وذلك من خلال الآتي:

- حرص الوزارة على مشاركة أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المختلفة في المناشط والفعاليات المركزية واللامركزية كافة.
- برنامج التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع الذي يهدف إلى تأكيد أواصر الشراكة المجتمعية بين هذه المنظومة الثلاثية.
- تقديم عدد من الخدمات للشرائح المعنية بالعملية التعليمية كافة عن طريق تفعيل البوابة التعليمية.
- تفعيل مجالس الآباء والأمهات.
- مشاركة أولياء الأمور في تطوير الأداء وتجويده في المدرسة من خلال تطوير الأداء المدرسي.
- تواصل الوزارة مع المجتمع بمختلف أطيافه من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية والمنشورات.
- التنسيق بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك من منطلق المسؤولية المجتمعية، ورغبة من هذه المؤسسات في تقديم دعمها لمشاريع وفعاليات مجتمعية هادفة.
- تشكيل لجنة من الوزارة بالقرار الوزاري رقم (٢.١٤/٢٣٥) لتنظيم التعاون ومتابعته بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص.

- برامج «ريادة الأعمال» الذي تم تطبيقه ترجمة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه –. وقد حرصت الوزارة على التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي (العام والخاص) لتنفيذ سلسة من البرامج أهمها: «برنامج تحدي عُمان»، وبرنامج الرواد العالمي «تكاتف للمنح الدراسية»، وبرنامج الريادة للشباب «غايته»، و «برنامج انطلاقة»وغيرها.

وتقف الوزارة أمام جملة من التحديات في هذا الجانب يمكن تلخيصها في الآتي:

- عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية حول سوق العمل.
- قلة الاستفادة من خدمات البوابة التعليمية من قبل مختلف المعنيين بالمجتمع؛ وذلك لأسباب تقنية وثقافية.
- التفاوت في تفعيل مجالس الآباء والأمهات على مستوى المحافظات والمدارس.
- عدم وجود دعم مالي كافٍ لبرامج التواصل مع أولياء الأمور والمجتمع وفعالياته.
- الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني لبعض المجتمعات، وحاجتها إلى آليات وأساليب خاصة للتعامل والتواصل.
- ضعف قناعة بعض الأفراد والجهات بإمكانيات المدارس والوزارة لخدمة المجتمع بوجه عام، ما يترتب عليه قلة الدعم والتعاون من قبل هذه الفئة.
- ضعف قيمة العمل التطوعي في المجتمع.

وتوجد مجموعة من التوجهات المستقبلية لتوسيع العلاقة بالمجتمع وقطاع الأعمال وتعزيزها، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- تغيير الثقافة السائدة حول العلاقة بين المدرسة والمجتمع، من خلال غرس ثقافة أن التعليم مسؤولية الجميع.
- إيجاد آليات أكثر فاعلية لمشاركة المجتمع في صياغة الأنظمة والمناهج المدرسية، وتوفير البيئة المناسبة لدعم مواهب الطلبة وقدراتهم.
- تطوير الأنظمة واللوائح بحيث تواكب التغيرات في ثقافة المجتمع واحتياجاته.
- رفع كفايات الكوادر العاملة بالوزارة والمدارس في مجال التواصل مع المجتمع ومؤسساته من خلال برامج متخصصة.
- غرس ثقافة ريادة الأعمال لتكون مكوناً رئيساً في المنهج المدرسي.

الفصل العاشر: المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي

نتيجة للتطور الكمي الملحوظ في أعداد مخرجات التعليم المدرسي، الراغبة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ونظراً لارتباط مخرجات التعليم العالي بمستجدات سوق العمل ومواءمتها مع مخرجات التعليم المدرسي، حرصت الوزارة على تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي ومستجدات سوق العمل من خلال القيام بمجموعة من الأدوار يمكن تلخيصها في الآتي:

- تطوير الخطة الدراسية.
- تعيين أخصائيي التوجيه المهني لتوعية الطلبة بالتخصصات المختلفة من خلال التنسيق مع مركز القبول الموحد.

- التعاون مع التعليم العالي من خلال تنفيذ الورش حول مستجدات مركز القبول الموحد من البرامج والتخصصات المختلفة، وتوفير عدد من الفرص الدراسية للطلبة ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة.
- تفعيل منتدى التوجيه المهني في الرد على استفسارات طلبة الدبلوم العام حول التخصصات والبرامج المطروحة.
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي حول تسليط الضوء على متطلبات سوق العمل العماني وفرص التوظيف على ضوء خطط التنمية الاقتصادية.

ونتيجة للمستجدات المستمرة والمتسارعة في هذا الجانب، تواجه الوزارة عدداً من التحديات أهمها:

- عدم وعي الطلبة بأهمية مرحلة اختيار المواد الدراسية للتخطيط لمستقبلهم المهني.
- عدم توافر الكفايات والمهارات اللازمة لدى بعض أخصائيي التوجيه المهني.
- ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي وأولياء الأمور في دعم برنامج التوعية بخيارات الطلبة للمواد الدراسية.
- ارتفاع كلفة إنتاج المواد الفلمية أو الإعلانية الخاصة بجانب التوعية الطلابية، مع قلة الدعم المالي المعتمد.
- عدم وجود رؤية واضحة حول مستقبل البرامج المطروحة وتوصيف تلك البرامج والتخصصات.
- عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية حول سوق العمل، بسبب قلة مشاركة بعض الجهات المعنية في توفير البيانات المطلوبة.

وتسعى الوزارة إلى وضع جملة من الرؤى والتوجهات المستقبلية لمحاولة التقليل من أثر التحديات السابقة وذلك من خلال:

- تأسيس قاعدة بيانات دقيقة لحاجات السوق من الوظائف والمهارات بالرجوع إلى الجهات المعنية.
- بناء قدرات المختصين في مجال التوجيه المهني من خلال برامج تدريبية متخصصة.
- رفع وعي الطلبة وأولياء الأمور حول التخصصات والبرامج الدراسية المطروحة في مؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي من خلال تنفيذ برامج تسهم في تنمية مهارات الطلبة لاختيار موادهم الدراسية والتخطيط لمستقبلهم المهني.
- تطوير آليات لتفعيل التواصل مع مختلف المؤسسات المعنية بسوق العمل لتوفير البيانات اللازمة.
- زيادة التواصل والتعاون بين الوزارة ووزارة التعليم العالي والمؤسسات المعنية؛ لتقليل الفجوة بين مخرجات الوزارة وسوق العمل (لتلبية متطلبات سوق العمل)، والارتقاء بمخرجات دبلوم التعليم العام لتوائم متطلبات سوق العمل.

الفصل الحادي عشر: مؤشرات التعليم المدرسي:

أشارت دراسة (التعليم في سلطنة عمان-المضي قدماً في تحقيق الجودة، ٢٠١٢) إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي وانخفاض معدلات الانقطاع والإعادة بشكل يماثل تلك المعدلات الخاصة ببلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو تفوقها، كما أشارت نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن نتائج عمليات تقويم تعلم الطلبة التي تتم على المستويين المحلي والدولي هي دون التوقعات المرجوة، إضافة لذلك

لوحظ تدني مستوى أداء الذكور مقابل مستوى أداء الإناث بشكل يسترعي الانتباه. كما أشارت الدراسة إلى أن من بين العوامل التي تؤثر في تعلم الطلبة كافة تعد جودة التدريس هي العامل الأكثر أهمية، ولذلك تركزت توصياتها حول أهمية دعم جودة المخرجات وتعزيزها خلال الفترة المقبلة من خلال العمل على أولويتين واسعتي النطاق؛ هما: بناء ثقافة معايير التعلم العليا (مستويات الأداء) ، وتطوير قدرات المعلمين في مهارات التدريس، وما قد يتطلبه الأمران من تحقيق قفزة كبيرة في مجال الجودة والتخطيط الدقيق وتوفير الموارد الكافية، ومع ذلك فإن الإنجازات التي تحققت في قطاع التعليم خلال الفترة الماضية تعطي الثقة بأن سلطنة عمان قادرة على مواجهة كل التحديات.

وللمزيد من توضيح بعض المؤشرات للتعليم في السلطنة فقد تم مقارنة الأوضاع التعليمية في السلطنة مع عدد (١٨) دولة تم اختيارها بناءً على موقعها في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٤/٢٠١٥م في عدة مؤشرات منها:

أولاً: مؤشر نسب الالتحاق الصافي المعدلة:

أ- للصفوف (١-٦): على مستوى دول الخليج التي توافرت بياناتها (عمان، والسعودية، والإمارات) جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بنسبة (٩٧,٤٣٪)، أما على مستوى الدول العربية (مصر، والأردن، وتونس، وفلسطين) حصلت السلطنة أيضاً على المرتبة الثانية بعد تونس، في حين حققت السلطنة أيضاً نسبة أعلى بمقارنتها مع كل من تركيا، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة هذا المؤشر في السلطنة في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م؛ إذ بلغت بنسبة (٩٨,٢٪).

ب- للصفوف (٧-٩): احتلت السلطنة المرتبة الأولى بين كل من (البحرين، والسعودية، وقطر) من دول الخليج التي توافرت بياناتها، فقد بلغت نسبة الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (٧-٩) في السلطنة (٩٥,٤٪)، كذلك تقدمت السلطنة على مصر بنسبة (٨٤,٩٢٪) والأردن بنسبة (٨٩,٥٦٪) في هذا المؤشر، كما تقدمت السلطنة على كل من الهند وتركيا وفنلندا وأستراليا وكذلك أمريكا في تحقيق نسبة التحاق أعلى من هذه الدول في هذا المؤشر.

جـ - للصفوف (١٠-١٢):

- جاءت السلطنة في الترتيب الأخير بين دول الخليج (السعودية، وقطر، والبحرين) في نسبة الالتحاق المذكورة؛ إذ بلغت نسبة السلطنة (٨٥,٨٥٪)، بينما تقدمت على الأردن ومصر في تحقيق فارق (١٣٪) عن مصر، و(٧٪) عن الأردن، كما تقدمت على كل من ماليزيا بفارق كبير بلغ قرابة (٢٢٪)، وبفارق بلغ نحو (١١٪) عن تركيا.
- حققت كل من دول (فنلندا، وأستراليا، ونيوزلندا، وأمريكا) تقدماً على السلطنة في هذا المؤشر، تراوحت نسبة الفرق بين (٣٪-٩٪) تقريباً، أي أن وضع السلطنة في هذا المؤشر يعد مقبولاً مقارنة بالدول الأخرى، ولكن الأمر يستدعي دراسة الأسباب كافة من وراء تدني نسب الالتحاق المعدلة لهذه الصفوف، والبحث في العوامل المؤثرة فيها بما يكفل رفع نسبة التحاق هذه الفئة بالتعليم المدرسي مستقبلاً.

ثانياً: مؤشر طالب لكل معلم:

أ- طالب/ معلم للصفوف (١-٦): حققت السلطنة تقدماً ملموساً في توفير المعلمين من حيث الكم، فقد بلغ (١٠) طلاب تقريباً لكل معلم، في حين بلغ معدل الطلاب لكل معلم في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (١٤) طالباً للمعلم الواحد، وفي تركيا أكثر من (٢٠) طالباً لكل لمعلم، أما على مستوى دول الخليج العربي فقد جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بعد الكويت.

ب-طالب/ معلم للصفوف (٧-٩): جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بعد الكويت في تحقيق أقل معدل لنصيب المعلم من الطلاب للصفوف (٧-٩) مقارنة بدول الخليج العربي، بينما تقدمت على كل من الهند وتركيا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية في توفير عدد أكبر من المعلمين للطلاب، وعلى

مستوى الدول العشر جاءت السلطنة في المرتبة الرابعة.

ج- طالب/ معلم للصفوف (١-١٢): وبمقارنة السلطنة مع الدول الأخرى في الصفوف (١-١٢) نجد أنه على مستوى دول الخليج في (البحرين، وقطر) جاءت النتائج متقاربة جداً في هذا المعدل لهذه الصفوف، بينما تقدمت نتائج السلطنة على كل من الهند وتركيا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية في توفير عدد أكبر من المعلمين للطلاب.

ثالثاً: مؤشر الانقطاع:

يقيس هذا المؤشر ظاهرة انقطاع الطلاب من فوج معين عن المدرسة قبل إتمام دراستهم، وتأثيرها على الفاعلية الداخلية الخاصة بالنظم التعليمية. وفضلاً عن ذلك، يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسة لتحليل تدفق الطلاب وتوقع نسب التدفق من صف إلى آخر في إطار المرحلة التعليمية.

أ- مؤشر الانقطاع بالمرحلة الإبتدائية -الصفوف (١-٦): على مستوى دول مجلس التعاون المتوافرة بياناتها لهذا المؤشر، وعددها ثلاث دول تبلغ نسبة الانقطاع بالسلطنة (٠,٠١٧٪)، وعلى مستوى الدول العربية التي تم اختيارها للمقارنة جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بعد الجمهورية التونسية (٠,٠٠٥٪)، أما على مستوى الدول الأجنبية تظل السلطنة بمركز ممتاز جداً من حيث انخفاض هذا المؤشر بهذه المرحلة.

ب-مؤشر الانقطاع بالمرحلة الإعدادية -الصفوف (٧-٩): حققت السلطنة أقل نسبة لمؤشر الانقطاع لهذه المرحلة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بلغت (٠,٠٦٪)، وينطبق القول نفسه عند مقارنتها بالدول العربية الواردة في المقارنة. أما على مستوى الدول الأوروبية جاءت السلطنة في المركز الثاني بعد فنلندا من حيث انخفاضه، وهذا مؤشر إيجابي يعكس مدى اهتمام الوزارة بتقليل قيمة هذا المؤشر من خلال نشر الوعي بأهمية العلم والتعلم وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لتوفير بيئة مشجعة للتعلم.

رابعاً: مؤشر الإعادة:

يقيس هذا المؤشر مدى إعادة الطلاب للصفوف وتأثير ذلك على الفاعلية الداخلية للنظام التعليمي، ويعد في الوقت عينه من المؤشرات الأساسية لتحليل وإسقاط تدفق الطلاب من صف لآخر ضمن المرحلة التعليمية، ومن الناحية المثالية يجب أن يقترب معدل الإعادة من الصفر، ويعكس ارتفاع هذا المعدل تدني الأداء التعليمي بوجه عام مما يستلزم دراسة معمقة لتحديد الأسباب واقتراح الحلول المناسبة.

أ. مؤشر الإعادة بالمرحلة الإبتدائية -الصفوف (١-٦): حققت السلطنة المركز الرابع بمعدل (١,١٪) على مستوى دول مجلس التعاون المتوافرة بياناتها لهذا المؤشر، أما على مستوى الدول الأوروبية فقد تقدمت فنلندا في هذا المؤشر؛ إذ لم يزد المؤشر على (٠,٣٨٪)، وبوجه عام وعلى مستوى جميع الدول جاءت السلطنة في المركز السابع.

ب.مؤشر الإعادة بالمرحلة الإعدادية -الصفوف (٧-٩): جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بمعدل (٣,٢٦٪) بعد دولة قطر على مستوى دول الخليج العربي، كما حققت المركز نفسه على مستوى الدول العربية التي تم اختيارها للمقارنة بعد جمهورية مصر العربية (١,٤٪)، وبوجه عام وعلى مستوى الدول الأربعة عشر تأتي السلطنة في المركز الرابع لهذا المؤشر.

كما تبنت وزارة التربية والتعليم بعض المشاريع لضبط جودة التعليم فنياً وإدارياً أهمها نظام تطوير الأداء المدرسي ، ويهدف إلى تحسين جودة مخرجات التعليم، تم استحداثه بناءً على القرار الوزاري رقم (٢٠٠٦/١٩)، ويستهدف النظام عمليات التعليم والتعلم والإدارة المدرسية، وقد تم تعميم النظام على جميع المدارس في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م، ويركز النظام في الوقت الحالي على التقييم الذاتي للمدارس من خلال الكوادر العاملة بها، باستخدام أساليب علمية مقننة.

كما تبنت مشروع نظام إدارة الجودة (الأيزو ٩٠٠١: ٢٠٠٨) لتجويد العمل الإداري بالوزارة بعد عملية التشخيص التي نفذتها الوزارة في شهري يونيو ويوليو من العام ٢٠١٠م بالتعاون مع خبراء في مواصفة الأيزو؛ للوقوف على واقع العمل في ضوء متطلبات المواصفة، وقد ارتأت الوزارة أن يتم إرساء نظام إدارة الجودة في المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة، والمديرية العامة للشؤون الإدارية، والتقسيمات المناظرة لهما بالمديريات/ الإدارة التعليمية بالمحافظات كمرحلة أولى بدءًا من عام ٢٠١٢م ومن ثم يتم التطبيق على جميع المديريات والأقسام بالوزارة وفق خطة توسع محددة، وحصلت الوزارة في نوفمبر ٢٠١٤م على شهادة الإشهاد بالمطابقة من قبل شركة تدقيق عالمية متخصصة.

وتواجه الوزارة جملة من التحديات في هذا المجال يمكن تلخيصها في الآتي:

- عدم وجود قناعات كافية لدى بعض الموظفين بوحدات وتقسيمات الوزارة بأهمية الجودة في نجاح النظم الإدارية والتربوية وتطورها.
- وجود فروق في توزيع المسؤوليات والصلاحيات الفعلية عما هو وارد في الهيكل التنظيمي.
- تشعب الهيكل التنظيمي للوزارة وتوسعه، خاصة فيما يتعلق بمديريات ديوان عام الوزارة وما يناظرها في المديريات.
- ازدواجية المهام وتداخلها في أكثر من جهة في الوزارة فيما يتعلق بنظم الجودة.
- عدم وجود مركز أو هيئة مستقلة تعنى بنظام تطوير الأداء المدرسي.
- عدم وجود تصنيف لمدارس السلطنة وفقاً لمعايير وطنية موحدة.

وللوزارة مجموعة من التوجهات المستقبلية لتطوير هذا الجانب منها:

- تشكيل فريق تقويم خارجي مستقل لتقييم المدارس وفقاً لمؤشرات علمية واضحة.
- وضع منظومة معايير شاملة لعمليات التعليم والتعلم والإدارة المدرسية، ومن ثم إيجاد نظام تصنيف واضح للمدارس.
- بناء نظام متكامل لتنظيم البيانات الناتجة عن التقويم الذاتي والخارجي، وربطها بنتائج التقويم الأخرى وعملياتها المتعلقة بالأنشطة التربوية والتحصيل الدراسي والمبنى المدرسي ومعايير الصحة والسلامة، والخروج بتقرير متكامل عن جودة الأداء المدرسي على مستوى المدرسة والمديرية والوزارة.

الفصل الثاني عشر: برامج التعاون التربوي بين الدول والمنظمات المختلفة

تماشياً مع سياسة حكومة السلطنة نحو تقوية أواصر التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، كمكتب التربية العربي، ومكتب التربية الدولي، ومنظمة اليونسكو والإيسيسكو والألكسو واليونيسف والبنك الدولي، سعت الوزارة لتعزيز التعاون مع هذه المنظمات، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على المستجدات في مختلف الجوانب التربوية والثقافية والعلمية، مما يساهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة في السلطنة.
- إبراز إنجازات السلطنة والتطور الحاصل في قطاعات مختلفة، ودورها في المجالات التنموية بشكل إيجابي على المستويين العالمي والإقليمي.
- ضمان إيصال صوت السلطنة ومرئياتها المختلفة المتعلقة بالقضايا المتجددة بشكل دائم من خلال اجتماعات المؤتمرات العامة والمجالس التنفيذية للمنظمات.
- الاستفادة من الخبرات الفنية الدولية لتطوير البرامج والمشاريع المخطط لها ضمن الخطط الخمسية.
- بناء القدرات في مجال تنمية الموارد البشرية.

- الاستفادة من المنظمات فنياً ومادياً في تنفيذ بعض الفعاليات الثقافية والعلمية والتربوية داخل السلطنة.
- توطيد العلاقات بين السلطنة والدول الأخرى في المجال التربوي.
- الاستفادة من مذكرات التفاهم الموقعة بين السلطنة والدول والمنظمات المختلفة.
- تفعيل عضوية السلطنة في مختلف المجالس والهيئات الفرعية التابعة للمنظمات.

وقد قامت الوزارة بجملة من الفعاليات والمناشط التي نجمت من التعاون القائم مع هذه المنظمات، بما يعود بالنفع على متابعة المستجدات العالمية في مجال التعليم، وإبراز دور السلطنة عالمياً. إلا أن الوزارة تواجه بعض التحديات التي تعيق تطوير العمل مع هذه المنظمات منها:

- التفاوت في تفعيل مذكرات التفاهم بين الدول، بسبب ضعف آليات التواصل والتنسيق الواضح بين وزارات التربية والتعليم.
- قلة الكوادر المتخصصة في مجال التعاون الدولي والعمل مع المنظمات.
- ندرة المدربين على المستوى المحلي في مجال العلاقات الدولية.
- قلة الإمكانيات المادية/ المالية لدعم البرامج والخطط المعدة وتمويلها، كانعكاسات أزمة اليونسكو المالية.
- وجود إشكاليات في رصد البيانات والمؤشرات التربوية الواقعية الخاصة بالسلطنة.
- افتقار بعض المنظمات مثل الإيسيسكو والبنك الدولي إلى برامج ومشاريع طويلة الأجل.
- النقص الواضح في البرامج التربوية التي تنفذها بعض المنظمات كالإيسيسكو.

وفيما يلي أهم التوجهات المستقبلية للوزارة لتعزيز التعاون القائم مع المنظمات الإقليمية والدولية:

- السعي نحو إبرام المزيد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية مع الدول والمنظمات النشطة تربوياً وتنفيذها.
- تفعيل مذكرات التفاهم والاتفاقيات والبرامج التنفيذية القائمة مع الدول الأخرى من خلال خطط إجرائية/ تنفيذية.
- بناء جسور تواصل مع الدول المختلفة من خلال منسقين للعمل في تفعيل العلاقات التربوية.
- تنفيذ أهداف المبادرات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالتعليم، وخصوصاً ما يتعلق منها بأهداف المبادرة العالمية حول التعليم لما بعد عام ٢٠١٥م، ومبادرة خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، والتربية من أجل التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥م.
- الاستفادة بشكل أوسع من البرامج ذات العلاقة بالطفولة المبكرة، وكذلك البرامج التربوية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- السعي نحو الاستفادة بشكل أوسع من الدراسات والبحوث التي تشرف عليها المنظمات الإقليمية والدولية.
- تفعيل التعاون مع مختلف المجالس والمراكز واللجان التابعة للمنظمات الإقليمية والدولية.
- تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وإسهام القطاع الخاص بالسلطنة في برامج عمل المنظمات الإقليمية والدولية.
- زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية والبرامج التي تسهم في التنمية المستدامة في مختلف الجوانب، وخصوصاً في مجال التعاون الدولي والعمل مع المنظمات.

الباب الثاني

التعليم العالي

الفصل الأول: نبذة عن التعليم العالي

شهدت مسيرة التعليم العالي في السلطنة تطورات سريعة ومتلاحقة، انصب معظمها بادئ الأمر على التوسع الكمي بهدف إتاحة الفرصة التعليمية لجميع المواطنين من الذكور والإناث. ونظراً للحاجة الماسة لإعداد المعلمين للتدريس في مراحل التعليم المدرسي المختلفة، فقد أنشئت الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات في عام ١٩٨٢م تحت إشراف وزارة التربية والتعليم. وفي عام ١٩٩٤م أنشئت وزارة التعليم العالي لتتولى تنفيذ السياسات المعتمدة للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية، وتم تحويل الكليات المتوسطة إلى كليات للتربية تمنح البكالوريوس في التربية موزعة على ست محافظات في السلطنة، وأسندت إلى وزارة التعليم العالي مهمة الإشراف عليها. وفي ضوء تقلص احتياجات وزارة التربية والتعليم من المعلمين، أصدر مجلس التعليم العالي (سابقاً) قراره بتحويل كليات التربية إلى كليات للعلوم التطبيقية.

واهتماماً بالتعليم الصحي تم افتتاح أول برنامج صحي يعنى بتخريج مساعدي التمريض في عام ١٩٧٠م، ثم توالى إنشاء المعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة ليصل عددها مع نهاية عام ٢٠١٣م إلى (١٣) معهداً موزعاً على مختلف المحافظات بالسلطنة. وتلبية لاحتياجات خطط التنمية الخمسية من الموارد البشرية التي تمتلك المهارات الفنية تم الاهتمام بالتعليم التقني الذي بدأ بإنشاء كلية واحدة في عام ١٩٨٤م تحت مسمى « كلية عمان الفنية الصناعية »، ثم تعددت الكليات لتصل إلى (٧) كليات تقنية موزعة على محافظات السلطنة.

وتأسست كلية الدراسات المصرفية والمالية في عام ١٩٨٣م تحت إشراف البنك المركزي العماني بدعم من البنوك التجارية بهدف التدريب. وشهد عام ١٩٨٦م إنشاء معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد الذي مر بعدة مراحل من التطور قبل أن يتحول إلى كلية للعلوم الشرعية تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في عام ٢٠١٤م.

وفي عام ١٩٨٦م أنشئت جامعة السلطان قابوس كأول جامعة حكومية ضمت (٥) كليات عند افتتاحها، وبلغ عدد طلبة الدفعة الأولى فيها (٥٥٧) طالباً وطالبة. ثم أضيفت عدد من الكليات لتصل إلى (٩) كليات في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م. وتقدم الجامعة برامج الدراسات العليا التي شهدت في عام ٢٠١٠م توسعاً في برامج الدكتوراه لتصل إلى (٣٠) برنامجاً في عام ٢٠١٣/٢٠١٤م. وتحتضن الجامعة (٩) مراكز أبحاث علمية متخصصة، (٣) كراسي بحثية، وتصدر (٤) مجلات للبحوث العلمية.

وصدر المرسوم السلطاني في عام ٢٠١٢م بتشكيل مجلس للتعليم ليحل محل مجلس التعليم العالي الذي أنشئ في عام ١٩٩٨م، ويختص برسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق مع السياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة.

وتجسيداً لتوجهات الحكومة بأن يأخذ القطاع الخاص دوره في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد من خلال الاستثمار في مجال التعليم العالي، أنشئت أول كلية خاصة في عام ١٩٩٥م. وقد حقق التعليم العالي الخاص نمواً متسارعاً ليصل عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى (٧) جامعات و(٢٠) كلية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م موزعة على محافظات السلطنة.

ونظراً لأهمية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي أنشئت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عام ٢٠١٠م لتحل محل مجلس الاعتماد السابق وتتبع مجلس التعليم، وحددت اختصاصات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في مسؤولية تطوير نظام إدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عمان وتنفيذه بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية.

وجاء إنشاء مركز القبول الموحد في عام ٢٠٠٦م لتطبيق نظام المحطة الواحدة في تقديم طلبات الالتحاق بالتعليم العالي؛ إذ اعتمد نظام القبول الموحد على نظام إلكتروني مرتبط بشبكة المعلومات العالمية، يتيح للطلبة تقديم طلب الالتحاق من أي مكان في السلطنة وخارجها. وتوسع عمل المركز ليشمل توفير بيانات عن التعليم العالي من خلال النظام الإحصائي الذي يوفر بيانات عن الطلبة والهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة والإدارية، وبيانات عن التمويل في مؤسسات التعليم العالي كافة.

ومواكبة لأنماط التعليم العالمية جاء فتح فرع للجامعة العربية المفتوحة في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٧م التي تقدم برامج لدرجة البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال، وتقنيات التعليم، والتربية.

ونظراً لأهمية البحث العلمي تم إنشاء مجلس البحث العلمي في عام ٢٠٠٥م بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٤٥)؛ للعمل على تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية، ويعد المجلس المرجعية الأساسية في هذا المجال وتؤول إليه مسؤولية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المهتمة بشؤون البحث العلمي.

الفصل الثاني: مؤسسات التعليم العالي

شهد العقدان الماضيان نمواً في أعداد مؤسسات التعليم العالي فقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي (٥٧) مؤسسة تضم (٨) جامعات، و(٣٦) كلية وكلية جامعية، و(١٣) معهداً تخصصياً في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م، موزعة على محافظات السلطنة. وتنقسم مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات حكومية ومؤسسات خاصة، وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية ٣. مؤسسة:

جامعة السلطان قابوس وتضم (٩) كليات تطرح برامج أكاديمية متخصصة لمرحلة الدراسة الجامعية، وتقدم الجامعة برامج الدراسات العليا لدرجة الدبلوم العالي، والماجستير والدكتوراة. وتعد جامعة السلطان قابوس جامعة بحثية وبيت خبرة، حيث تتوافر فيها برامج متنوعة لدعم البحث وتمويله، كما تضم عدداً من المراكز والكراسي البحثية. وتضم الجامعة المستشفى الجامعي الذي يهدف لأن يكون مركزاً للتميز في التدريس، والبحث العلمي، والعناية الصحية. ويعمل المستشفى بالتعاون مع كلية الطب والعلوم الصحية، وكلية التمريض، والمؤسسات الصحية الأخرى على تقديم التدريس والتدريب والبحث العلمي في المجالات الصحية المختلفة. ووصل عدد الطلبة الدارسين في الجامعة (١٣٠٥٤) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

كليات للعلوم التطبيقية تأسست كليات العلوم التطبيقية في عام ٢٠٠٥م تحت إشراف وزارة التعليم العالي بموجب قرار مجلس التعليم العالي (سابقاً) رقم (٢٠٠٤/١/٣) ليحدد الأدوار المستقبلية لكليات التربية. وتركز الكليات على التعليم العملي التطبيقي في مجال التكنولوجيا الأساسية والعلوم التطبيقية. وبدأت الكليات في تقديم برامجها الجديدة في العام الأكاديمي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، التي تضم (٧) برامج رئيسة هي: إدارة الأعمال الدولية، وتقنية المعلومات، والتصميم، ودراسات الاتصال، والهندسة، والتقنية الحيوية التطبيقية، ومعلم اللغة الإنجليزية. ويتضمن كل برنامج رئيس عدداً من التخصصات الفرعية، وتحتضن الكليات (٦٦٤٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م.

الكليات التقنية وعددها (٧) كليات تشرف عليها وزارة القوى العاملة، وهي: الكلية التقنية العليا في العاصمة مسقط وتمنح شهادات في مستوى الدبلوم والدبلوم المتقدم والبكالوريوس التقني، و(٦) كليات أخرى تمنح شهادات الدبلوم والدبلوم المتقدم فقط وهي موزعة على محافظات السلطنة لتغطي التوزيع السكاني ومعظم المساحة الجغرافية. وتطرح كليات التقنية (٤) برامج رئيسة في الهندسة، وتقنية المعلومات، والدراسات التجارية، وبرامج العلوم، وبرامج أخرى. وتحتضن الكليات التقنية (٣٤١٦٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

كلية الدراسات المصرفية والمالية التي تأسست في عام١٩٨٣م تحت إشراف البنك المركزي العماني بدعم من البنوك التجارية، بهدف إعداد الكوادر للقطاع المصرفي والمالي وتأهيلها. تقدم الكلية عدداً من البرامج المتخصصة في المصارف والمالية تستهدف فئات مختلفة من الطلبة، وتتنوع البرامج الدراسية في الكلية بين الدراسات العليا والبكالوريوس والدبلوم، وبلغ إجمالي الدارسين في كلية الدراسات المصرفية والمالية قرابة (٢٢١٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م.

كلية العلوم الشرعية وتعنى الكلية بتدريس العلوم الشرعية بصفة تخصصية وتطرح برنامج لدرجة الدبلوم، و(٤) برامج تخصصية لدرجة البكالوريوس، وبلغ عدد الدارسين في الكلية نحو (٥٣٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

معاهد العلوم الصحية التي تعمل على تأهيل الكوادر الوطنية التمريضية والطبية المساعدة وتدريبها لتكون إحدى الدعامات الأساسية للنظام الصحي والمؤسسات الصحية، وذلك من خلال إنشاء عدد من المعاهد التعليمية بوزارة الصحة، بلغ عددها في نهاية عام ٢٠١٣م (١٣) معهداً تطرح برامج تعليمية بمختلف المجالات التمريضية والمهن الطبية المساعدة. وبلغ عدد الطلبة الدارسين بالمعاهد الصحية (١٨٤٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م.

مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تأتي في إطار حرص الدولة على تشجيع القطاع الخاص العماني للاستثمار في مجال التعليم العالي الخاص، نظراً لدوره المكمل للدور الحكومي، فقد قدمت الحكومة حزمة من الحوافز والتسهيلات فضلاً عن الدعم غير المباشر لمؤسسات التعليم العالي الخاصة من خلال برنامج البعثات الداخلية التي توفرها الحكومة للطلبة من أبناء أسر الضمان الاجتماعي والحالات الصعبة.

وبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة (٢٧) مؤسسة، تنقسم إلى (٧) جامعات، و(٢٠) كلية وكلية جامعية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م. وتطرح مؤسسات التعليم العالي الخاصة برامج متنوعة لدرجة الدبلوم والبكالوريوس، وبعضها يقدم برامج في درجة الماجستير. ووفقاً لمتطلبات ترخيص إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، فإن المؤسسات الخاصة (عدا الجامعات) ترتبط بإحدى الجامعات العالمية ذات السمعة الأكاديمية المعروفة في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وبعض الدول العربية والآسيوية، وبلغ عدد الطلبة الدارسين فيها (٥٩٥٨٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي٢٠١٣-٢٠١٤م.

الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم العالي

تقوم السياسة التعليمية بالسلطنة على ضمان توفير فرص الالتحاق بالتعليم العالي لكل الطلبة المستوفين لشروط القبول من مخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله من الذكور والإناث على حد سواء، ويقوم مركز القبول الموحد بتنظيم القبول بمؤسسات التعليم العالي، إذ يتم التنافس بين الطلبة المتقدمين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وفقاً لـ:

- تقديراتهم في المواد الدراسية في دبلوم التعليم العام.
- شروط الالتحاق الخاصة بكل برنامج دراسي التي يتم وضعها من قبل مؤسسات التعليم العالي مسبقاً.
- ترتيب الطالب لرغباته من تلك البرامج وفق الأفضلية.
- عدد المقاعد المتاحة في كل برنامج دراسي.
- المعدل التنافسي للطالب حيث يتم حسابه وفق صيغة رياضية تعطي وزن (٦٠٪) إلى معدل درجات المواد المطلوبة للبرنامج الدراسي، ووزن (٤٠٪) إلى معدل درجات المواد الدراسية كافة التي درسها الطالب.

الطلبة الجدد بالتعليم العالي

بلغ عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي على النفقة الحكومية للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م قرابة (٣١٥٠٨) طالبٍ وطالبة، وهو ما يمثل (٨٩٪) من الناجحين في دبلوم التعليم العام مقارنة مع (٣٥٪) في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١م.

جدول (١،٢) الناجحون في دبلوم التعليم العام والطلبة الجدد بالتعليم العالي على النفقة الحكومية (٢٠١٤-٢٠١٠)

السنة	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٠-٢٠١١
الناجحون بدبلوم التعليم العام	٣٥٢٧٦	٣٩٥٠١	٤٢٥٩٩	٤٨٥١٥
الطلبة الجدد بالتعليم العالي	٣١٥٠٨	٢٨٧٧٤	٢٧٩٥١	١٧١٠٥
نسبة الطلبة الجدد من الناجحين	٨٩٪	٧٣٪	٦٧٪	٣٥٪

المصدر: مركز القبول الموحد

الطلبة الدارسون بالتعليم العالي

من أبرز الإنجازات التي حققها التعليم العالي خلال فترة الخطة الخمسية الثامنة هو التطور الملحوظ في أعداد الدارسين بالتعليم العالي؛ فقد بلغ عدد الطلبة الدارسين بالتعليم العالي للمرحلة الجامعية الأولى داخل السلطنة وخارجها (١٢٤٢٩١) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م مقارنة مع (٩٨٦٦.) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠٠٩/٢٠١٠م بزيادة قدرها (٣٠ ٪)، ومثلت الإناث نسبة (٥٧٪) من إجمالي المقيدين. وبلغ عدد الطلبة الدارسين بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة (١١٧٨٠٤) طالبٍ وطالبة وهو ما يمثل نسبة (٩٤,٨٪) من إجمالي الدارسين بالتعليم العالي، في حين بلغ عدد الطلبة المقيدين خارج السلطنة للمرحلة الجامعية الأولى على النفقة الحكومية (٦٤٨٧) طالباً وطالبة، وهو ما يمثل نسبة (٥,٢٪)، شكل (١,٢). ويلتحق عدد من الطلبة غير العمانيين بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة، وهؤلاء بلغ

شكل(١,٢) الطلبة الدارسون بالتعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

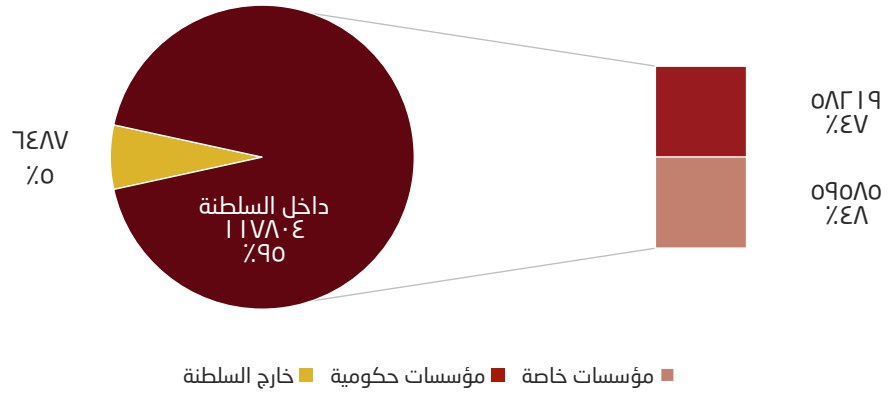

عددهم نحو (٣٠١١) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م وهو ما يمثل نسبة (٢,٦٪) من المقيدين بالتعليم العالي داخل السلطنة.

وشهد عدد الطلبة الدارسين بالتعليم العالي الخاص نمواً مستمراً، حيث ارتفع عدد الطلبة الدارسين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م بمقدار (٤٨٪) مقارنة بالعام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١م، مما يشير إلى إسهامه في رفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي. كما يدرس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة عدد من الطلبة غير العمانيين بلغ عددهم نحو (٢٣٢٠) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م .

وقد حقق معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) في سلطنة عمان نمواً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م)، وصل المعدل إلى (٣٥,٢٪) في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م مقارنة بـ (١٢,٦٪) في العام الأكاديمي ٢٠٠٠-٢٠٠١م بزيادة تجاوزت الضعف.

أما من حيث توزيع الطلبة الدارسين بالتعليم العالي على التخصصات العلمية المختلفة فقد تركزت في (٣) تخصصات هي: الإدارة والتجارة، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات.

وتقدم الحكومة سنوياً عدداً من البعثات الخارجية للراغبين والمستوفين لشروط الابتعاث من خريجي دبلوم التعليم العام، بهدف توفير الكفاءات العمانية المتخصصة والقادرة على تلبية احتياجات التنمية بالسلطنة. وبلغ إجمالي عدد الطلبة الدارسين ببرنامج البعثات الخارجية للدرجة الجامعية الأولى (٦٤٨٧)

شكل (٢،٢) الطلبة الدارسون في التعليم العالي في المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الفترة (٢٠٠٦ـ ٢٠١٣) م

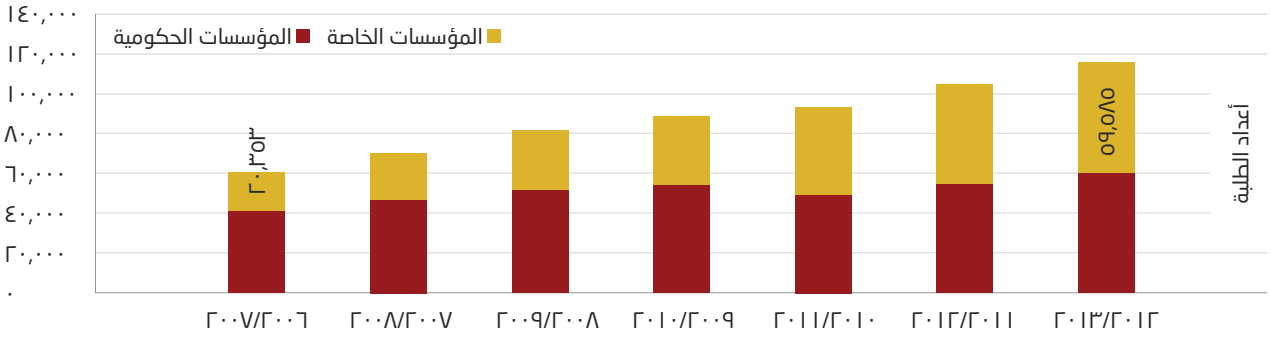

طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م يدرسون في تخصصات متنوعة في مختلف دول العالم. وقد خصصت الحكومة برنامجاً لأبناء أسر الضمان الاجتماعي من البعثات الداخلية في العام الأكاديمي ٢٠٠١/٢٠٠٢م، وذلك اهتماماً من الحكومة بهذه الفئة من المواطنين بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية؛ للسعي بها قدماً إلى الرقي في مجال التعليم العالي، حتى تتحول هذه الأسر من أسر تعتمد على الضمان الاجتماعي إلى أسر منتجة توفر لنفسها العيش الكريم.

وقد بلغ عدد الطلبة الجدد بالبعثات الداخلية والمنح (١٣٦٤٩) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، وكان قد شهد العام الأكاديمي ٢٠١١/٢٠١٢م زيادة غير مسبوقة في عدد المقاعد بالتعليم العالي على النفقة الحكومية، فقد جاءت توجيهات صاحب الجلالة بتخصيص (١٥٠٠) بعثة خارجية، و(٧٠٠٠) بعثة داخلية فضلاً عن البعثات القائمة.

وتقدم السلطنة عدداً من المنح الدراسية للطلبة من الدول الشقيقة والصديقة للدراسة في مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، الأمر الذي يعد من العوامل المهمة في التواصل الإنساني والثقافي بين السلطنة ومختلف دول العالم، وذلك ضمن البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي. وقد قدمت السلطنة (٢٤٦) بعثة دراسية خلال الفترة (٢٠٠٩ -٢٠١٤م) توزعت على عدد من الدول العربية والآسيوية والأفريقية.

ويواجه الالتحاق بالتعليم العالي تحديات منها: إن معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) لا يزال منخفضاً مقارنة بالمعدلات العالمية؛ إذ بلغ نحو (٣٥,٢٪) في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، فضلاً عن عدم توافر بيانات دقيقة وشاملة عن التعليم العالي في السلطنة؛ لذا فإن التوجهات المستقبلية لمجلس التعليم تعنى بالاستمرار في رفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي، وتوفير بيانات دقيقة، وبناء مؤشرات للأداء في قطاع التعليم العالي بما يعزز اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.

الفصل الرابع: الموارد البشرية

لا شك أن العنصر البشري المؤهل علمياً وعملياً من أهم مقومات قيام مؤسسات التعليم العالي ذات الأداء الأكاديمي العالي والبحث العلمي الرصين واستمرارها. وتمثل تنمية هذا العنصر أحد المقومات الرئيسة لصقل قدراتها في الجوانب العلمية والعملية والمهنية والسلوكية وتنميتها؛ لتمكين هذه المؤسسات من أداء دورها، وتلبية احتياجات مجتمعها وخططه التنموية على أكمل وجه، ولذا تولي مؤسسات التعليم العالي مواردها البشرية المتمثلة في الهيئات الأكاديمية والفنية والإدارية اهتماماً كبيراً؛ لكونها حجر الأساس في عمليتها التعليمية ومشاريعها البحثية ودراساتها وبحوثها العلمية.

ويتجلى هذا الاهتمام في الخطط السنوية لهذه المؤسسات لتأهيل عنصرها البشري وتدريبه ليواكب أفضل الممارسات الأكاديمية والفنية والإدارية المعمول بها في الجامعات العالمية ومؤسسات التعليم العالي المرموقة.

العاملون بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة

بلغ إجمالي عدد العاملين بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة نحو (١٣٥٠٨) موظفٍ وموظفة، يعمل منهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (٨١٥٥) موظفاً وموظفة، بنسبة بلغت (٦٠٪)، ويمثّل إجمالي العمانيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ما نسبته (٥٧٪)، أما في مؤسسات التعليم العالي الخاصة فقد بلغ عدد العاملين فيها قرابة (٥٣٥٣) موظفاً وموظفة بنسبة بلغت (٤٠٪)، ويمثّل إجمالي العمانيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ما نسبته (٤٧٪).

الهيئات الأكاديمية

بلغ عدد الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة (٦١٠٨) أكاديمي وأكاديمية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٤٥٪) من إجمالي القوى العاملة في تلك المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك العدد، هناك ما يقارب من (٤٦٢) أكاديمياً وأكاديمية يمارسون أو يتولون مناصب إدارية في تلك المؤسسات بنسبة قاربت نسبة (٣,٥٪).

ويسهم الأكاديميون العمانيون البالغ عددهم نحو (١٦١١) أكاديمياً وأكاديمية في أداء مهامهم التدريسية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي التي ينتمون إليها، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات. كما حرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على تعيين الأكاديميين المؤهلين ومن ذوي الدرجات العلمية المناسبة؛ إذ بلغ عدد الأكاديميين الحاملين لمؤهل الدكتوراة قرابة (١٨٣١) أكاديمياً وأكاديمية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٣٠٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات، بينما مثل الأكاديميون العمانيون من حملة الدكتوراة ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي تلك الفئة. وفيما يتعلق بالعاملات في الهيئات الأكاديمية، فقد بلغ عددهن نحو (٢٣٠٠) أكاديمية، يمثلن ما نسبته (٣٨٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات.

الهيئات الفنية والإدارية

بلغ عدد الفنيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في السلطنة (١٧٤٨) فنياً وفنية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (١٣٪) من إجمالي القوى العاملة في تلك المؤسسات. كما بلغ عدد الفنيين العمانيين (١١٣٨) فنياً وفنية، ويمثلون ما نسبته (٦٥٪) من إجمالي عدد الفنيين العاملين في تلك المؤسسات. في حين بلغ عدد العاملات في الهيئات الفنية نحو (٥٤٦) فنية، يمثلن ما نسبته (٣١٪) من إجمالي الفنيين العاملين في تلك المؤسسات.

وفي الجانب الإداري، بلغ عدد الإداريين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في السلطنة قرابة (٣٤٥٧) إدارياً وإدارية، يمثلون ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي القوى العاملة في تلك المؤسسات. كما بلغ عدد الإداريين العمانيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة نحو (٢٩٩٣) إدارياً وإدارية، يمثلون ما نسبته (٨٧٪) من إجمالي عدد الإداريين العاملين في تلك المؤسسات.

في حين بلغ عدد العاملات في الهيئات الإدارية نحو (١٦٠١) إدارية، يمثلن ما نسبته (٤٦٪) من إجمالي عدد الإداريين العاملين في تلك المؤسسات، وكانت نسبتهن متقاربة جداً في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة؛ إذ بلغت تلك النسبة (٤٧٪) و(٤٦٪) على التوالي.

التنمية المهنية والبرامج التدريبية للموارد البشرية

تولي مؤسسات التعليم العالي في السلطنة اهتمامها بتنمية الموارد البشرية العاملة لديها عبر برامج التدريب والتأهيل المتخصصة؛ بهدف تطوير مهاراتهم وقدراتهم لمواكبة أحدث مستجدات العمل وتطورات التكنولوجيا الحديثة، وكذلك لرفع جودة أدائهم بما يلبي متطلبات عمل تلك المؤسسات والمستفيدين من خدماتها.

وحرصت هذه المؤسسات على تأهيل كوادرها البشرية خاصة الأكاديمية منها عبر الابتعاث الخارجي؛ وذلك عبر اختيار ذوي الأداء الأكاديمي المتميز من طلبتها وتعيينهم معيدين فيها؛ فيتم تأهليهم وصقلهم أكاديمياً عبر الابتعاث الخارجي في الجامعات العالمية المرموقة والمتميزة في المجالين العلمي والبحثي، وقد بلغ عدد موظفي مؤسسات التعليم العالي في السلطنة الذين هم على رأس بعثاتهم الدراسية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٤٦١) موظفاً وموظفة، ومثّل الموظفون المبتعثون لنيل درجتي الماجستير والدكتوراة نسبة (٢٤٪) و(٧٠٪) على التوالي من إجمالي أعداد المبتعثين، كما بلغ عدد الموظفات المبتعثات نحو (٢١٩) موظفة، مثّلن ما نسبته (٤٨٪) من إجمالي أعداد المبتعثين.

وحرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديها عن طريق التدريب والتطوير الوظيفي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم وسلوكياتهم؛ فقامت وزارة التعليم العالي بتنفيذ قرابة (١٦٥) برنامجاً تدريبياً منها (١١١) برنامجاً داخل السلطنة و(٥٤) برنامجاً خارجها، حضرها (١٣٢١) موظفاً وموظفة، كما حرصت جامعة السلطان قابوس على رفع كفاءة العاملين بها عن طريق التدريب والتطوير الوظيفي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم؛ إذ بلغ عدد الموظفين الذين حضروا دورات تدريبية داخل السلطنة وخارجها في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م قرابة (١.٧٣) موظفاً وموظفة، حضر (٤٦٢) منهم دورات تدريبية خارجية، ومثلوا ما نسبته (٤٣٪) من إجمالي موظفي الجامعة الذين حضروا دورات تدريبية خلال هذا العام.

كما قامت كلية الدراسات المصرفية والمالية بتحليل احتياجات موظفيها من التدريب، وتم تصنيف هذه الاحتياجات إلى برامج تدريبية؛ إذ نفذت الكلية قرابة (٧٢) برنامجاً تدريبياً. وعملت كلية العلوم الشرعية على إلحاق بعض موظفيها في (٩) دورات تدريبية داخل السلطنة.

أبرز التحديات التي تواجه الموارد البشرية

- استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة والاحتفاظ بها في ظل حدة المنافسة مع مؤسسات التعليم العالي الإقليمية والدولية.
- انخفاض نسبة الكوادر العمانية في الهيئات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي.
- قلة فرص التنمية المهنية للكوادر الإدارية في قطاع التعليم.
- ضعف مواكبة الموارد البشرية بمؤسسات التعليم العالي للتغيرات التقنية السريعة والمتلاحقة.

التوجهات المستقبلية

- تطوير كفاءة الإدارات العليا في مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير برامج تدريبية عالية المستوى، والاطلاع على أفضل الممارسات الإدارية في الجامعات العالمية للاستفادة منها.
- وضع خطة بعيدة المدى لإعداد الهيئات التدريسية لمؤسسات التعليم العالي لرفع نسبة التعمين.

الفصل الخامس: المرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي

تتمثل المرافق والبنى الأساسية في مساحات التدريس التي تشمل قاعات التدريس والمختبرات والورش، ومساحات التعلم والبحث، كما تشمل المكتبات ومراكز مصادر التعلم ومراكز الحاسب الآلي وغرف المشاريع. أما المساحات غير التعليمية فتشمل الإدارة وغرف الموظفين، والأقسام الداخلية، وأماكن تقديم الطعام. أما مساحات الخدمات فتشمل دورات المياه والخدمات الأخرى، في حين تشمل مساحات الاستجمام وسائل الراحة والتسلية والمرافق الرياضية والمرافق الثقافية. كما تشمل المرافق والبنى الأساسية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد حرصت مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السلطنة على توفير المرافق والبنى الأساسية وتطويرها في ضوء الطاقة الاستيعابية لديها والموارد المالية المتاحة، استجابة للمتغيرات المتجددة

في توفير بيئة تعليمية وفقاً للمعايير العالمية. ومن جانبها حرصت مؤسسات التعليم العالي الخاصة على توفير المرافق والبنى الأساسية المختلفة والمناسبة للبيئة التعليمية من خلال الانتقال إلى مبانيها الدائمة التي وضعت وفق أحدث التصاميم، وبما يتوافق مع المواصفات والشروط التي وضعتها وزارة التعليم العالي، وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي انتقلت إلى حرمها الجامعي قرابة (٢٠) مؤسسة.

جدول (٢،٢) المرافق والبنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

مؤسسة التعليم العالي	عدد الفصول الدراسية	عدد المختبرات والورش	عدد المكتبات	عدد مساكن الطلبة التابعة للمؤسسة	عدد الملاعب الرياضية
جامعة السلطان قابوس	٣٦٠	٢١٩	٧	٩	٣
كليات العلوم التطبيقية	١٩٣	٢٨	٦	١٠	١٢
الكليات التقنية	٤٩١	١٣٨	١٢	٧	١١
المعاهد الصحية	٧١	٢٥	١١	٢٤	-
كلية العلوم الشرعية	١٦	-	١	٣	-
مؤسسات التعليم العالي الخاصة*	١٣١	٢٤٤	٣١	١١٩	٢٥

*تعد كلية الدراسات المصرفية والمالية ضمن مؤسسات التعليم العالي الخاصة

وأولت مؤسسات التعليم العالي اهتماماً كبيراً باستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية والبحثية من خلال توفير مختبرات الحاسوب وتحديثها، وتوفير المواد التعليمية الإلكترونية للطلبة وأنظمة التعليم الإلكتروني، فضلاً عن توفير البنية الأساسية الإلكترونية. كما وفرت كثير من مؤسسات التعليم العالي الدوريات الإلكترونية لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة لدعم العملية التعليمية والبحث العلمي. وتختلف البنية التكنولوجية من مؤسسة إلى أخرى وفقاً لرؤية المؤسسة وأهدافها، والطاقة الاستيعابية لها ومواردها المالية. جدول (٣،٢) يبين أعداد مختبرات وأجهزة الحاسوب في مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٣،٢) – عدد مختبرات وأجهزة الحاسوب في مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م.

مؤسسة التعليم العالي	عدد مختبرات الحاسوب	عدد أجهزة الحاسوب
جامعة السلطان قابوس	٢٦	٦٨٦٨
كليات العلوم التطبيقية	٨٥	٤٦٧٥
الكليات التقنية	١٧٦	١.٩٣٣
كلية العلوم الشرعية	٢	٢٥٠
المعاهد الصحية	١٧	١.٤٧

الجامعات والكليات الخاصة	٢٩٥	١٧٣٦٧

*تعد كلية الدراسات المصرفية والمالية ضمن مؤسسات التعليم العالي الخاصة

وعملت الجهات المشرفة على التعليم العالي ومؤسساته على توظيف التكنولوجيا للارتقاء بالعمليات الإدارية والمالية في جميع مجالات العمل، ومن أبرز الأنظمة الإلكترونية المستخدمة: نظام معلومات الطلاب، ونظام تسجيل الطلبة، ونظام وضع الجداول الدراسية، ونظام التعليم الإلكتروني، ونظام إدارة المكتبات، ونظام خدمة الدوريات الإلكترونية. كما تتوافر مراكز تحت مسميات مختلفة تعمل على توفير بيئة رقمية متكاملة توفر الدعم للأكاديميين والطلبة والأقسام الأكاديمية والإداريين. كما توفر هذه المؤسسات شبكات داخلية تربط مبانيها ومختبراتها كافة، وتوفر خدمة الإنترنت والبريد الإلكتروني للطلبة والأكاديميين والعاملين فيها.

الفصل السادس: الدراسات العليا

اهتمت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بطرح برامج للدراسات العليا؛ لما لهذه البرامج من دور محوري وأساسي في بناء القدرات البحثية لتلك المؤسسات وتعزيزها؛ وذلك من خلال استقطابها للطلبة والباحثين لاستكمال دراساتهم العليا والقيام بأبحاثهم الأساسية والتطبيقية، فكما هو معلوم بأن الدراسات العليا تهدف في المقام الأول إلى إثراء المعرفة الإنسانية بفروعها كافة عن طريق الدراسات المتخصصة والبحث الجاد المتعمق للوصول إلى إضافات علمية وتطبيقية مبتكرة، وكذلك للكشف عن حقائق جديدة. كما تسهم هذه الدراسات في إعداد الكفايات العلمية والمهنية المتخصصة وتأهيلهم تأهيلاً عالياً في مجالات المعرفة المختلفة؛ وذلك لمسايرة التقدم السريع للعلم والتقنية ودفعهم إلى الإبداع والابتكار وتطوير البحث العلمي.

برامج الدراسات العليا

تأتي جامعة السلطان قابوس في مقدمة مؤسسات التعليم العالي الحكومية، التي قامت بطرح برامج للدراسات العليا، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي طرحت برامج لدراسة الماجستير التي وصل عددها في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى (٦٠) برنامجاً أكاديمياً. كما تقوم الجامعة بناءً على احتياجات بعض المؤسسات الحكومية بطرح برامج للدبلوم العالي (وهي برامج أكاديمية تخصصية بعد البكالوريوس مدتها سنتان)، وقد بلغ عددها في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٥) برامج في كليتي التربية، والآداب والعلوم الاجتماعية.

وفي بداية الألفية الثالثة طرحت الجامعة أول برامجها لدراسة الدكتوراة، ليتوالى بعدها طرح برامج جديدة في كلياتها العلمية، ولتتبعها كليات العلوم الإنسانية، وقد بلغ عدد البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعة في درجة الدكتوراة (٣٠) برنامجاً أكاديمياً.

وتطرح كلية الدراسات المصرفية والمالية ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) وذلك بالارتباط الأكاديمي مع جامعة ستراثكلايد- بالمملكة المتحدة.

كما حرصت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في السلطنة على طرح برامج في مجال الدراسات العليا لدرجة الماجستير في مختلف التخصصات الأكاديمية.

طلبة الدراسات العليا

تستقطب مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة سنوياً المئات من الطلبة الراغبين في إكمال دراساتهم العليا داخل السلطنة، وقد بلغ عدد الدارسين في برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة قرابة (٤٢٠٤) طالبٍ وطالبة؛ ومثلت الإناث ما نسبته (٤٩٪). وبلغ عدد المقيدين ببرامج الدراسات العليا في المؤسسات الحكومية (١٨٩٧) طالبا وطالبة يمثلون ما نسبته (٤٥٪) من إجمالي الدارسين في برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة.

ومثل الطلبة المقيدون في البرامج التخصصية بعد البكالوريوس نسبة (١٣٪) من إجمالي المقيدين ببرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، أما المقيدون في الماجستير فقد بلغت نسبتهم (٨٣٪)، فيما مثل طلبة الدكتوراة في جامعة السلطان قابوس نسبة (٣٪).

وتقوم مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة سنوياً بتخريج المئات من طلبتها من حملة الشهادات العلمية فوق الجامعية، فقد بلغت أعداد طلبة الدراسات العليا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، قرابة (٩٣٣) خريجاً وخريجة.

وتخرج من مؤسسات التعليم العالي الحكومية قرابة (٣٥٠) خريجاً وخريجة، يمثلون ما نسبته (٣٨٪) من إجمالي الخريجين من برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة. وتوزعت مخرجات مؤسسات التعليم العالي الحكومية على درجات عدة شملت: الشهادات التخصصية بعد البكالوريوس بنسبة بلغت (٢٢٪) من إجمالي الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وشهادات الماجستير التي بلغت نسبتهم (٧٣٪)، فيما مثل خريجو طلبة الدكتوراة من جامعة السلطان قابوس نسبة (٥٪) من إجمالي الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية. في حين أسهمت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في تخريج (٥٨٣) من حملة الماجستير، يمثلون ما نسبته (٦٢٪) من إجمالي الخريجين من برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، ومثلت الإناث ما نسبته (٤٥٪) من إجمالي خريجي الدراسات العليا من تلك المؤسسات.

برنامج الألف بعثة

جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه -في عام ٢٠١٠م بتخصيص مبلغ قدره (١٠٠) مليون ريال عماني لبرنامج تنمية الموارد البشرية تُموَّلُ من خلاله (١٠٠٠) بعثة خارجية للدراسات العليا التخصصية في المجالات التي تحتاج إليها الدولة؛ للإسهام في رفد الاقتصاد الوطني بكوادر وطنية متخصصة ذات تأهيل عالٍ لسد الاحتياجات الفعلية بالوحدات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، وبواقع (٢٠٠) بعثة سنوياً، ويستمر البرنامج لمدة خمس سنوات.

وفي عام ٢٠١٤م أُعلن عن الدفعة الرابعة من هذه البعثات لدرجتي الدكتوراة والماجستير في عدد من التخصصات. وبلغ عدد المقيدين ببرنامج الألف بعثة قرابة (٤٧٩) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م للدفعات الثلاث في مختلف الدرجات العلمية في مختلف الدول الأجنبية، ومثّل المقيدون الدارسون في المملكة المتحدة نسبة (٥٧٪) من إجمالي المقيدين في هذا البرنامج، كما بلغ عدد الخريجين من برنامج الألف بعثة (١٤٧) طالباً وطالبة، (١٣٨) منهم من حملة الماجستير.

أبرز التحديات التي تواجه الدراسات العليا

- عدم توافر العدد الكافي من مساعدي التدريس مما يزيد من العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، وانعكاس ذلك على أنشطة البحث العلمي والإشراف على طلاب الدراسات العليا.
- قلة أعداد الطلبة الملتحقين ببعض برامج الدراسات العليا واعتماد برامج أخرى على الطلبة غير المتفرغين، مما قد يؤدي إلى صعوبة استمرار هذه البرامج.
- قلة منح الدراسات العليا المقدمة من مؤسسات القطاعين العام والخاص وغيرها.
- صعوبة الاحتفاظ بالأكاديميين المتميزين في ظل التنافس مع الجامعات الإقليمية.
- تنامي التنافس مع الجامعات في المنطقة على قبول طلاب الدراسات العليا.

التوجهات المستقبلية

- ضمان توافق خطط البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.
- تطوير برامج الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة، واستحداث برامج أكاديمية

أخرى تستند على خصائص السلطنة البيئية والجغرافية والاقتصادية والقانونية وتتميز بها هذه المؤسسات عالمياً.

الفصل السابع: البحث العلمي والابتكار

اهتمت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بالبحث العلمي، وعملت على الارتقاء به وتفعيله ليؤدي الدور المنوط به كأحد أهم أنشطتها الأساسية؛ فقامت بإجراء البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية التي تخدم المجتمع، وعلى وجه الخصوص تلك الهادفة إلى إيجاد الحلول العلمية والعملية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما قامت تلك المؤسسات بربط البحوث والدراسات بالاحتياجات التنموية للمجتمع العماني، وعملت على إعداد أجيال من الباحثين والخبراء والعلماء العمانيين في مختلف جوانب العلوم والآداب والفنون بما يمكنهم من القيام بأعمال منهجية وإبداعية خلّاقة.

المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي

تقوم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإنشاء مراكز للبحوث والدراسات المتخصصة لكونها رافداً مهماً لأنشطتها البحثية، وبيئة ملائمة توفر لأساتذتها وطلبة الدراسات العليا البنية البحثية التي تمكنهم من القيام بدراساتهم وإجراء بحوثهم. وتضم جامعة السلطان قابوس (٩) مراكز بحثية تقوم بدور مهم في تنسيق جهود البحث العلمي في الجامعة، وعلى مستوى السلطنة بوجه عام وهي: مركز الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، ومركز الدراسات العمانية، ومركز الدراسات والبحوث البيئية، ومركز رصد الزلازل، ومركز أبحاث الاتصالات والمعلومات، ومركز أبحاث النفط والغاز، ومركز أبحاث المياه، ومركز التميز للتقنية الحيوية البحرية، ومركز البحوث الإنسانية.

كما يوجد مركز البحث العلمي بكليات العلوم التطبيقية يعمل على تشجيع البحث العلمي وتطوير الجانب البحثي في هذه الكليات، في حين تضم جامعة نزوى (٣) مراكز بحثية هي: مركز دارس للبحث العلمي والتطوير التقني، ومركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية، ومركز الخدمات الاستشارية وتطوير الابتكار، كما يوجد مركز للبحوث البيئية في جامعة صحار.

الكراسي البحثية في مؤسسات التعليم العالي

سعياً من السلطنة إلى إيجاد تفاهم متبادل بين الثقافات بما يعود بدوره على تعزيز ثقافة السلام والتعاون بين الأمم، ودعماً للدراسات العلمية والبحثية لإثراء التراث العالمي؛ فقد تم إنشاء كراسٍ علمية باسم صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه - في جامعات عالمية مرموقة تختص بمجالات أكاديمية ثقافية، ودينية، وعلمية، واقتصادية في مختلف دول العالم تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وبلغ عدد كراسي السلطان قابوس العلمية (١٦) كرسياً في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م. وفي عام ٢٠١٣م تم نقل مهمة الإشراف على هذه الكراسي إلى مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم.

ويوجد بجامعة السلطان قابوس عدد من الكراسي البحثية، مثل: كرسي المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في مجال التقنية الحيوية البحرية، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣م. وفي عام ٢٠٠٧م أنشئ كرسي شل للدراسات الكربوناتية. ويقوم مجلس البحث العلمي بتمويل كرسي بحثي في مجال تقنيّة النانو لتحلية المياه. وللجامعة توجّه لإضافة كراس بحثية أخرى في مجالات مختلفة بتمويل داخلي وخارجي.

كما توجد كراسي بحثية في بعض مؤسسات التعليم العالي الأخرى، حيث تم إنشاء كرسي تطبيقات علوم المواد والمعادن في جامعة نزوى بالتعاون مع جامعة كامبردج بتمويل من مجلس البحث العلمي.

النشر العلمي والمؤتمرات العلمية

للهيئات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة دور حيوي ومهم في تعزيز الحراك البحثي، بفضل ما يقومون به من بحوث وما ينشرونه كذلك عن هذه البحوث من أوراق علمية وبحثية، إذ قام هؤلاء بنشر ما مجموعه (٢٦٤) بحثاً، في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م. ومثلت البحوث المنشورة من قبل

الأكاديميين بجامعة السلطان قابوس بنسبة بلغت (٥٨٪) من إجمالي البحوث المنشورة من مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، بينما مثلت البحوث المنشورة من قبل الأكاديميين في الكليات والجامعات الخاصة ما نسبته (٣٣٪)، وتمكن الأكاديميون بكليات العلوم التطبيقية من المساهمة في نشر ما نسبته (٦٪) من إجمالي تلك البحوث، ثم الكليات التقنية بنسبة (٤٪).

وأسهم باحثو جامعة السلطان قابوس بشكل ملحوظ في النشر العلمي، فقد بلغ مجموع الأوراق البحثية المنشورة في مجلات علمية محكمة منذ عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٣م (٩٢٦١) ورقة بحثية، وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م نشرت الجامعة ما مجموعه (١١٨٨) ورقة بحثية في المجلات العلمية المحكمة.

وتعد المؤتمرات العلمية العالمية وورش العمل البحثية المتخصصة رافداً مهماً في تشجيع الحراك البحثي لدى الهيئات الأكاديمية ومساندهم، والباحثين ومساعديهم، وطلبة الدراسات العليا ومشرفيهم في مؤسسات التعليم العالي، إذ قامت مؤسسات التعليم العالي بتنظيم (٣٨) مؤتمراً علمياً عالمياً وتمويلها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م. وقد بلغ مجموع الأوراق البحثية التي قدمتها جامعة السلطان قابوس في المؤتمرات العلمية منذ عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٣م قرابة (٦٦١) ورقة بحثية. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م تم تقديم ما مجموعه (٣١٨) ورقة بحثية في المؤتمرات العلمية.

كما تؤدي برامج الدراسات العليا – من خلال الدراسات والبحوث التي يقوم بإجرائها طلبة الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي – دوراً مهماً في بناء القدرات البحثية لدى هؤلاء الطلبة، فأثمرت في نشر نحو (٣٨٤) بحثاً، منها (٢٤٢) بحثاً لطلبة الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس بنسبة بلغت (٦٣٪).

وتصدر بعض مؤسسات التعليم العالي مجلات علمية دورية محكمة؛ حيث تصدر جامعة السلطان قابوس مجلات علمية دورية محكمة في (٦) تخصصات بحثية، وبلغ ما تم إصداره منها منذ عام ١٩٩٦م وحتى عام ٢٠١٣م (١٠٧) إصدار، احتوت على (١١٧١) ورقة بحثية. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، تم إصدار (١٢) إصداراً احتوت على (١٣٩) ورقة بحثية. كما تصدر عن المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية ممثلة بمركز البحث العلمي، مجلة علمية محكمة سنوية باسم (المجلة العمانية للعلوم التطبيقية)، حيث تم الانتهاء من إصدار العدد الخامس من المجلة الذي تضمن (٦) بحوث علمية محكمة.

تمويل البحث العلمي ودعمه

تتفاوت مؤسسات التعليم العالي من حيث تمويل أنشطتها البحثية ودعمها وهذا تبعاً لرؤية المؤسسة ورسالتها. وتقدم جامعة السلطان قابوس برامج المنح البحثية لتمويل نشاطها البحثي الذي يشمل المنح الخارجية التي بلغ عددها في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٦) مشاريع بحثية، بمخصصات مالية بلغت نحو (١١٩,٢٤٧) ريالاً عمانياً، والمنح الداخلية التي بلغ عددها (٦٣) مشروعاً بحثياً، بمخصصات مالية بلغت نحو (٥٣٦,١٠١) ريال عماني، والمنح الاستراتيجية التي بلغ عددها (٦) مشاريع بحثية، بمخصصات مالية بلغت نحو (٤٨٧,٣٥٠) ريالاً عمانياً، والمنح المشتركة التي تم تمويل (٥) مشاريع بحثية منها بمبلغ وقدره (٩٠,٠٠٠) ريال عماني.

وتقوم الجامعة بتقديم خدماتها الاستشارية لمؤسسات القطاعين العام والخاص، فقد بلغت في العام ذاته أعداد عقود مشاريع الخدمات الاستشارية (٣٠) عقداً ، وبلغت المبالغ المتحصلة منها (١,٩٧٢,٨٥٨) ريالاً عمانياً.

وقد أسهم مجلس البحث العلمي في دعم حركة البحث العلمي وتنشيطها في مؤسسات التعليم العالي من خلال عدة برامج تتمثل في المنح المفتوحة، والمنح الاستراتيجية، إذ بلغت أعداد البحوث الممولة من قبل المجلس في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٥٦) بحثاً، منها (٣٤) بحثاً خصصت لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، ومثّلت ما يقارب (٦١٪) من إجمالي البحوث التي تم تمويلها من قبل المجلس. كما تم تمويل (١٣) بحثاً لجامعة السلطان قابوس بنسبة بلغت (٢٣٪) من إجمالي البحوث الممولة من قبل المجلس، إضافة إلى تمويل (٦) بحوث لكليات العلوم التطبيقية بنسبة بلغت (١١٪) من إجمالي البحوث الممولة من قبل المجلس. وحصلت الكليات التقنية على تمويل لبحثين والمعاهد الصحية والتمريض على تمويل لبحث واحد من قبل المجلس، بنسبة بلغت (٤٪) و(٢٪) على التوالي. ويقوم المجلس بتقديم

المنح الدراسية لدرجتي الماجستير والدكتوراة وذلك ضمن المقترحات البحثية المعتمدة، فقد بلغت أعداد المنح المقدمة من قبل المجلس لمؤسسات التعليم العالي بالسلطنة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م نحو (٢٣) منحة لدرجة الماجستير و(١٩) منحة لدرجة الدكتوراة. ويشرف المجلس أيضاً على برنامج دعم بحوث الخريجين؛ إذ بلغ عدد البحوث التي تم استقبالها ضمن البرنامج (١٨) مقترحاً بحثياً تمت الموافقة على تمويل (١٣) منها. وضمن برنامجه لدعم بحوث طلبة الدبلوم والبكالوريوس الذين لا يزالون على مقاعد الدراسة في مختلف مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، قام المجلس بتمويل (٦٩) مقترحاً بحثياً بتكلفة بلغت (١٥١٤٩٢) ريالاً عمانياً.

الابتكار وريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي

سعت مؤسسات التعليم العالي إلى ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال لدى طلبتها، واتخذت الإجراءات الداعمة لتأصيل هذه الثقافة، وتوفير الدعم والفرص المتاحة للتمويل والاستثمار في هذا المجال. وتكللت جهود وزارة التعليم العالي -بصفتها الجهة المكلفة بمهمة تنفيذ قرار ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيح الشامخات والمتمثل في: « تقديم مقرر دراسي وأنشطة طلابية في ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم العالي بالسلطنة » - بالنجاح باعتماد مجلس التعليم تدريس مقرر (ريادة الأعمال: إبداع وابتكار) مقررًا إلزامياً في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة جميعها بداءًا من العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

ويشرف مجلس البحث العلمي على مشروع واحة الابتكار، وهو عبارة عن مشروع تشغيلي رائد لبث ثقافة الابتكار وروح المبادرة، ويعمل على دعم المبدعين المحليين عن طريق تمكين تحويل أفكارهم إلى أعمال تجارية من خلال التمويل والتوجيه وربط شبكات التواصل والمعرفة؛ وتسهيل عملية المتاجرة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال أربعة برامج مساندة للابتكار ومتكاملة بشكل جيد وهي: الابتكار الصناعي، والابتكار التعليمي، والابتكار الأكاديمي، وكذلك الابتكارات الفردية والمجتمعيّة لتعزيز الابتكار في المؤسسات والمجتمع وتحفيزه.

وفي جامعة السلطان قابوس تم إنشاء دائرة الابتكار وريادة الأعمال التابعة لعمادة البحث العلمي؛ لتعمل على دعم الابتكارات العلمية وتشجيعها كجزء مكمل لمنظومة البحث العلمي بالجامعة، وتعزيز تحقيق رسالة الجامعة في البحث العلمي وخدمة المجتمع، من خلال ربط نتائج البحوث العلمية بالمجتمع وتوجيه الكوادر البحثية بالجامعة لخدمة متطلبات التنمية، حيث يرتكز تحقيق مهام هذه الدائرة على تأسيس علاقة وثيقة تربط الجامعة بالقطاعين الحكومي والصناعي، وفي هذا المجال تمكنت الجامعة من بناء حلقة وصل مع الجهات الحكومية ذات الصلة، كمجلس البحث العلمي، ووزارة التجارة والصناعة، والنادي العلمي بوزارة الدفاع، ووزارة التربية، وهيئة تقنية المعلومات، وشؤون ديوان البلاط السلطاني، وواحة المعرفة مسقط، وحديقة النباتات والأشجار العمانية.

وفي عام ٢٠١٤م تم منح جامعة السلطان قابوس براءتي اختراع من المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع USPTO، كما تم إيداع ثلاثة اختراعات للتسجيل في مجال الهندسة الميكانيكية والتعلم الهندسي والبرمجيات. وأسهمت الجامعة في توفير حاضنة لتأسيس شركة التكنولوجيا المبتكرة للحلول التعليمية (إنوتك) الطلابية المتخصصة في تكنولوجيا التعليم والطباعة ثلاثية الأبعاد عن طريق برنامج سند؛ وتوفير الدعم اللوجستي لشركة (آيبكس) الطلابية المتخصصة في مجال التصميم وتقنية المعلومات. وقد حصلت الجامعة على عدد من الميداليات الدولية والمحلية في مجال ريادة الأعمال والابتكار. كما قامت الجامعة في عام ٢٠١٢م بتنظيم فعالية الإبداع: الجيل القادم بالتعاون مع برنامج دعم الابتكار التعليمي بمجلس البحث العلمي، وندوة الملكية الفكرية ضمن الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية.

ونفذت وزارة التعليم العالي بالتعاون مع مجلس البحث العلمي والجامعة المركزية للتمويل والاقتصاد بالصين حلقة عمل حول تذليل العقبات أمام ريادة الأعمال من خلال التعليم العالي في عام ٢٠١٣م ضمت نخبة من المتخصصين وأصحاب الأعمال والصناعة بالسلطنة بالإضافة إلى خبراء عالميين في مجال

تعليم ريادة الأعمال. وقد شارك مجموعة من الطلبة في مسابقة خلال حلقة العمل للمنافسة على أفضل أربعة مشاريع ريادية.

أبرز التحديات التي تواجه البحث العلمي

- ندرة الكفاءات البحثية العمانية العالية التي يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وبناء القدرات البحثية.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للبحث العلمي في الجامعات.
- ضعف إسهام البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحاجة إلى نشر ثقافة البحث العلمي لدى بعض مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- التنافس الشديد على استقطاب الأكاديميين المتميزين في البحث العلمي من قبل الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية.

التوجهات المستقبلية

- ضمان توافق خطط البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.
- زيادة السعة والجودة البحثية في الجامعات للارتقاء بها لتكون جامعات بحثية وفقاً للمعايير الدولية.
- إنشاء مراكز للتميز البحثي في مؤسسات التعليم العالي في مجال علمي تتميز به، وبما يوظف البحث العلمي في التنمية الاقتصادية للسلطنة.
- التوسع في برامج نشر الوعي بأهمية البحث العلمي والابتكار، ودورهما في مؤسسات التعليم العالي، وتشجيع التعاون والشراكة مع فئات المجتمع ذات العلاقة.
- إمكانية الاستفادة من التعاون القائم مع مؤسسات القطاعين العام والخاص لدعم أنشطة البحث العلمي.
- الاستفادة من مذكرات التفاهم الموقعة مع المؤسسات العلمية والبحثية الأخرى بما يخدم الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي، بما في ذلك التسجيل والإشراف المشترك على طلبة الدكتوراة.
- دعم البنية الأساسية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

الفصل الثامن: التعليم العالي وسوق العمل

تعد مؤسسات التعليم العالي في السلطنة مصدراً مهماً للموارد البشرية المؤهلة للالتحاق بسوق العمل؛ فهي ترفد مخرجاتها من التخصصات العلمية المختلفة مؤسسات القطاعين العام والخاص. كما تعمل هذه المؤسسات من خلال لجانها المشتركة مع القطاعين العام والخاص على بناء روابط متينة مع قطاعات الأعمال، وتقوم بتطوير برامجها الأكاديمية وتعديلها وفق متطلبات التنمية في السلطنة واحتياجات سوق العمل.

ونظراً لكون هذه الاحتياجات سريعة التغير في عالم يشهد قفزات نوعية متسارعة في عالم التكنولوجيا والأعمال واقتصاد المعرفة، تسعى مؤسسات التعليم العالي في السلطنة لإجراء مراجعة مستمرة لبرامجها الأكاديمية؛ لمواكبة ما تطرحه من برامج مع تلك الاحتياجات والمتغيرات.

وحرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على الارتقاء بجودة مخرجاتها لتمكينها من المنافسة في أسواق العمل المحلية والخارجية؛ فأنشأت وحدات تعنى بضمان الجودة وضبطها، كما جرى ذكر ذلك تفصيلاً في الباب الثالث (الجودة في التعليم) من هذا التقرير. وسعت بعضها إلى الحصول على الاعتماد

الأكاديمي لبرامجها -خاصة ذات الطبيعة المهنية - من مؤسسات الاعتماد الدولية المعروفة عالمياً في مجال التخصص.

ولم تكتف مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بتحسين مستوى مخرجاتها بما تقدم من إجراءات؛ بل سعت إلى تزويد مخرجاتها بالقدرات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل؛ كالمهارات التنظيمية، ومهارات الاتصال والتواصل، والتفكير الناقد، والقدرة على تحليل المشكلات وحلها. كما عملت على تدريب طلبتها داخلياً وخارجياً، وجعلت بعضاً من ذلك متطلباً أساسياً لنيل درجتها العلمية في بعض التخصصات.

مراكز التوجيه الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي

عملت مؤسسات التعليم العالي على إنشاء مراكز للتوجيه الوظيفي تهدف إلى توجيه الطلبة لاختيار مساراتهم المهنية وتخطيطها، وتعريفهم بالمهارات المطلوبة بسوق العمل وكيفية صقلها، والسعي إلى إقامة علاقة دائمة ومتجددة مع قطاعات العمل المختلفة، بما يسهم في ربط تلك المؤسسات وتخصصاتها الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل، ومد جسور التواصل مع خريجيها وقطاعات العمل المختلفة.

كما تقدم المراكز خدمة مراجعة السير الذاتية والمراسلات الوظيفية للطلبة ومساعدتهم في تطويرها وتسويق مهاراتهم، فضلاً عن الجلسات الإرشادية حول المقابلات الوظيفية لتدريب الطلبة على كيفية الاستعداد والتحضير لها، وتزويدهم بالنصائح لاجتيازها بنجاح. بالإضافة إلى ذلك تقدم المراكز عدداً من الخدمات المهمة لقطاعات العمل، من أبرزها: تنظيم الفعاليات ومعارض الوظائف، وإقامة الحلقات النقاشية التي تجمع قطاعات العمل بالمختصّين في مؤسسات التعليم العالي.

التدريب العملي في مواقع العمل

تهتم مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة اهتماماً كبيراً بربط الدراسات النظرية للطلبة بحياتهم العملية، وفي جامعة السلطان قابوس يعد التدريب في مواقع العمل متطلباً أساسياً لنيل درجتها العلمية في بعض التخصصات. وتختلف فترة التدريب وأماكنها باختلاف تلك التخصصات، وتحرص الجامعة – بفضل اتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع العديد من الجامعات والمنظمات العالية – على قضاء طلبتها فترة تدريبهم العملي خارج السلطنة في مؤسسات دولية يشهد لها بالتميز في المجال الذي تخدمه. وقد بلغ عدد طلبة الجامعة المتدربين في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م في داخل السلطنة وخارجها قرابة (٢٨٠٨) طالبٍ وطالبة، منهم (٢٦٢١) تدربوا في مؤسسات داخل السلطنة، و(١٥) طالباً وطالبة تدربوا في مؤسسات داخل السلطنة وخارجها، بينما تلقى (١٧٢) تدريبهم في مؤسسات دولية وعالمية خارج السلطنة.

كما تقوم كليات العلوم التطبيقية بتنظيم العديد من الورش والدورات والفعاليات التي تتعلق بتدريب الطلبة على ريادة الأعمال، وحثهم على التوجه الريادي من أجل جيل ريادي واعد، نذكر من تلك الفعاليات: ملتقى رواد الأعمال والحلقة النقاشية مع بعض من رواد الأعمال، واللقاء المفتوح مع مؤسسات القطاع الخاص في نوفمبر ٢٠١٤م. بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس نادٍ لريادة الأعمال ودعمه، يعمل على مدار العام الأكاديمي، وتجري وزارة التعليم العالي حالياً مع بيت خبرة دولي دراسة لإنشاء حاضنات لريادة الأعمال بكلية من كليات العلوم التطبيقية الست.

ووضعت الكليات التقنية برنامجاً تدريبياً خاصاً بالجانب العملي للدراسة بها، وهو التدريب على رأس العمل في مؤسسات سوق العمل، الذي يلتحق به كل طالب قبل تخرجه وبعد إنهائه للدراسات الأكاديمية، ويعد مقرراً إلزامياً لإنهاء متطلبات الدراسة، ومن أجل التأكد من جودة العملية التدريبية فإنه يوجد في كل كلية من الكليات التقنية قسم التدريب على رأس العمل يتعاون مع المديرية العامة للتعليم التقني بديوان عام وزارة القوى العاملة، ومع منسقي التدريب بكل قسم، وذلك في سبيل إجادة التدريب وتطويره والمضي به قدماً بما يخدم مصلحة الطالب التقني. كما تتركز مهام قسم التدريب على رأس العمل في حصر أعداد الطلبة المتوقع تدريبهم والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل لإيجاد مقاعد لتدريبهم وفق تخصص الطالب بالتنسيق مع رؤساء الأقسام الأكاديمية ومنسقي التدريب ومشرفيه من المحاضرين،

بالإضافة إلى تنظيم الزيارات المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس والمسؤولين بالمنشآت الصناعية، وتشجيع إقامة الفعاليات المشتركة وغيرها من الأمور المتعلقة بالعلاقات الصناعية، وتطوير علاقة الكلية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، وحفظ جميع البيانات المتعلقة بنشاط القسم في قاعدة معلومات، والإشراف على عملية مسح أنشطة المؤسسات ودراستها بهدف مواءمتها مع التخصصات والبرامج الأكاديمية. وقد بلغ عدد المتدربين في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م قرابة (١٥٤٤) طالباً وطالبة.

ويمثل التدريب على رأس العمل أحد أهم الركائز الأساسية لنظام التعليم والتدريب المهني، لذلك يعد تنفيذ برنامج خاص بالتدريب على رأس العمل بإحدى المؤسسات المتخصصة في مجال الطالب لمدة (١٢) أسبوعاً كاملاً، من متطلبات الحصول على الدبلوم المهني بعد النجاح في الاختبارات النهائية للدراسة.

المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل

لتعزيز المواءمة بين المخرجات وسوق العمل، تقوم مؤسسات التعليم العالي بمتابعة خريجيها، فقد بلغ عدد مخرجات تلك المؤسسات في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، قرابة (١٨١٠١) خريج وخريجة في مختلف صنوف العلم والمعرفة، منهم (٩٩٢١) خريجاً وخريجة تخرجوا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بنسبة قاربت (٥٥٪).

وتعد مسوحات الخريجين من أهم الأدوات المستخدمة لتقييم مخرجات نظام التعليم من حيث المعارف والمهارات والكفايات التي تؤهلها للانتقال إلى عالم العمل، ومعرفة مدى مواءمة برامجها وتخصصاتها مع متطلبات قطاعات العمل، فضلاً عما توفره هذه المسوحات من بيانات ومؤشرات ترصد مواطن القوة والضعف في نظام التعليم العالي مما يسهم في العمل على تطويره، وتخدم متخذي القرارات وواضعي السياسات ومؤسسات التوجيه الوظيفي والطلبة وأولياء أمورهم.

وحرصاً من وزارة التعليم العالي على متابعة مخرجات التعليم العالي، ومعرفة مدى مواءمة مخرجات نظام التعليم لمتطلبات سوق العمل من حيث التخصصات والمهارات والكفايات التي يمتلكها الخريجون، ونظراً لنجاح تطبيق مسح خريجي التعليم العالي للتعليم العالي الخاص في عام ٢٠١٠م، قامت الوزارة بإنشاء دائرة مسح الخريجين، تتولى تنفيذ مسح خريجي مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وكذلك خريجي برنامج البعثات الخارجية والدراسات العليا.

وتهتم جامعة السلطان قابوس بمتابعة مخرجاتها، من خلال تقديم عدد من الخدمات، منها تعزيز فرص التوظيف للخريجين والتواصل معهم.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم العالي في السلطنة لضمان جودة مخرجاتها، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنهم من المنافسة في الحصول على الأعمال التي تناسب تخصصاتهم، إلا أنه ونتيجة لطبيعة احتياجات سوق العمل التي تتميز بسرعة التغيير في عالم يشهد قفزات نوعية متسارعة في عالم التكنولوجيا والأعمال واقتصاد المعرفة، أصبحت بعض مخرجات هذه المؤسسات باحثة عن عمل؛ نظراً لعدم قدرة القطاع الحكومي على استيعابها لتشبعه، وعزوف القطاع الخاص عن تشغيلها لنقص فيما يعرف بمهارات القرن الحادي والعشرين لدى الخريجين؛ كالتفكير الناقد والتواصل وروح المبادرة والعمل ضمن فريق، أو سعياً لليد العاملة الوافدة الأقل كلفة.

وفي هذا المجال قامت بعض مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإجراء بعض المسوحات والدراسات، وذلك بهدف معرفة مدى استجابة برامج ومخرجات تلك المؤسسات لمتطلبات واحتياجات سوق العمل؛ ففي عام ٢٠١٠م قامت وزارة التعليم العالي بتنفيذ دراسة مسحية على خريجي (١٨) مؤسسة تعليمية خاصة، شملت خريجي ثلاثة أعوام أكاديمية من العام الأكاديمي (٢٠٠٣/٢٠٠٤م) إلى (٢٠٠٧/٢٠٠٨م).

وتقوم جامعة السلطان قابوس - بالتعاون مع بعض الجهات المعنية - بتنفيذ المشروع الوطني لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في السلطنة؛ إذ يهدف المشروع إلى دراسة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل العماني من مخرجات التعليم العالي، وإنشاء قاعدة بيانات متخصصة ومستمرة لربط التعليم العالي بسوق العمل، ودراسة تحقيق مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية والمجتمع.

وفي السياق نفسه أقر مجلس التعليم إنشاء المركز الوطني لأبحاث التعليم وسوق العمل الذي من المؤمل أن يقوم بدور فاعل وحيوي في تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم في السلطنة وبين متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل فيها.

أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي وسوق العمل

- عدم دقة البيانات والإحصاءات عن احتياجات سوق العمل للاستفادة منها في تحقيق المواءمة بين التعليم وسوق العمل.
- افتقار الخريجين إلى ما يعرف بمهارات القرن الحادي والعشرين؛ كالتفكير الناقد والتواصل وروح المبادرة والعمل ضمن فريق.
- قلة توافر الفرص التدريبية في مواقع العمل للطلبة خلال مراحل الدراسة المختلفة.
- ضعف الوعي بمبدأ الريادة والعمل الذاتي والتوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التوجهات المستقبلية

- تعزيز دور مراكز التوجيه الوظيفي، وإنشاء مراكز في كل مؤسسة تعليم عالٍ لتقديم التوجيه والإرشاد الوظيفي، لتهيئة الطلبة لمتطلبات قطاعات العمل.
- توعية الطلبة وتمكينهم للتوجه نحو العمل الخاص، وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من التسهيلات التي توفرها الدولة لهذه المشاريع ودعمها.
- تطوير تنمية مهارات ريادة الأعمال ودعمها عند الطلبة في كل مستويات التعليم، ومد جسور العلاقة بين رواد الأعمال والأطراف ذات العلاقة لتقديم الدعم اللازم لهم.
- توفير التدريب في مواقع العمل للطلبة في جميع المراحل التعليمية، ووضع نظام يكفل فرص التدريب العملي.
- تفعيل دور المركز الوطني لأبحاث التعليم وسوق العمل؛ لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم في السلطنة وبين متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل فيها.

الفصل التاسع: التعاون الدولي

عملت الوزارات والجهات الحكومية المشرفة على التعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي في السلطنة على تأسيس علاقات متينة وفاعلة مع جامعات ومؤسسات علمية عالمية مرموقة، تتميز بالسمعة الأكاديمية الطيبة والكفاءة البحثية الرصينة، إدراكاً منها بأهمية مثل هذا التعاون الأكاديمي الدولي لما له من أثر إيجابي في إبراز دورها كمؤسسات تعليمية وبحثية على المستوى المحلي والعالمي؛ فقامت بالتوقيع على عدد من المذكرات ورسائل التفاهم والاتفاقيات العلمية مع العديد من هذه المؤسسات والجامعات، وتبادلت معها الطلبة والباحثين والأساتذة في زيارات هدفت إلى نقل الخبرة والممارسات الجيدة في المجالات العلمية والبحثية. ويتيح الارتباط الأكاديمي للكليات الخاصة آفاقاً للتعاون بينها وبين العديد من مؤسسات التعليم العالي الدولية.

مذكرات التفاهم

وقعت وزارة التعليم العالي على عدد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة خلال عام ٢٠١٤م، وهي: مذكرة تفاهم بين سلطنة عُمان ودولة فلسطين في مجال التعليم العالي، وملحق لمذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التعليم العالي بسلطنة عمان ووزارة التعليم والتدريب بحكومة زنجبار، ومذكرة تفاهم في مجال العلوم والتعليم العالي بين السلطنة وبولندا.

كما حرصت وزارة القوى العاملة ممثلة بالمديرية العامة للتعليم التقني والكليات التقنية على بناء علاقات متميزة، وتعزيزها مع مؤسسات تعليمية خارج السلطنة، وتطوير التعاون القائم على مبدأ المصالح المشتركة، فقد تم عقد اتفاقيات تفاهم بين الوزارة وبين (١٤) جامعة في المملكة المتحدة، و(٦) جامعات في جمهورية ايرلندا، وجامعتين في ماليزيا، ووزارة التعليم في هولندا، والكلية التقنية العليا في دولة الإمارات المتحدة، إضافة إلى ذلك فقد قامت الوزارة مؤخراً بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجالي التعليم التقني والتدريب المهني، وكلية تماسك التقنية ومعهد التعليم التقني للخدمات التعليمية بجمهورية سنغافورة، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين بالجمهورية الجزائرية، وهنالك العديد من الاتفاقيات التي يتم دراستها والتفاوض بشأنها مع مؤسسات تعليمية وتقنية مختلفة في أستراليا وجمهورية الصين الشعبية وسنغافورة، وتهدف جميعها إلى تطوير قطاع التعليم التقني بالسلطنة.

وفي السياق نفسه؛ وقعت جامعة السلطان قابوس - عبر مكتبها للتعاون الدولي الذي يقوم بدور مهم في إدارة استراتيجيتها للتعاون الدولي وتنفيذها داخلياً وخارجياً – على العديد من هذه الرسائل والمذكرات والاتفاقيات، بلغت نحو (١٥) مذكرة تفاهم، و(١٤) رسالة تعاون، بالإضافة إلى (٥) رسائل تفاهم، ورسالتيْ إعلان نوايا.

ويعد الارتباط الأكاديمي الذي هو أحد متطلبات الترخيص للكليات الخاصة شكلاً من أشكال التعاون الدولي؛ حيث إنه يتيح فرصة لبناء الأنظمة المؤسسية لبناء الجودة وتعزيز جودة البرامج الأكاديمية المقدمة في هذه المؤسسات، وإتاحة الفرصة للتعاون في المجالات العلمية والبحثية. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات الخاصة على الرغم أنها غير ملزمة بالارتباط الأكاديمي، إلا أن العديد منها يرتبط أكاديمياً بعدد من الجامعات العالمية، للأغراض والأهداف السابقة نفسها.

برامج التبادل

تقوم جامعة السلطان قابوس من خلال مكتب التعاون الدولي بتنفيذ برنامج تبادل الطلبة والأساتذة والباحثين. ففيما يخص الطلبة توفر الجامعة فرصاً علمية للطلبة الدوليين للدراسة والإقامة في سلطنة عمان لمدة فصل أو سنة على الأكثر؛ إذ بلغ عدد الطلبة المشاركين في العام الأكاديمي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م قرابة (٣٨) طالباً وطالبة من الدول العربية والأوروبية والآسيوية وأمريكا الشمالية وأستراليا. أما برامج التبادل للباحثين والأساتذة فتستضيف الجامعة عدداً من الأساتذة الزائرين سنوياً للتدريس في لفصل دراسي واحد، أو لإجراء بحوث علمية بالتعاون مع الهيئات الأكاديمية والبحثية في الجامعة. وقد بلغ عدد الباحثين نحو (٣١) باحثاً وباحثة، وبلغ عدد الأساتذة الزائرين (٧) خلال السنوات الثلاث الماضية.

وفي الإطار نفسه؛ قامت كليات العلوم التطبيقية بإرسال مجموعة من طلبتها إلى عدد من الجامعات المختلفة في دول العالم لمدة شهر لتبادل الخبرات والمعارف كالتالي: جامعة الأخوين في المغرب : (١٩) طالباً وطالبة، وجامعة تامبري في فنلندا: (٣٦) طالباً وطالبة، وجامعة وليفر هامبتون في بريطانيا: (٣٦) طالباً، وجامعة رميت في أستراليا: (١٥) طالباً وطالبة .

البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي

تقدم السلطنة عدداً من المنح الدراسية للطلبة من الدول الشقيقة والصديقة للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السلطنة؛ بهدف التواصل الإنساني والثقافي بينها وبين مختلف دول العالم. وقد بلغ عدد البعثات المقدمة لعدد من طلبة الدول العربية والآسيوية والأفريقية نحو (٢٤٦) بعثة دراسية خلال الفترة (٢٠٠٩ -٢٠١٤م).

المشاركات الدولية الأخرى

عقد الاجتماع الخامس والعشرون لأكاديمية العالم للعلوم في المدة الزمنية ٢٦-٢٩ أكتوبر ٢٠١٤ م، الذي كان بالتعاون بين وزارة التعليم العالي، ومجلس البحث العلمي، وجامعة السلطان قابوس. وقد حضر المؤتمر ما يقارب (٥٠٠) من الباحثين، والمعنيين بالتعليم وراسمي السياسات. وقد شهد الاجتماع توزيع جوائز الأكاديمية على الفائزين بها، وتوزيع الجوائز على الفائزين بالجائزة الوطنية للبحث العلمي على الباحثين العمانيين. وقد أعلنت أفضل ستة مشاريع بحثية ضمن برنامج بحوث الطلبة الذي يقدمه مجلس البحث العلمي.

كما نظمت السلطنة ممثلة في وزارة التعليم العالي ومجلس البحث العلمي وجامعة السلطان قابوس الندوة الثانية للرواد العرب والأمريكان في العلوم والهندسة والطب. وهدفت الندوة إلى تعريف الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية والباحثين بالدول العربية بالبيئة البحثية في السلطنة والفرص البحثية والمجالات التي يمكن استثمارها في الجوانب البحثية المختلفة، هذا إلى جانب إتاحة الفرصة للباحثين العمانيين في المؤسسات الأكاديمية المختلفة للاحتكاك بنظرائهم سواء أكانوا من الدول العربية أم من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة العديد من المشاركات الدولية المتمثلة في المؤتمرات والندوات وزيارة الجامعات وورش العمل التي تهدف إلى تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العالمية في المجالات البحثية والعلمية والإدارية والفنية.

الملحقيات الثقافية

تعمل الملحقيات الثقافية على تبادل الخبرات مع مؤسسات التعليم العالي العالمية، والاطلاع على تجاربها في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما تعمل الملحقيات على تذليل الصعوبات التي تواجه الطلبة العمانيين المبتعثين للدراسة خارج السلطنة من خلال الزيارات الميدانية للطلبة والجامعات، للاطمئنان على أوضاعهم، والتواصل المباشر معهم، وتشجيعهم على التحصيل العلمي، فضلاً عن الإشراف على المشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الجمعيات الطلابية.

إصدار النشرة الإخبارية Norrag News باللغة العربية

نوراك هي شبكة بحثية دولية تعنى بسياسات التعليم والتدريب، وتعمل تحت مظلة المعهد العالي للدراسات الدولية في سويسرا. ومنذ تدشينها في عام ١٩٨٥م وطدت الشبكة علاقاتها مع الباحثين وراسمي السياسات والأكاديميين من مختلف دول العالم للجمع بين البحث العلمي والسياسات التعليمية وتقديم المعرفة والتحليل النقدي لقضايا التعليم العالمية. www.norrag.org. وقد مولت وزارة التعليم العالي وبالتعاون مع نوراك إصدار النشرة الإخبارية Norrag News باللغة العربية، إيماناً منها بتعزيز التواصل بين الباحثين والأكاديميين وراسمي السياسات من الدول العربية في مجال التعليم والتدريب مع نظرائهم في دول العالم عبر الشبكات البحثية، مما يوفر لهم فرصة الاطلاع على الدراسات، والتحليل النقدي لقضايا التعليم في مختلف دول العالم، ويتيح لهم فرصة الإسهام في الوقت نفسه في نشر مقالاتهم ودراستهم في نوراك نيوز، الأمر الذي سيساعد على تسليط الضوء على قضايا التعليم في المنطقة، وعلى تبادل الأفكار والخبرات بما يخدم قضايا التعليم والتدريب.

أبرز التحديات التي تواجه التعاون الدولي

- الحاجة إلى الاستفادة المثلى من فرص التعاون المتاحة في مذكرات التعاون والتفاهم.
- الحاجة إلى تطوير الأنظمة واللوائح في بعض مؤسسات التعليم العالي، التي تشجع حراك الأساتذة والطلبة والباحثين.

التوجهات المستقبلية

- تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة مع الجامعات الأخرى.
- تطوير الأنظمة واللوائح في مؤسسات التعليم العالي لتنظيم حراك الأساتذة والطلبة والباحثين وتشجيعهم.
- متابعة المستجدات في الاتفاقيات الدولية بما يضمن تنفيذ السلطنة لالتزاماتها في هذا المجال.
- تهيئة البيئة المناسبة بالسلطنة لاستقطاب الباحثين والأساتذة والطلبة.

الفصل العاشر: الشراكة المجتمعية

تعد خدمة المجتمع الرسالة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي بعد رسالتي التعليم والبحث العلمي، لذا وجهت طاقاتها نحو تعزيز مستوى الشراكة المجتمعية بتوفير آليات تدعم التنسيق والتعاون الكافي بينها وبين المؤسسات المجتمعية؛ للاستفادة من إمكانيات مؤسسات التعليم العالي ومواردها المعرفية والبحثية والبشرية في عملية تطوير المجتمع وتفعيل مؤسساته، وكذلك توجيه البحث العلمي لإيجاد الحلول للمشكلات التي قد تعاني منها قطاعات المجتمع المختلفة، من أجل ذلك حرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على بناء شراكة مجتمعية فاعلة مع جميع مكونات المجتمع المحلي، وسعت إلى تطوير هذه الشراكة وتوسيع مجالاتها، إيماناً منها بالدور المحوري الذي تلعبه في مسيرة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر توفيرها ما يحتاجه المجتمع من كوادر بشرية قادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة.

فقامت بعض هذه المؤسسات بإنشاء وحدات ضمن هياكلها التنظيمية وأوكلت إليها مهام تهدف إلى بناء شراكتها المجتمعية وتعزيزها وتوسيع مجالاتها وتطويرها؛ فكان لمراكز خدمة المجتمع في هذه المؤسسات دوراً بارزاً في تفعيل هذه الشراكة، حيث قامت هذه المراكز بتنظيم عدد من الدورات التدريبية وحلقات العمل والمحاضرات واللقاءات والندوات وورش العمل التخصصية للقطاعين العام والخاص، كما أدت اللجان المشتركة بين هذه المؤسسات ومؤسسات القطاعين العام والخاص دوراً مهماً في تعزيز التنسيق والتعاون المشترك، وفي مراجعة بعض البرامج الأكاديمية ذات الطابع المهني، التي تطرحها تلك المؤسسات وتعديلها وتطويرها لتلائم متطلبات تلك القطاعات وفق ما تقتضيه حاجة سوق العمل من مهارات، وفي المقابل أسهمت تلك القطاعات في توفير البيئة العملية المناسبة لتدريب طلبة مؤسسات التعليم العالي، وتمويل بعض الأنشطة التعليمية والمهنية فيها.

مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في مؤسسات التعليم العالي

سعياً منها في تعزيز تواصلها مع مجتمعها المحلي، ومد جسور التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع المختلفة؛ قامت بعض مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإنشاء مراكز ووحدات إدارية -مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر- ضمن هياكلها التنظيمية، وأوكلت إليها مهام تهدف إلى تقوية علاقاتها مع المجتمع من خلال تنفيذ برامج تخدم فئاته وشرائحه كافة، وتسهم كذلك في نشر المعرفة العلمية والفنية والوعي التثقيفي بالقضايا التي تهم المجتمع؛ وذلك من خلال إقامة الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة. واستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع المحلي والقطاعين العام والخاص، قامت هذه المؤسسات - عبر مراكزها لخدمة المجتمع والتعليم المستمر- بتنظيم (٢٧٨) دورة تدريبية، حيث أسهمت مؤسسات التعليم العالي الحكومية في تنفيذ (١٤٢) دورة تدريبية، مثّلت قرابة (٥١٪) من إجمالي عدد الدورات التدريبية التي نفذتها مؤسسات التعليم العالي في السلطنة لخدمة المجتمع.

وتؤدي جامعة السلطان قابوس دوراً فاعلاً في خدمة المجتمع من خلال تسخير جميع إمكانياتها التعليمية والبحثية والفنية لخدمته. ويتضح ذلك من خلال الأنشطة والفعاليات التي تنفذها الجامعة سنويًا للمجتمع، مستغلة ما تملكه من موارد بشرية ومادية وفنية، وتسخيرها لخدمة شرائح المجتمع وفئاته كافة. وقد قامت الجامعة وعبر مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر وبالتعاون مع مختلف

وحدات الجامعة بتنظيم عدد من الدورات التدريبية وحلقات العمل والمحاضرات واللقاءات والندوات وورش العمل التخصصية للقطاعين العام والخاص، فقد بلغت في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ما يقارب (١٠٨) دورة وحلقة عمل قام بتنفيذها عدد من الأكاديميين من مراكز الجامعة ووحداتها المختلفة، وبلغ عدد من استفاد منها (٤١٨٣) مشاركاً ومشاركة.

كما تقوم كليات العلوم التطبيقية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة بعدد من الأنشطة والفعاليات التي تخدم المجتمع المحلي، مستفيدة من موقعها الجغرافي؛ حيث إن هذه المؤسسات تنتشر في محافظات السلطنة. وتتناول الأنشطة والفعاليات موضوعات ثقيفية وصحية واجتماعية موجهة لمختلف فئات المجتمع. ومن أبرز الأنشطة والفعاليات التي نفذت خلال عام ٢٠١٤م حلقة العمل الخاصة بتوعية معلمي الدراسات الاجتماعية بالتعاون مع وزارة السياحة في محافظتي جنوب الباطنة ومسندم، هدفت إلى تعريف معلمي الدراسات الاجتماعية والتوجيه المهني بوزارة التربية والتعليم بأهمية القطاع السياحي ودوره في الاقتصاد الوطني، والفرص الوظيفية لمخرجات دبلوم التعليم العام، فضلاً عن تنفيذ محاضرة توعوية عن صناعة السياحة لطلاب التعليم العام بولاية صحار، كما قُدّمت محاضرة عن الإجادة في العمل ضمن برنامج نزوى لتطوير الكادر الطبي، وبرنامج ضبط الجودة، ومحاضرة عن فن ترويج المنتج وخدمة العملاء.

وتسعى الكليات التقنية إلى خدمة المجتمع من خلال انتهاج سياسة توجيه مشاريع الطلبة والكوادر الأكاديمية وبحوثهم نحو خدمة الصناعة والمجتمع بوجه عام؛ فقامت هذه الكليات بتصميم عدد من المشاريع للصناعة والمجتمع من أهمها: نظام سحب الأراضي للمديرية العامة للإسكان في محافظة الداخلية، ومشروع تقليل تكاليف ربط المحولات لشركة مزون للكهرباء، ومشروع ترتيل القرآن الكريم الإلكتروني لمدرسة تعليم القرآن.

وعلى صعيد مراكز التدريب المهني ومعاهده، فقد تم من خلال المسار التدريبي الرابع الخاص بالدورات القصيرة إعداد برامج تدريبية وتأهيلية لتنمية المجتمع المحلي وإنجازها؛ وذلك بغرض تأهيل المواطنين في مجالات مهنية محددة يحتاجونها في بيتهم وأماكن عملهم. كما تم إعداد برامج تتعلق برفع كفاءة العاملين في سوق العمل وتنفيذها، بما يؤدي إلى رفع إنتاجيتهم ومن ثم ترقيتهم في سلم وظيفتهم.

وتسهم الجامعات والكليات الخاصة بدور بارز في خدمة المجتمع، من خلال توظيف مختلف الإمكانيات المتوافرة لديها من المرافق والبنى الأساسية والبنية التكنولوجية والهيئات الأكاديمية؛ لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات في مختلف محافظات السلطنة.

كما تسهم مؤسسات التعليم العالي من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في توعية المجتمع بكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تعريف المجتمع ببرامجها وفعالياتها المختلفة، وتغطية أنشطتها العلمية والثقافية والرياضية والفنية، وكذلك ما تصدره من نشرات صحفية وملاحق إعلامية، وذلك بالتعاون مع الصحف المحلية اليومية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية. ويشارك عدد من أعضاء الهيئات الأكاديمية والفنية والإدارية العاملة في مؤسسات التعليم العالي في البرامج التلفزيونية والإذاعية خاصة تلك التي تناقش القضايا ذات الاهتمام المجتمعي. ومن أبرز هذه الأنشطة: إصدار وزارة التعليم العالي لملحق رؤى بالتعاون مع صحيفة عمان، كما تصدر جامعة السلطان قابوس: نشرة المسار، وملحق أنوار الذي يصدر بالتعاون مع صحيفة الوطن، ونشرة Horizon، وصفحة البحث العلمي والمجتمع بالتعاون مع صحيفة الوطن وصحيفة Observer.

مشاركة مؤسسات التعليم العالي في حل المشكلات المجتمعية

تقوم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بدور بارز في مد جسور التعاون وتعزيز تواصلها مع المجتمع المحلي بمختلف قطاعاته، من خلال تقديم الاستشارات البحثية وتوفير المعلومات والمعونة الفنية لمؤسسات المجتمع بشرائحه كافة؛ وتمثل الحلول التي تتولى تقديمها هذه المؤسسات لأفراد المجتمع ومؤسساته ركيزة مهمة في بناء الشراكة المجتمعية وتعزيز التعاون بينها وبين المجتمع. وتتنوع البحوث والاستشارات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في السلطنة للقطاعين العام والخاص تبعاً

للتخصصات العلمية والبرامج الأكاديمية المطروحة فيها، وتبعاً لنوع المشكلة التي يعاني منها ذلك القطاع. وبفضل ما لدى هذه المؤسسات من طاقات بحثية معززة ببنية تحتية متطورة وداعمة لإجراء البحوث والدراسات للمشاكلات التي يعاني منها المجتمع، تقوم هذه المؤسسات بدور حيوي في نقل التقنية وتطويعها وفق احتياجات المجتمع المحلي وتسخيرها لإيجاد الحلول الملائمة لبعض مشاكله أو قصرها لحل مشكلة محددة.

كما تقوم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإجراء البحوث التطبيقية الموجهة لحل مشكلات قائمة في المجتمع المحلي، وتتميز هذه البحوث بكونها تحمل جوانب عملية تطبيقية وغالباً ما تؤدي إلى حلول لبعض المشكلات، ومن ثم تساهم في تعزيز العلاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع المحلي وتوثيقها، ما يعزز بدوره ثقة المجتمع بهذه المؤسسات.

وفي مجال الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي في السلطنة وقطاعات الإنتاج فتتمثل أبرز جوانبها في الاستفادة من مخرجات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ونتائجها؛ لإيجاد الحلول المناسبة التي يعاني منها قطاع الإنتاج والصناعة، وكذلك الاستفادة من خبرات وإمكانيات هذه المؤسسات في تشكيل فرق العمل المشتركة للعمل على إنجاز مشاريع معينة تخدم جميع المستفيدين منها.

ومنذ عام ١٩٩٥م؛ تقوم جامعة السلطان قابوس - بفضل الإمكانيات البحثية المتوافرة لديها - بتقديم خدماتها الاستشارية لمؤسسات القطاعين العام والخاص، وتسهم هذه الأنشطة بفاعلية في تعزيز شراكة الجامعة مع تلك المؤسسات، حيث قامت الجامعة خلال تلك الفترة بتقديم استشاراتها البحثية في مجالات بحوث الطاقة والمواد غير المتجددة، والبحوث المتعلقة بالصناعة، والبحوث البيئية والبيولوجية، والبحوث الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وبحوث المواد، وبحوث المعلومات ونظم الاتصالات، والبحوث الأساسية، وبحوث الحياة والعلوم الصحية ، والبحوث التعليمية.

وبلغ عدد عقود مشاريع الخدمات الاستشارية منذ ذلك التاريخ وحتى العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ما يقارب (٤٢٢) عقداً، وبلغت المبالغ المتحصلة منها (١٦,٠١٦,٨٩٦) ريالاً عمانياً، وقد تم استغلال ما نسبته (٣٧,٨٪) من تلك المبالغ في القيام بأبحاث الطاقة والموارد غير المتجددة

أبرز التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية

- الحاجة إلى التوازن بين تنامي الطلب على الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي مع زيادة التزاماتها التدريسية والبحثية.
- الحاجة إلى تعزيز وعي المجتمع بدور مؤسسات التعليم العالي في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاته.
- الحاجة إلى تشخيص احتياجات المجتمع ومتطلباته.

التوجهات المستقبلية

- تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال تسويق قدرات مؤسسات التعليم العالي وإمكانياتها للمجتمع.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في تفعيل الشراكة المجتمعية.
- قيام مؤسسات التعليم العالي بدراسة احتياجات المجتمع ووضع الخطط الكفيلة لتلبيتها.

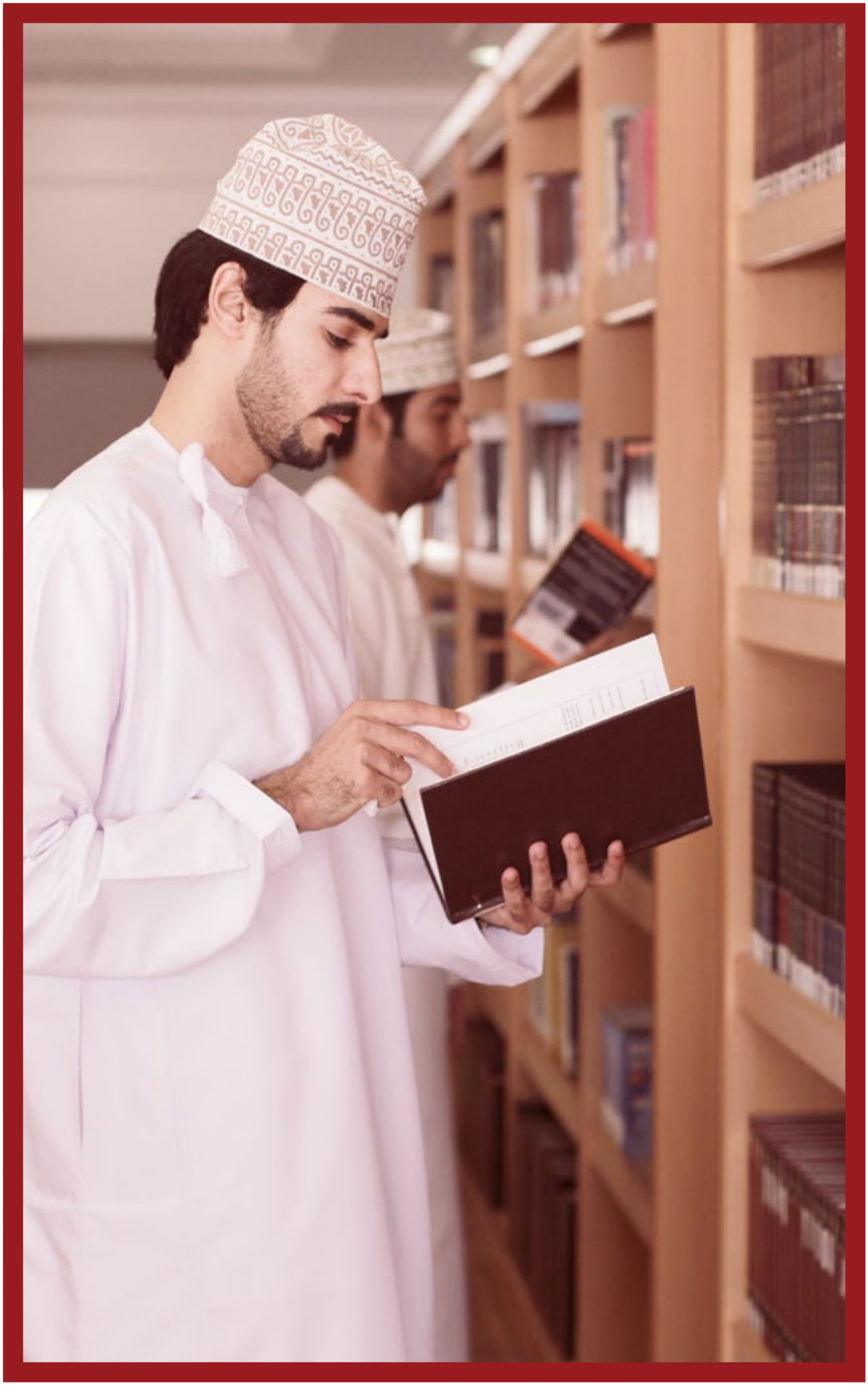

الباب الثالث

الجودة في التعليم

الفصل الأول: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ودورها في جودة التعليم

شهد قطاع التعليم العالي في سلطنة عمان نمواً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد بدا هذا النمو واضحاً بعد صدور قرار الحكومة بالموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وذلك في منتصف تسعينيات القرن الماضي. وقد جاء هذا القرار تلبية للحاجة الماسة لزيادة فرص التعليم العالي لتتناسب مع النمو في أعداد خريجي دبلوم التعليم العام، التي لم تتمكن مؤسسات التعليم العالي الحكومية من استيعابها في ذلك الوقت. ومع أن هذا النمو في أعداد مؤسسات التعليم العالي قد ساهم في توفير فرص التعليم العالي لأعداد كبيرة من الشباب العماني، إلا أن جودة هذا التعليم بقيت موضع اهتمام العديد من المعنيين في هذا المجال. ويأتي التركيز على جودة التعليم العالي؛ نظراً لأهمية حصول الخريجين على المستوى المطلوب من المعرفة والمهارات التي تُمكنهم من المنافسة في سوق العمل، والمساهمة الفاعلة في النهضة الشاملة التي تشهدها السلطنة في مختلف المجالات، أو مواصلة الدراسة في الجامعات الجيدة.

وقد أولت حكومة السلطنة اهتماماً خاصاً بجودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تقدمها، وعملت على دعم هذه المؤسسات للارتقاء بمستوى جودتها، وذلك عن طريق وضع التشريعات المنظمة لعمل هذه المؤسسات، والمراجعة لأدائها وتقويمها من قبل جهات خارجية متخصصة. ولم يقتصر الاهتمام الحكومي على اشتراط الارتباط الأكاديمي للكليات الخاصة بجامعات مرموقة فحسب؛ فقد صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠١/٧٤) بإنشاء مجلس الاعتماد، ليكون الجهة الحكومية المتخصصة التي تُعنى بجودة التعليم العالي. وبذلك أصبحت السلطنة من أوائل الدول العربية التي أنشأت مؤسسة رسمية تعمل على مراجعة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها وتقويم أدائها واعتمادها. تلا ذلك، صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/٥٤) بإنشاء الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، لتحل محل مجلس الاعتماد (سابقاً) وتتبع مجلس التعليم، وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي اللازمين للقيام بمهامها بموضوعية وحياد، تماشياً مع أفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال.

مهام الهيئة واختصاصاتها

من أهم أهداف إنشاء الهيئة هو العمل على تنظيم جودة التعليم العالي بالسلطنة، والارتقاء به إلى المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وطمأنة الرأي العام إلى أن أداء مؤسسات التعليم العالي يخضع لنوع من المحاسبة العامة، وإطلاع الجمهور على جودة هذه المؤسسات والبرامج التي تطرحها، وذلك من خلال النشر العلني لتقارير عمليات المراجعة الخارجية المؤسسية والبرنامجية ونتائجها التي تقوم بها الهيئة.

وقد حدد المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٤) اختصاصات الهيئة، وبموجب هذا المرسوم، أصبحت الهيئة الجهة الوطنية المسؤولة عن وضع تنفيذ نظام وطني لاعتماد جميع مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الحكومية والخاصة في السلطنة ، إلى جانب مسؤوليتها في تطوير الإطار الوطني للمؤهلات. كما وأنيط بالهيئة مسؤولية الحصول على الاعتراف من مجالس ضمان الجودة وهيئاتها في الدول الأخرى؛ لتمكين خريجي مؤسسات التعليم العالي العمانية من مواصلة دراستهم أو العمل في الخارج.

وقد سعت الهيئة إلى الاستمرار في النهج الذي بدأه مجلس الاعتماد السابق في التشاور المكثف، مع قطاع التعليم العالي والجهات المعنية الأخرى في السلطنة، بالإضافة إلى القياس المرجعي والتشاور مع الجهات الدولية المختصة في مختلف مراحل تصميم مشاريعها الأساسية وتنفيذها. وتعرض الفقرات الآتية ملخصاً للإنجازات الأساسية التي تمكنت الهيئة من تحقيقها، حتى نهاية عام ٢٠١٤م.

أولاً: تنظيم جودة التعليم العالي بالسلطنة

عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على تشجيع مؤسسات التعليم العالي على الارتقاء بجودتها إلى المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وذلك من خلال:

(أ) ترسيخ ثقافة الجودة لدى قطاع التعليم العالي وذلك عن طريق النشر على موقعها الإلكتروني، واللقاءات مع المعنيين في القطاع، وإقامة الندوات وورش العمل.

(ب) تقديم الدعم للجهات الحكومية المشرفة على التعليم العالي؛ وذلك سعياً لتوحيد الجهود للارتقاء بمستوى أداء مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي تحسين مستوى مخرجاتها.

ثانياً: المساهمة في وضع نظام وطني لإدارة الجودة في التعليم العالي

عملت الهيئة، ومن قبلها مجلس الاعتماد السابق، على التخطيط للمساهمة في وضع نظام وطني لضمان جودة التعليم العالي في سلطنة عمان. وحرصت الهيئة على أن يتضمن هذا النظام المكونات الأساسية لإدارة الجودة وأنظمة الاعتماد الأكاديمي، والعمل على تطويره بصورة مستمرة بناءً على الدروس المستفادة من تطبيقه، والمستجدات التي يشهدها قطاع التعليم العالي في السلطنة، والقياس المرجعي مع الأنظمة الدولية لضمان الجودة. ويوضح الفصل الثالث من باب الجودة في التعليم العناصر الأساسية لهذا النظام.

ثالثاً: تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي

تُعدُّ عملية تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي من المهام الرئيسة للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي التي بدأها مجلس الاعتماد سابقاً في عام ٢٠٠٨م. ومن الأهداف الرئيسة التي تحققها هذه العملية:

(أ) طمأنة الرأي العام إلى أن مؤسسات التعليم العالي تخضع للمحاسبة العامة.

(ب) مساعدة مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة ودعمها للارتقاء بمستواها إلى تحقيق المعايير الدولية. وقد بلغ عدد المؤسسات التي تمت زيارتها ميدانياً حتى نهاية عام ٢٠١٤م (٥٧) مؤسسة، وعدد التقارير الصادرة بلغ (٤١) تقريراً، تم نشر (٣٩) منها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

(ج) توفير معلومات للجمهور والمعنيين حول أداء مؤسسات التعليم العالي.

رابعاً: اعتماد مؤسسات التعليم العالي

يتضمن الاعتماد المؤسسي الإجراءات اللازمة للتأكد من امتلاك المؤسسة للإمكانيات المناسبة والقدرة اللازمة لطرح برامج أكاديمية ذات جودة عالية. وقد عملت الهيئة على وضع نظام مطور لاعتماد مؤسسات التعليم العالي، وذلك لتمكين مؤسسات التعليم العالي من الارتقاء بأدائها إلى المستوى الذي يؤهلها للحصول على الاعتماد المؤسسي. ويتكون نظام الاعتماد المؤسسي المطور - كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث من باب الجودة في التعليم- من مرحلتي تدقيق الجودة المؤسسية والتقويم مقابل المعايير المؤسسية.

خامساً: اعتماد برامج التعليم العالي المحلية والاعتراف بالبرامج الأجنبية

تهدف عملية اعتماد البرامج إلى طمأنة الرأي العام بأن البرامج الأكاديمية المطروحة في السلطنة هي ذات جودة عالية، وأن خريجيها يمتلكون المعارف والمهارات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل المحلي والدولي والعالمي. وقد قامت الهيئة بوضع "المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة" بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وجامعة السلطان قابوس؛ وذلك لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم العالي. كما وضعت الهيئة المسودة الأولى من إطار التصميم الخاص بمفاهيم اعتماد البرامج الأكاديمية ومسودة معايير البرامج الأكاديمية وإجراءات التقويم مقابل المعايير، وقامت بتعميمها على قطاع التعليم العالي والمعنيين لدراستها، ثم مناقشتها في الندوة الوطنية التي عقدتها الهيئة في أكتوبر عام ٢٠١٣م، وأخذ التغذية الراجعة بشأنها، والتي تمت الاستفادة منها في إعداد المسودة الثانية من معايير البرامج الأكاديمية وإجراءات التقويم، والتي تم الانتهاء منها في سبتمبر عام ٢٠١٤م.

سادساً: تطوير الإطار الوطني للمؤهلات العلمية وتحديثه

يُعد الإطار الوطني للمؤهلات مكوناً أساسياً من مكونات النظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم في سلطنة عمان. وتأتي أهمية الإطار من كونه يستخدم من قبل جهات متعددة ولأغراض مختلفة. وقد أعدت الهيئة في عام ٢٠١٢م مقترحاً لتطوير الإطار الوطني للمؤهلات العلمية - كونه يقتصر على مؤهلات التعليم العالي الأكاديمية - ليصبح إطاراً شاملاً لمختلف أنواع المؤهلات (المدرسية والأكاديمية والمهنية والاحترافية)؛ وذلك تلبية للحاجة المحلية، وتماشياً مع الممارسات الدولية الجيدة في هذا المجال. وقد وافق مجلس التعليم الموقر في اجتماعه المنعقد في ١٧ مارس ٢٠١٤م على أن تقوم الهيئة بتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات. وبناءً على هذه الموافقة، شكلت الهيئة لجنة وطنية للإشراف على مشروع تطوير الإطار الوطني، ضمت في عضويتها عدداً من جهات الاختصاص والمعنيين في السلطنة. وعقدت لجنة الإشراف اجتماعين في عام ٢٠١٤م، وعرضت خلالها مقترح الهيئة لتطوير الإطار الوطني للمؤهلات، والمفاوضات التي تجريها الهيئة للتعاقد مع بيت خبرة في هذا المجال.

سابعاً: التنسيق مع وزارة التعليم العالي بشأن أنشطة الهيئة

عملت الهيئة على التنسيق والتشاور المستمرين مع وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها في مجال تطوير إجراءات تدقيق الجودة والاعتماد المؤسسي والبرنامجي وتحديثها. ومن أوجه التنسيق الأخرى بين الهيئة والوزارة عقد اجتماعات دورية مع المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة؛ للتشاور وتنسيق الجهود بين الجهتين، كما عملت الهيئة مع وزارة التعليم العالي على وضع آلية مناسبة تقوم الوزارة بموجبها بمتابعة مؤسسات التعليم العالي الخاصة في تنفيذ التوصيات والتوكيدات الواردة في تقارير تدقيق الجودة؛ للتأكد من أن هذه المؤسسات ماضية في التنفيذ الفعلي لها. إضافة إلى ذلك، فإن عدداً من موظفي وزارة التعليم العالي اشتركوا في عضوية لجنة الإشراف على مشروع تطوير الإطار الوطني للمؤهلات، بالإضافة إلى مشاركتهم في عضوية فريق تطوير الإطار الوطني للمؤهلات.

ثامناً: توقيع مذكرات الاعتراف مع المجالس المتخصصة الأجنبية

حرصت الهيئة على بناء أواصر التعاون مع العديد من هيئات وشبكات ضمان الجودة في التعليم العالي، الإقليمية والدولية، إلى جانب المشاركة في فعاليات بعض منها. وللهيئة في تعاونها مع هذه الجهات أهداف عدة، منها:

(أ) تعريف المجتمع الإقليمي والدولي بأنشطة وفعاليات الهيئة.

(ب) تبادل الخبرات والتعرف على آخر المستجدات في مجال ضمان الجودة والاعتماد.

(ج) تسهيل الاعتراف المتبادل وتوقيع اتفاقيات التفاهم مستقبلاً.

وفي هذا الإطار، تم التواصل مع مجلس اعتماد إعداد المدرسين (CAEP)، والاتفاق على مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات، وتقديم الدعم لتطوير إجراءات الاعتماد وعملياته، وتقديم الدعم للأنشطة والمبادرات التي تقام لغرض التدريب والتطوير وبناء القدرات، وكذلك المشاركة في الورش وحلقات العمل المتعلقة بأنظمة الاعتماد. وقد صادق على المذكرة مجلس إدارة الهيئة، ووزارة الشؤون القانونية، ومجلس الوزراء الموقر؛ تمهيداً لتوقيعها من الجانبين. كما تم توقيع مذكرة تفاهم مشابهة مع الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين، وذلك في عام ٢٠١٤م.

تاسعاً: التواصل مع مجلس التعليم

دأبت الهيئة على تزويد مجلس التعليم العالي (سابقاً) بتقارير عن نشاطاتها ونتائج المراجعات التي تقوم بها لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية، بالإضافة إلى نتائج عملها، والتحديات التي تواجهها، واستمرت الهيئة على هذا النهج في إرسال نسخ من جميع إصدارات الهيئة من الأدلة الإرشادية، وتقارير

الجودة، وأوراق العمل المنشورة، والعروض المقدمة إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم الموقر.

أبرز التحديات التي تواجه الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي:

لعل من أهم التحديات التي كانت ولا تزال تواجه الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي هو النقص الحاد في كادرها البشري، وخاصة الكادر الفني المتخصص في مجال ضمان الجودة والاعتماد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هناك قلة في عدد المتخصصين في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما أدى إلى صعوبة إيجاد الحلول المناسبة؛ نظراً لعدم توافر المحفزات المناسبة التي تستطيع الهيئة استخدامها في استقطاب المتخصصين من ذوي المؤهلات والخبرة المناسبة. وقد انعكس النقص في الكادر البشري على أداء الهيئة بشكل واضح، فقد جاء تنفيذها لعدد من المهام الموكلة بها بشكل بطيء لا يتناسب – في كثير من الأحيان - مع توقعات قطاع التعليم العالي والمعنيين الآخرين.

التوجهات المستقبلية

من أجل أن تتمكن الهيئة من القيام بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل، فإنها تعمل على أن تتضمن خطتها الاستراتيجية القادمة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) هدفاً أساسياً يتعلق بملء الشواغر في هيكلها التنظيمي؛ لضمان حصولها على الموارد البشرية المستدامة ذات التأهيل والتدريب المناسبين. وستتضمن الخطة هدف الحصول على الاعتراف من قبل الشبكة الدولية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي بحلول عام ٢٠٢٠م. وهذا ما سيدعم جهود الهيئة في توقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع الهيئات الدولية لضمان الجودة والاعتماد، ويسهم بدوره في تسهيل انتقال الطلبة من المؤسسات العمانية إلى مؤسسات التعليم العالي الدولية. وتعمل الهيئة جاهدة على المضي قدماً في تطوير ثلاثة من العناصر الرئيسة التي تم التعرض لها في هذا الفصل وتنفيذها، وهي: اعتماد مؤسسات التعليم العالي، واعتماد البرامج الأكاديمية، وتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات.

الفصل الثاني: جودة التعليم المدرسي

تشرف وزارة التربية والتعليم على جُل التعليم المدرسي، إلا أنها ليست الجهة الوحيدة المنوطة بذلك، حيث إن هناك عدداً من الجهات التي تشرف على التعليم المدرسي بأنواعه ومراحله كافة، كما ورد في الباب الأول من هذا التقرير. ويتضمن نظام إدارة الجودة في التعليم المدرسي الإشراف التربوي، وتطوير الأداء المدرسي، ومشروع نظام إدارة الجودة (الأيزو ٩٠٠١: ٢٠٠٨م)، الوارد تفصيلها أدناه.

الإشراف التربوي

لضمان جودة التعليم المدرسي عمدت وزارة التربية والتعليم إلى الاعتماد على نظام إشرافي متعدد الحلقات يتمثل في إيجاد دائرة مركزية تتبعها أقسام إشراف تربوي على مستوى المديريات التعليمية. يعمل بهذه الدائرة والأقسام كادر فني متخصص وفق مستويات مختلفة، حيث يوجد لكل مادة دراسية مشرف عام على مستوى الوزارة، ومشرف أول بقسم الإشراف، وعدد من المشرفين بالأقسام ذاتها يقومون بالمتابعة اليومية لسير العملية التعليمية، وعمليات تقييم المعلمين، وتقديم الدورات التدريبية اللازمة. ويساعد المشرفين معلمون أوائل بصفتهم مشرفين مقيمين بكل مدرسة، يصل فيها عدد معلمي كل مادة إلى ثلاثة أو أكثر، بحيث يحضرون حصص تدريسية لزملائهم في المدرسة ومراجعة دفاتر التحضير ودفاتر الطلاب ومستويات الأداء للمعلم والطالب. كما يقوم مدير المدرسة ونائب المدير للشؤون الفنية بزيارات صفية للمعلمين، وإعداد تقاريرعن زياراتهم يطلع عليها المعنيون من الإدارات الوسطى والعليا في الوزارة.

تطوير الأداء المدرسي

تم استحداث نظام تطوير الأداء المدرسي في عام ٢٠٠٦م، ويستهدف النظام عمليات التعليم والتعلم والإدارة المدرسية. وقد تم تعميم النظام على جميع المدارس في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م كأهم مشروع لتطوير العمل المدرسي وضبط جودته، ويركز النظام في الوقت الحالي على التقييم الذاتي للمدارس من

خلال الكوادر العاملة بها، باستخدام أساليب علمية مقننة، ويشترك في متابعة هذا النظام المشرفون التربويين والإداريون وأعضاء تقييم الأداء المدرسي ومتابعته في الوزارة والمديريات العامة بالمحافظات، فضلاً عن التقييم الخارجي عن طريق متخصصين في التربية من خارج المدرسة للتعرف على مواطن القوة وأولويات التطوير، ولا تزال الوزارة في دراسة تطبيق هذا النوع من التقييم ودراسة احتياجاته.

مشروع نظام إدارة الجودة (الأيزو ١..٩: ٢٠٠٨م)

قررت الوزارة اعتماد المواصفة القياسية الدولية (الأيزو ١..٩: ٢٠٠٨م) لتجويد العمل الإداري بالوزارة بعد عملية التشخيص التي نفذتها الوزارة في شهري يونيو ويوليو من عام ٢٠١٠م، بالتعاون مع خبراء في مواصفة الأيزو؛ للوقوف على واقع العمل في ضوء متطلبات المواصفة. ونظراً لحجم الوزارة وتداخل العمليات فيها فقد ارتأت الوزارة أن يتم إرساء نظام إدارة الجودة في المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة، والمديرية العامة للشؤون الإدارية، والتقسيمات المناظرة لهما بالمديريات/ الإدارة التعليمية بالمحافظات كمرحلة أولى بدءًا من عام ٢٠١٢م، ثم يتم التطبيق على جميع المديريات والأقسام بالوزارة وفق خطة توسع محددة. وفي المرحلة الأخيرة لتطبيق المشروع على المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة، والمديرية العامة للشؤون الإدارية في ديوان عام الوزارة ونظائرهما في المحافظات، قامت الوزارة في عام ٢٠١٤م باختيار شركة عالمية محايدة للتدقيق الخارجي ذات صيت عالمي قامت بالتدقيق على الوزارة، وقد حصلت الوزارة في نوفمبر ٢٠١٤م على شهادة الإشهاد بالمطابقة.

أدوات قياس جودة التعليم المدرسي في السلطنة

يتم قياس مدى الفاعلية في الجوانب الفنية لتعلم الطلبة من خلال تحسين أدوات قياس أداء الطلاب، وكذلك من خلال المشاركة في الاختبارات الدولية. فعلى الصعيد المحلي، جاء إنشاء المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات بمباركة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه –، ومن المخطط أن يعمل على تجويد نظام التقويم التربوي والامتحانات، وأن يعالج الكثير من تلك التحديات التي تواجه الوزارة في مجال التقويم التربوي، وتطوير المواصفات الفنية للامتحانات بحيث تعتمد على معايير أداء واضحة مستنبطة من معايير المناهج، وتوفير بيانات ومؤشرات إحصائية صادقة عن الأداء الحقيقي لتعلم الطلبة، ثم توظيف هذه البيانات الإحصائية في إجراء بحوث ودراسات تساعد متخذي القرار في وضع السياسات التربوية المناسبة في المناهج وطرق التدريس وغيرهما من المجالات ذات العلاقة، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مستوى أفضل في مخرجات التعلّم.

أما على صعيد المشاركة في الاختبارات الدولية فقد بدأت مشاركة وزارة التربية والتعليم في الدراسات الدولية في عام ٢٠٠٣م، من خلال المشاركة في بعض المسابقات الدولية أهمها: الدراسات الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS)، والدراسة الدولية لقياس مهارات القراءة (PIRLS).

أبرز التحديات التي تواجه جودة التعليم المدرسي:

- وجود فروق في توزيع المسؤوليات والصلاحيات الفعلية عما هو وارد في الهيكل التنظيمي للوزارة الواسع والمتشعب، وازدواجية المهام وتداخلها في أكثر من جهة في الوزارة فيما يتعلق بنظم الجودة.
- عدم وجود مركز مستقل يعنى بنظام تطوير الأداء المدرسي.
- عدم وجود تصنيف لمدارس السلطنة وفقاً لمعايير وطنية موحدة.
- تفاوت جدية المدارس في تفعيل نظام تطوير الأداء المدرسي، وتطبيقه بشكل صوري.

التوجهات المستقبلية

- تطبيق النظام في جميع تقسيمات الوزارة في الخطة الخمسية التاسعة ٢٠١٦-٢٠٢٠م.

- تشكيل فريق تقويم خارجي مستقل لتقييم المدارس وفقاً لمؤشرات علمية واضحة.
- وضع منظومة معايير شاملة لعمليات التعليم والتعلم والإدارة المدرسية، ومن ثم إيجاد نظام تصنيف واضح للمدارس.
- بناء نظام متكامل لتنظيم البيانات الناتجة عن التقويم الذاتي والخارجي، وربطها بنتائج التقويم الأخرى وعملياته المتعلقة بالأنشطة التربوية والتحصيل الدراسي والمبنى المدرسي ومعايير الصحة والسلامة، والخروج بتقرير متكامل عن جودة الأداء المدرسي على مستوى المدرسة والمديرية والوزارة.

الفصل الثالث: جودة التعليم العالي

اقتصر تقديم التعليم العالي في سلطنة عمان على المؤسسات الحكومية حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، وقد كانت هذه المؤسسات تخضع للإشراف المباشر من قبل الجهات الحكومية المختلفة، والتي أخذت على عاتقها مسؤولية ضمان جودة هذه المؤسسات، والبرامج التي تقدمها، والارتقاء بمستواها. وبعد أن اتخذت الحكومة قرار السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي، والبدء بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، أصبح لجهات الارتباط الأكاديمي، والجهات غير الحكومية الأخرى (المحلية والأجنبية) أدواراً أكبر في دعم مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بمستوى أدائها ومساندتها في جهودها الرامية للتحسين المستمر. وفيما يلي عرض لأدوار ومسؤوليات الجهات المختلفة فيما يتعلق بجودة التعليم العالي، والمقسمة على صنفين: الجهات المسؤولة عن الأنظمة الداخلية لإدارة للجودة، والجهات المسؤولة عن – أو التي تدعم- النظام الخارجي لإدارة الجودة.

الجهات المسؤولة عن الأنظمة الداخلية لإدارة الجودة

من المعروف والمتفق عليه دولياً، أن المسؤولية الأولى عن ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي نفسها. وفي هذا الإطار، قامت العديد من مؤسسات التعليم العالي بخطوات إيجابية للارتباط والتعاون مع جهات خارجية، منها مؤسسات أكاديمية، وجمعيات مهنية، وهيئات اعتماد دولية، وشبكات جودة محلية وأجنبية؛ للحصول على الدعم الذي تحتاجه في مجال ضمان الجودة. وقد عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على نشر ثقافة الجودة، والتعريف بالممارسات الجيدة من خلال البرنامج الوطني لتدريب مؤسسات التعليم العالي في مجال الجودة، الذي بدأه مجلس الاعتماد سابقاً، وكذلك عن طريق تقديم الدعم للشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، التي تسعى بدورها لنشر الممارسات الجيدة في قطاع التعليم العالي. إضافة إلى ذلك، سعت العديد من مؤسسات التعليم العالي إلى إنشاء دوائر أو وحدات لضمان الجودة، تناط بها مسؤولية بناء الأنظمة الداخلية للجودة في هذه المؤسسات، من أجل ضمان جودة هذه المؤسسات، والارتقاء المستمر بمستواها.

الجهات المسؤولة عن - أو التي تدعم - النظام الخارجي لإدارة الجودة

هناك العديد من الجهات الخارجية المسؤولة عن النظام الخارجي لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة، بالإضافة إلى تلك التي تدعم هذا النظام. وتشمل هذه الجهات:

(أ) الوزارات والجهات الحكومية المشرفة على مؤسسات التعليم العالي؛ كوزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة، ووزارة الصحة، ووزارة الدفاع.

(ب) الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، وهي مسؤولة عن اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، كما ورد في الفصل الأول من الباب الثالث.

(ج) مجلس التعليم، ويعد المظلة التي تنضوي تحتها جميع الجهات المشرفة على التعليم، وهو الجهة المسؤولة عن رسم سياسات التعليم بمختلف أنواعه ومراحله، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات. كما أن لمجلس التعليم اختصاصاً أساسياً في «متابعة مستوى جودة التعليم وتقييمه بجميع

أنواعه ومراحله، واتخاذ كافة الإجراءات الازمة لضمان جودة مخرجاته»، بالإضافة إلى وضع استراتيجية التعليم والعمل على متابعة تنفيذها.

(د) الجهات الأخرى، ولهذه الجهات أدوار مهمة في الارتقاء بجودة التعليم العالي في السلطنة. ومن هذه الجهات الشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، والجمعيات المهنية، وجهات الارتباط الأكاديمي، وهيئات الاعتماد الأجنبية، وأولياء الأمور، وأرباب العمل، والجمهور.

النظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي

عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ومن قبلها مجلس الاعتماد (سابقاً)، على التخطيط لوضع نظام وطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عمان، يتضمن المكونات الأساسية لهذا النظام، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة التعليم العالي. وقد حرصت الهيئة على أن تقوم بالمراجعة الدورية لهذه المكونات بعد تنفيذها؛ من أجل تطويرها بناءً على الدروس المستفادة من التنفيذ، والمستجدات التي يشهدها قطاع التعليم العالي في السلطنة، والقياس المرجعي مع أنظمة ضمان الجودة. ويتكون النظام الوطني الحالي لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عمان من الإجراءات الخارجية لضمان جودة اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، بالإضافة إلى الأطر الوطنية المساندة لهذه الإجراءات. وتشترك في وضع النظام الوطني لإدارة الجودة وتنفيذه كل من الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ووزارة التعليم العالي، بإشراف من مجلس التعليم. ويتكون النظام من العناصر الأساسية الآتية:

- ترخيص مؤسسات التعليم العالي (تختص به وزارة التعليم العالي).
- اعتماد مؤسسات التعليم العالي (تختص به الهيئة)، ويتكون من مرحلتين: تدقيق الجودة المؤسسية، والتقويم مقابل المعايير المؤسسية.
- ترخيص البرامج الأكاديمية (تختص به وزارة التعليم العالي).
- اعتماد البرامج الأكاديمية (تختص به الهيئة)، ويشمل اعتماد برامج التعليم العالي والاعتراف بالبرامج الأجنبية، بالإضافة إلى اعتماد البرامج التأسيسية العامة.
- الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عمان (تضعه الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي).
- إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي (تضعه الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي).
- إطار التصنيف المعياري للتعليم في سلطنة عمان (تضعه الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي).
- نظام الاعتراض والتظلم (للهيئة ووزارة التعليم العالي).

ترخيص مؤسسات التعليم العالي

تُعدُّ عملية الترخيص المؤسسي متطلباً أساسياً لمزاولة مؤسسات التعليم العالي لنشاطاتها في السلطنة، كما أنها تمثل الخطوة الأولى في ضمان جودة هذه المؤسسات، والتي تسبق الاعتماد المؤسسي. وتتولى وزارة التعليم العالي إصدار تراخيص مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بعد موافقة مجلس التعليم على إنشائها.

اعتماد مؤسسات التعليم العالي

تتضمن عملية الاعتماد المؤسسي القيام بالإجراءات الضرورية للتأكد من أن مؤسسات التعليم العالي تمتلك الإمكانيات المناسبة والقدرة اللازمة لطرح برامج أكاديمية ذات جودة عالية. وتأتي عملية الاعتماد المؤسسي بعد حصول المؤسسة على الترخيص المؤسسي من الوزارة المشرفة - بناءً على موافقة مجلس التعليم، وبعد تخرج الدفعة الأولى من طلبتها، تمر المؤسسة بعملية تدقيق الجودة المؤسسية

(المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي)، إذ يتم في هذه العملية النظر في إجراءات ضمان الجودة، وآليات تحسين النوعية المعمول بها في المؤسسة المعنية، وتقويم فاعلية هذه الإجراءات بالمقارنة مع الأهداف التي رسمتها المؤسسة لنفسها، ومن ثم بيان قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتطلعاتها، ومدى قدرتها على التحسين.

وبعد مضي أربع سنوات من تدقيق الجودة، تخضع المؤسسة لعملية التقويم مقابل المعايير المؤسسية (المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي)، حيث يتم التحقق العملي من استيفاء المؤسسة لمعايير الجودة المؤسسية التي تضعها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. وفي حال استيفاء المؤسسة للمعايير، يتم منحها صفة المؤسسة المعتمدة وتمنح شهادة الاعتماد. وبعد مضي أربع سنوات تخضع المؤسسة لتدقيق الجودة مرة أخرى، وهكذا دواليك. أما في حال عدم استيفاء المؤسسة لتلك المعايير، عندها توضع تحت الملاحظة لفترة محددة، بناءً على قرار من الهيئة، ثم تمر بمرحلة إعادة التقويم، فإذا كانت مستوفية للمعايير، تمنح صفة المؤسسة المعتمدة وشهادة الاعتماد؛ كي تعود وتنخرط مرة أخرى في دورة الاعتماد المؤسسي. أما إذا أخفقت في استيفاء تلك المعايير، فإن الهيئة تنهي عملية الاعتماد، وترفع توصية إلى الوزارة المشرفة عليها، ومجلس التعليم بإغلاق المؤسسة. ومن الجدير بالذكر أن نطاق الاعتماد المؤسسي - بمرحلتيه - يتضمن تسعة مجالات رئيسة (يحوي كل منها على مجالات فرعية تصل بمجموعها إلى ما لا يقل عن (٧٥) مجالاً فرعياً) هي:

(١) حاكمية المؤسسة وإدارتها.

(٢) تعلم الطلبة بطريقة المقررات الدراسية.

(٣) تعلم الطلبة بطريقة البرامج الأكاديمية البحثية.

(٤) أبحاث الأكاديميين والخدمات الاستشارية.

(٥) المشاركة في المجتمع المحلي والقطاع الصناعي.

(٦) خدمات الدعم الأكاديمي.

(٧) الطلبة وخدمات الدعم الطالبي.

(٨) الموظفون وخدمات الدعم الوظيفي.

(٩) خدمات الدعم العامة.

المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي: تدقيق الجودة

من الأهداف الرئيسة التي تحققها تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي:

(أ) طمأنة الجمهور والمعنيين إلى أن مؤسسات التعليم العالي تخضع للمحاسبة العامة.

(ب) مساعدة مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة ودعمها للارتقاء بمستواها إلى تحقيق المعايير الدولية.

(ج) توفير معلومات للجمهور والمعنيين حول أداء مؤسسات التعليم العالي.

وتبدأ عملية تدقيق الجودة قيام المؤسسة بدراسة ذاتية لأدائها في المجالات الفرعية المشار إليها أعلاه، وتقديم وثيقة الدراسة الذاتية للهيئة، ثم تشكل الهيئة لفريق التدقيق، الذي يقوم بمراجعة وثيقة الدراسة الذاتية والوثائق الأخرى التي تقدمها المؤسسة وتحليلها، وزيارة المؤسسة ومرافقها؛ لإجراء المقابلات والاطلاع على وثائق إضافية وجمع المزيد من الأدلة ؛ للتحقق من مصداقية ما ورد في وثيقة الدراسة الذاتية. ثم يقوم الفريق بإعداد تقرير تدقيق الجودة المؤسسية. وتُرسل النسخة النهائية للتقرير إلى المؤسسة المعنية، وتُمنح مهلة أسبوعين للتقدم بطلب الاعتراض والتظلم – إن رغبت - قبل أن يتم إصدار التقرير علنياً، ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة.

المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي: التقويم مقابل المعايير

من الأهداف الرئيسة التي تحققها عملية التقويم مقابل المعايير المؤسسية ما يأتي:

(أ) طمأنة الجمهور والمعنيين إلى أن مؤسسات التعليم العالي تخضع للمحاسبة العامة.

(ب) التأكد من قيام المؤسسات بالعمل على تنفيذ التوكيدات والتوصيات الصادرة عن الهيئة والمدرجة ضمن تقرير تدقيق الجودة الخاص بكل منها.

(ج) التحقق العملي من استيفاء المؤسسات لمعايير الجودة المؤسسية التي تضعها الهيئة، ومساعدتها على تحقيق هذه المعايير.

(د) توفير معلومات للجمهور والمعنيين حول أداء مؤسسات التعليم العالي.

وتتضمن عملية التقويم مقابل المعايير إجراءات مشابهة لإجراءات تدقيق الجودة من حيث قيام المؤسسة بإجراء الدراسة الذاتية، ولكن هذه المرة مقابل المعايير المؤسسية التي تضعها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في جميع المجالات الفرعية لنطاق الاعتماد المؤسسي الذي تمت الإشارة إليه سابقاً، ثم تقديم طلب التقويم مقابل المعايير للهيئة. وتقوم الهيئة بدورها بتشكيل فريق التقويم الذي يتحقق من استيفاء المؤسسة للمعايير المؤسسية، وتمنح صفة المؤسسة المعتمدة في حال استيفائها للمعايير، أما إذا لم تستوف المعايير فتوضع تحت الملاحظة لفترة محددة ثم يعاد تقويمها، كما تم بيان ذلك أعلاه.

ترخيص البرامج الأكاديمية

تمثل عملية ترخيص البرامج الأكاديمية الخطوة الأولى في ضمان جودة هذه البرامج، والتي تسبق الاعتماد البرنامجي. وتتولى وزارة التعليم العالي إصدار تراخيص البرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ويحتوي دليل الترخيص المؤسسي - الصادر عن المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة بوزارة التعليم العالي - على آلية الترخيص البرنامجي لمؤسسات التعليم العالي القائمة، وتلك التي تتقدم بطلبات الإنشاء.

ومن الجدير بالذكر أن طلبات ترخيص البرامج الأكاديمية تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة، والتي تحيلها بدورها لمتخصصين في المجال -من خارج الوزارة- لمراجعتها والتأكد من استيفائها لمعايير الترخيص قبل عرضها على لجنة متخصصة - تشمل في عضويتها متخصصين من مختلف الجهات الحكومية المعنية بالتعليم، ويرأسها سعادة الدكتور وكيل وزارة التعليم العالي - للموافقة على ترخيصها.

اعتماد البرامج الأكاديمية

تطرح مؤسسات التعليم العالي في السلطنة نوعين من البرامج: الأول يشمل برامج التعليم العالي التي تعتمدها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بناءً على معايير عامة للبرامج الأكاديمية، والثاني يشمل البرامج التأسيسية العامة، وهي برامج لا تحمل أي ثقل أكاديمي؛ كونها بمستوى التعليم المدرسي وليست برامج تعليم عال، مصممة لسد الفجوة بين مخرجات دبلوم التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي. وهذا النوع من البرامج يتم اعتماده من قبل الهيئة بناءً على المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة.

الإطار الوطني للمؤهلات العلمية

يتضمن الإطار الوطني للمؤهلات في سلطنة عمان المعمول به حالياً مواصفات المستويات والمؤهلات الأكاديمية للتعليم العالي فقط، ولا يشمل المؤهلات المهنية أو الاحترافية، كما أنه لا يشمل التعليم المدرسي. ويتضمن الإطار ستة مستويات، مع توصيف لكل مستوى، من حيث الحد الأدنى للنقاط والساعات المعتمدة كما هو موضح في الجدول (١،٣)، بالإضافة إلى المخرجات المتوقعة لكل مستوى من حيث المعارف، والمهارات الإدراكية، والقدرات العامة، علماً أن المؤهلات المرتبطة بها، بعد مستوى دبلوم التعليم العام.

جدول (١,٣):
الحد الأدنى من الساعات المعتمدة حسب الإطار الوطني للمؤهلات

	المستوى	النقاط المعتمدة (الحد الأدنى)	الساعات المعتمدة (الحد الأدنى)	مسمى المؤهل	الحد لأدنى لمدة الدراسة
الدراسات الجامعية	المستوى الأول	١٢٠	٣٠	شهادة (Certificate)	سنة واحدة
	المستوى الثاني	٢٤٠	٦٠	دبلوم (Diploma)	سنتان
	المستوى الثالث	٣٦٠	٩٠	دبلوم متقدم (Advanced Diploma)	ثلاث سنوات
	المستوى الرابع	٤٨٠	١٢٠	بكالوريوس (Bachelor)	أربع سنوات
		١٢٠	٣٠	دبلوم عالي (دبلوم تخرج) (Graduate Dip)	سنة واحدة في المستوى الرابع
الدراسات العليا	المستوى الخامس	١٢٠	١٨-٣٠	دبلوم دراسات عليا (Post Graduate Dip)	سنة واحدة في المستوى الخامس
		١٥٠-١٨٠	٣٠-٤٥	ماجستير (Master)	سنة إلى سنتين بعد البكالوريوس
	المستوى السادس	٣٠٠	٧٥	دكتوراة (Doctorate)	سنتان إلى أربع سنوات بعد الماجستير

ويستخدم الإطار الحالي من قبل وزارة التعليم العالي كمرجع في عمليات ترخيص البرامج الأكاديمية، وكذلك من قبل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عمليات الاعتماد الأكاديمي، ومن قبل مؤسسات التعليم العالي في تصميم برامجها، وتعمل الهيئة على تطوير إطار شامل لمختلف أنواع المؤهلات (الأكاديمية والمهنية والاحترافية)، وجميع مستويات التعليم (المدرسي والعالي)، وذلك بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والجهات المعنية الأخرى، بدعم من بيت خبرة دولي.

إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي

يتضمن إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي توصيفاً لأصناف مؤسسات التعليم العالي المختلفة، كالكليات والكليات الجامعية والجامعات، والإجراءات الخاصة بطلبات الانتقال من صنف لآخر. وقد صدر إطار التصنيف هذا ضمن «متطلبات نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في سلطنة عُمان عام ٢٠١٤م»، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. ويستخدم إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي كمرجع في عمليات تدقيق الجودة المؤسسية من قبل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي للتأكد من استيفاء مؤسسات التعليم العالي لمتطلباته، كل وفق تصنيفها. وتعمل الهيئة حالياً على تطويره وتحديثه.

إطار التصنيف المعياري للتعليم في سلطنة عمان

يصنف هذا الإطار التعليم بوجه عام إلى حقول واسعة يتميز كل منها عن الآخر على أساس المحتوى النظري والهدف من الدراسة، كما أن كلاً من هذه الحقول الواسعة مقسم على عدد من الحقول الضيقة

يتميز كل منها عن الآخر على أساس المحتوى النظري والهدف من الدراسة، وكل حقل ضيق ينقسم بدوره على عدد من الحقول التفصيلية التي تتميز عن بعضها على أساس الطرق والأدوات والمعدات المستخدمة بالإضافة إلى الهدف من الدراسة. كما أن هذا التصنيف ينظم ربط البرامج التعليمية بحقول التعليم بحيث تسهل عملية جمع المعلومات الإحصائية عن أي برنامج تعليمي يطرح في السلطنة وربطه مع حقل التعليم الخاص به، والتصنيف المعياري للتعليم مفيد في جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعليم وترتيبها وعرضها على المستوى الوطني ومقارنتها بالمعلومات المتوافرة دولياً، ويستخدم التصنيف المعياري للتعليم في مجالات عدة منها: ترخيص مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، والتصنيف متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي.

نظام الاعتراض والتظلم

الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي عضو في الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، وتسعى للالتزام بجميع الممارسات الجيدة التي تقرها الشبكة، ومنها إعطاء حق التظلم لمؤسسات التعليم العالي على نتائج العمليات الخارجية لضمان الجودة. وبناءً على ذلك؛ فإن ما يصدر عن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي من نتائج عن عمليات ضمان الجودة والاعتماد التي تقوم بها، بما فيها تقارير المراجعة الخارجية، ونتائج الاعتماد المؤسسي والبرنامجي، قابلة للاعتراض والتظلم من قبل مؤسسات التعليم العالي. وقد وضعت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي نظاماً للاعتراض والتظلم يوضح جميع الإجراءات المتعلقة بالموضوع، نشرته في دليل متوافر على موقعها الإلكتروني.

ومن الجدير بالذكر، أن قرارات ترخيص البرامج الأكاديمية التي تصدرها وزارة التعليم العالي تخضع لإمكانية الاعتراض من قبل مؤسسات التعليم العالي، وفق النظام المعمول به لدى الوزارة.

أدوات قياس جودة التعليم العالي في السلطنة

من المعلوم أنه لا توجد آلية ومعايير محددة متفق عليها دولياً لقياس جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، ولكن توجد أدوات مختلفة لقياس جودة التعليم العالي ومقارنة أداء هذه المؤسسات. وهذه الأدوات متوافرة بشكل علني ليستطيع المعنيون الاستفادة منها.

تعتمد سلطنة عمان على عدد من الأدوات أو المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في التعرف على جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، وكما هو مبين أدناه، فإن بعض هذه الأدوات منشورة بشكل علني، ومتاحة للجمهور للاطلاع عليها، والبعض الآخر يتم توزيعه بشكل محدود للجهات ذات العلاقة، ومن الأدوات المتاحة لقياس جودة التعليم العالي في السلطنة:

(أ) تقارير تدقيق الجودة المؤسسية.

(ب) نتائج التقويم مقابل المعايير المؤسسية.

(ج) نتائج التقويم مقابل معايير البرامج الأكاديمية.

(د) تقارير المتابعة من الوزارات المشرفة على التعليم.

(هـ) مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي.

(ز) مسح الخريجين.

(ح) تقارير مراجعة الشركاء الأكاديميين.

(ط)نتائج الاعتماد من المؤسسات الأجنبية.

أبرز التحديات التي تواجه جودة التعليم العالي:

إن أحد التحديات الحالية لوضع نظام شامل لإدارة جودة التعليم العالي وتنفيذه (بأنواعه كافة)، يتمثل في عدم وجود جهة خارجية لإدارة الجودة في التعليم والتدريب المهني. لذا، أوصت استراتيجية التعليم

٢.٤م بأن يتم توسيع صلاحيات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لتشمل التعليم المهني. ومن جهة أخرى، فإن من أهم التحديات التي تواجهها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في القيام بدورها في المساهمة بتصميم وتنفيذ الإطار الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي (الأكاديمي) هو النقص في كادرها البشري، والذي تمت مناقشته في الفصل الأول من الباب الثالث، بالإضافة إلى النقص الحاد في الموارد المالية المتاحة للهيئة.

التوجهات المستقبلية

إن تنفيذ التوصية الواردة في استراتيجية التعليم ٢.٤م بخصوص توسيع صلاحيات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لتشمل أنواع التعليم العالي كافة (بما فيها التعليم المهني)، وإصدار التشريعات القانونية المتعلقة بهذا الأمر سيعطي الهيئة الأساس القانوني لتوسيع نطاق عملها ليشمل جميع أنواع التعليم العالي، بما فيها التعليم المهني. وتعمل الهيئة جاهدة للحصول على دعم الجهات المعنية في توفير الكادر البشري والموارد المالية التي تمكنها من المضي قدماً في الاستمرار بتطوير العناصر الرئيسة للنظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي وتنفيذها، وبالسرعة التي تتماشى مع تطلعات قطاع التعليم العالي والمعنيين في هذا المجال.

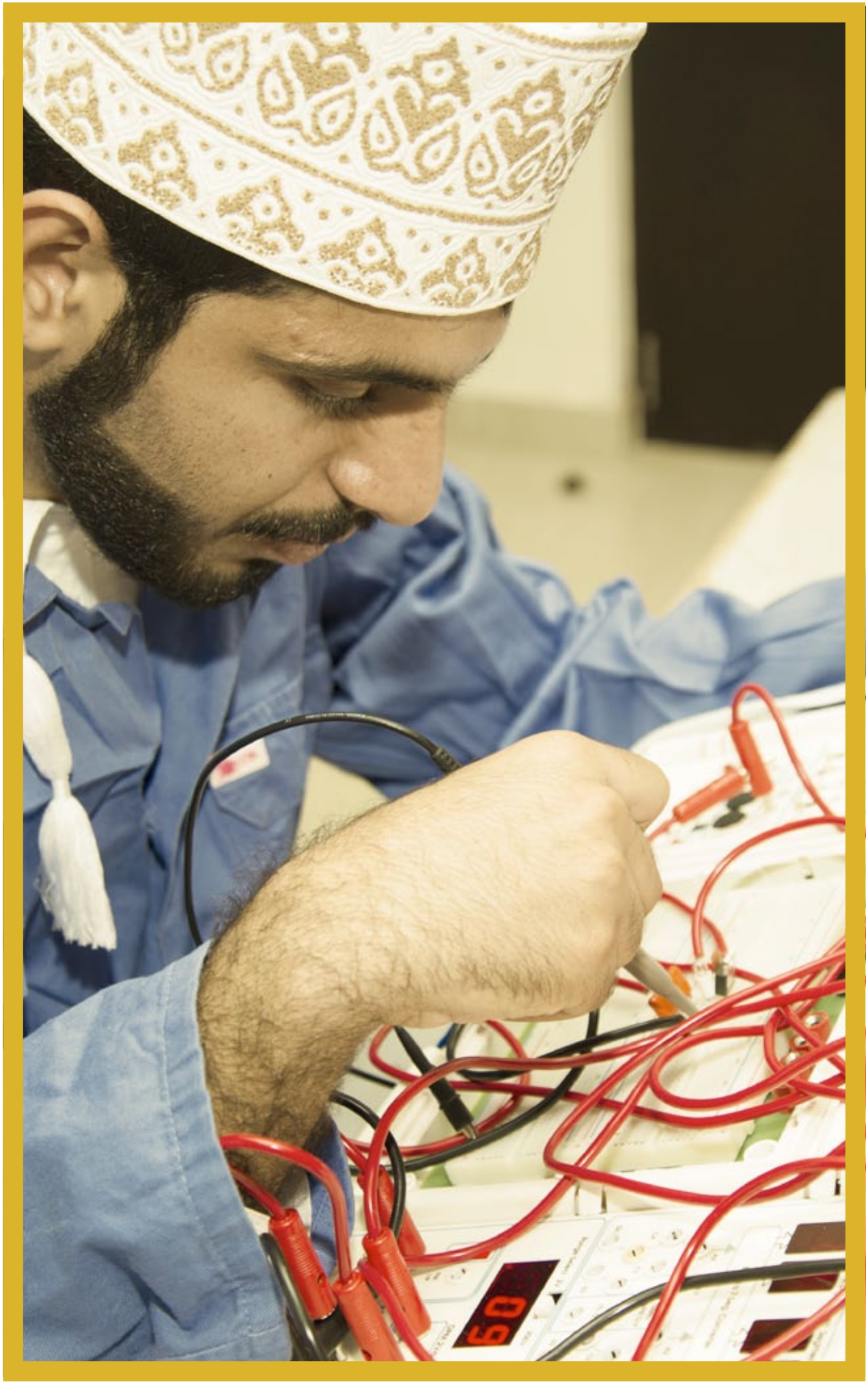

الباب الرابع

تمويل التعليم

يشمل الإنفاق على التعليم المدرسي والتعليم العالي ما تنفقه الدولة على جامعة السلطان قابوس، ووزارة التعليم العالي، والمؤسسات التعليمية التابعة لوزارة القوى العاملة، ووزارة الصحة، وجهات أخرى تشمل مجلس التعليم، والهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ومجلس البحث العلمي، والمجلس العماني للاختصاصات الطبية، وجامعة عمان، ومعهد الإدارة.

وقد ارتفع إجمالي الإنفاق على التعليم خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الثامنة من (١١٦٠,٩) مليون ريال عماني في عام ٢٠١١م إلى(١٩٨٣,٥) مليار وتسعمائة وثلاث وثمانون وخمسمائة ألف ريال عماني عام ٢٠١٤م، وقد شكلت نسبة النفقات الجارية نسبة (٩١٪) و(٨٨٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم في عامي ٢٠١١م و٢٠١٤م على التوالي.

وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأربع الاولى للخطة الخمسية الثامنة ما بين (٤,٤٪) في عام ٢٠١١م و(٦,٣٪) في عام ٢٠١٤م، بينما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي ما بين (١٠,٨٪) في عام ٢٠١١م و(١٣,١٪) في عام ٢٠١٤م.

وخلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤م) بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي ما يقارب(٣٩٩٤,٣) مليون ريال عماني، وهو ما يمثل (٦٦٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة نفسها. ومثّل الإنفاق الجاري (٩٥,١٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤م).

وشهد الإنفاق على التعليم العالي نمواً خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الثامنة، ليبلغ إجماليه للفترة(٢٠١١-٢٠١٤) نحو (١٩٤,٩) مليون ريال عماني ومثّل الإنفاق الجاري قرابة ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق على التعليم العالي خلال الأربع سنوات الماضية. وتوزع الإنفاق على التعليم العالي بنسب متفاوتة على الجهات التي يشمله خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٤م)؛ فبلغ نصيب جامعة السلطان قابوس ما نسبته (٤٠,٩٪)، ونصيب وزارة التعليم العالي (٣١٪)، ووزارة القوى العاملة (٢٥٪)، ووزارة الصحة (٣,٢٪).

وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (١,٤ – ٢٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الثامنة، وبلغت في المتوسط (١,٦٪)، في حين تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق الحكومي ما بين (٣,٣ – ٤,١٪)، وبلغت في المتوسط (٣,٦٪) خلال الفترة نفسها.

ويسهم القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة التي تسهم في تخفيف العبء المالي على الميزانية العامة للدولة، وقد شجعت الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم من خلال تقديم حزمة من الحوافز تمثلت في توفير المنح والإعفاءات الضريبية وغيرها.

وعلى مستوى التعليم المدرسي، فقد بلغ عدد المدارس الخاصة في السلطنة (٤٦٨) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م مقارنة مع (٣٨٧) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م، أي بزيادة قدرها (١٢٪). وبلغ عدد الطلبة المقيدين بالمدارس الخاصة (٨٩٢٧٥) طالباً وطالبة، وعدد المعلمين (٧١٦٨) معلماً ومعلمة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة (٢٧) مؤسسة تشمل سبع جامعات، وعشرين كلية وكلية جامعية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، وتسهم بعض المؤسسات الصناعية في تمويل التعليم العالي من خلال توفير منح بعثات داخلية لخريجي دبلوم التعليم العام؛ للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة، ومنح وبعثات خارجية للدراسة خارج السلطنة.

ويواجه تمويل قطاع التعليم عدداً من التحديات التي تؤثر على الارتقاء بجودته. ومن أبرز هذه التحديات:

- انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية، ويتضح ذلك من زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، فقد استحوذت أجور المعلمين والإداريين على نحو (٩٥ ٪) من جملة الإنفاق على التعليم المدرسي، وبلغت رواتب الهيئات الأكاديمية، والأكاديمية المساندة، والإدارية في التعليم العالي قرابة (٧٨٪).
- اعتماد قطاع التعليم على الحكومة كمصدر رئيس للتمويل، وتعمل الحكومة على توفير التمويل اللازم لقطاع التعليم ضمن موازناتها السنوية، وتشير إحصاءات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بأن نسبة إيرادات النفط والغاز تشكل (٨٦٪) من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٣م، وفي ظل المتغيرات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، فإنه يتطلب توفير تمويل مستقر وطويل الأجل، وتوفير بدائل أخرى لقطاع التعليم.
- في الوقت الذي فيه تعمل الجامعات بسلطنة عمان للانتقال إلى نموذج الجامعة المنتجة التي تولد موارد مالية إضافية، وتقلل من اعتمادها على الحكومة إلا أن صغر حجم سوق العمل يعيق ذلك.

أما التوجهات المستقبلية فتمثل في العمل على توفير مصادر تمويل مستدامة لقطاع التعليم، وتعزيز إسهام القطاع الخاص.

الباب الخامس

إدارة وحوكمة التعليم

ويقصد بالحوكمة في التعليم صياغة سياسات تعليمية سليمة؛ بحيث تضمن الاستخدام الفاعل للموارد لتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية، وتعمل على تطوير عمليات الإدارة الفاعلة التي تسمح بالرقابة العامة على تقديم الخدمات التعليمية وجودة تعلم الطلبة، ومساءلة مقدمي الخدمات، وتشجيع التقدير العام.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن النظام الأساسي للدولة يعد مرجعاً قانونياً مهماً في ترسيخ البنية التشريعية والتنظيمية للتعليم في سلطنة عمان، فقد أوضح النظام الأساسي للسلطنة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٠١/٩٩٦م) في مادته رقم (١٣) عدداً من المنطلقات الرئيسة ذات الصلة بالنظام التعليمي في السلطنة، من بينها: أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه، ويمكن الإشارة هنا إلى أن النظام التربوي يستمد توجهاته التربوية أيضاً من خلال وثيقة فلسفة وأهداف التربية والتعليم في سلطنة عمان التي وضعت في عام ١٩٧٨م، ويتم تطويرها ومراجعتها على الدوام لتواكب التوجهات الفكرية والتطويرية للنظام التربوي في السلطنة. وتعد هذه الوثيقة مرجعاً أساسياً في فهم منطلقات السياسات والبرامج التربوية التي يعتمدها النظام التربوي، وموجهاً رئيساً لعمل المؤسسة التربوية في السلطنة.

ومن مؤسسات القطاع المدني التي تعد جهات رقابية: مجلس عمان الذي يشمل مجلسي الدولة والشورى، الذي أصبح يمارس دوراً مهماً ومتزايداً في متابعة النظام التعليمي ومراجعته، حيث تعمل وزارة التربية والتعليم بشكل وثيق مع المجلس في مناقشة مستجدات العمل التربوي في السلطنة وتوضيحه، بالإضافة إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الذي يشرف على الوحدات الإدارية، ويعمل الجهاز على متابعة الوزارات عبر الإجراءات المالية والإدارية المتبعة في مختلف جوانب العمل التربوي.

وتوجد ثلاثة مستويات للحوكمة ذات صلة بالطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات التعليمية في سلطنة عُمان ولها تأثير جوهري فيها وهي:

- المستوى الأعلى للحوكمة: الحوكمة على المستوى الوطني (مجلس التعليم، والوزارات المعنية بالتعليم مع الأجهزة المعنية الأخرى).
- المستوى المتوسط للحوكمة: (الوزارة المعنية والأجهزة التابعة لها).
- المستوى الأدنى للحوكمة: المستوى المؤسسي.

وعلى المستوى الوطني فإن مجلس التعليم يختص برسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق مع السياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة. كما يقوم المجلس بمتابعة مستوى جودة التعليم وتقييمه بجميع أنواعه ومراحله، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جودة مخرجاته ومراجعة خطط التعليم وتطويرها.

وقد أنجز مجلس التعليم الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م في إطار المهام المكلف بها، وأعدت خطة تنفيذية للاستراتيجية تضمنت تحديد أولوية تنفيذ التوصيات والجهات المسؤولة عن تنفيذها والنتائج المتوقعة ومؤشرات لقياس التنفيذ والإطار الزمني للبدء والانتهاء. وأشرف مجلس التعليم على إعداد ووضع قانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي وعدد من المشاريع التطويرية الأخرى، وعقد المجلس ندوة وطنية للتعليم خلال الفترة ١٤-١٦ أكتوبر ٢٠١٤م، عرضت فيها المشروعات التي أعدها المجلس بهدف توسيع المشاركة المجتمعية لإثراء مشاريع التطوير القائمة، وعرض ورؤية لمستقبل التعليم في السلطنة وبلورتها.

إدارة وحوكمة التعليم المدرسي

على المستوى الوطني تخضع الخدمة المدنية - التي تقع وزارة التربية والتعليم ضمنها - لمجموعة من النُظم واللوائح التي تحدد شروط التعيين والتوظيف والسلوك والممارسة في جميع مناحي الجهاز الحكومي. ويخضع قطاع التعليم لهذه النُظم واللوائح وليس مستقلاً عنها، ويعد ذلك عاملاً مهماً في

تصميم طرق الارتقاء بمستوى جودة التعليم بصورة ملائمة لسلطنة عُمان.

وتشترك مع وزارة التربية والتعليم عدد من الجهات الحكومية الأخرى في وضع الأطر العامة للسياسة التعليمية، ويأتي من بين الشركاء الرئيسيين للوزارة في هذا الجانب وزارة المالية، التي تقوم بمراجعة متطلبات الخطط التربوية وبرامج التوسع الكمي والنوعي للخدمة التعليمية، واعتماد المخصصات المالية اللازمة بعد موافقة الحكومة.

أما الحوكمة على المستوى المتوسط فتتعلق بالوزارة والأجهزة التابعة لها: حيث يقع دور ترجمة التزام الحكومة بنظام تعليمي متطور على عاتق وزارة التربية والتعليم التي تعمل من خلال أجهزتها التخطيطية المختلفة على تنفيذ التوجهات الحكومية وخطط التنمية المرتبطة بالقطاع التعليمي. وحتى تترجم وزارة التربية والتعليم التزاماتها بنشر مظلة التعليم وتجويد مخرجاته كانت - وبالتوازي مع السياسات الحكومية - تنفذ برامجها من خلال خطط تنموية خمسية.

أما الحوكمة على المستوى المؤسسي فتحدد اللوائح والنظم الإدارية السياسات الخاصة بالنظام التعليمي في السلطنة، حيث تدار المدارس من قبل مدير المدرسة بالإضافة إلى كادر إداري مساعد، وذلك وفق تلك اللوائح والأنظمة التشريعية المنظمة لسير العمل.

إدارة وحوكمة التعليم العالي تتم على المستوى الوطني من عدة وزارات وجهات تنضوي جميعها تحت مظلة مجلس التعليم. وتختلف التشريعات واللوائح التنظيمية تبعاً للوزارات والجهات المشرفة على التعليم العالي. وتعمل الجهات المشرفة على التعليم العالي على صياغة الأطر العامة لسياسات التعليم العالي بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة المالية التي تقوم باعتماد المخصصات المالية الحكومية للتعليم العالي، والمجلس الأعلى للتخطيط الذي تأتي خطط التعليم العالي ضمن خطط التنمية الخمسية التي يقوم بوضعها، ووزارة التنمية الاجتماعية لتوفير التعليم العالي كخدمة اجتماعية لفئات معينة.

أما الحوكمة على المستوى المتوسط فوفقاً للجهات المعنية بالتعليم العالي، حيث تدار جامعة السلطان قابوس من قبل مجلس الجامعة، ويختص برسم السياسة العامة للجامعة واتخاذ ما يراه لازماً لتحقيق أهدافها. فيقوم بإقرار الخطط المستقبلية لتطوير الجامعة، كما يقوم باعتماد الخطط الاستراتيجية للجامعة وميزانيتها السنوية والموافقة على مشروعي اللائحتين التنفيذية والمالية ومشروعات لائحة شؤون الطلاب واللوائح الأكاديمية بالجامعة. ويتولى رئيس الجامعة إدارة الجامعة وتنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الجامعة في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وتدير وزارة التعليم العالي ست كليات للعلوم التطبيقية وبرامج البعثات الخارجية والداخلية، وتشرف على الجامعات والكليات الخاصة. وتتم إدارة كليات العلوم التطبيقية من خلال مجلس يعمل على رسم السياسات والاستراتيجيات والرقابة على الكليات. وينظم العمل بكليات العلوم التطبيقية المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٢) ولائحته التنفيذية، إضافة إلى وجود لوائح تعنى بالشؤون الأكاديمية والترقيات العلمية والبحث العلمي وشؤون الطلبة. ومنحت الكليات بعض الصلاحيات في إدارة شؤونها الإدارية والمالية في إطار التوجه نحو الاستقلالية والإدارة الذاتية . وتشرف وزارة التعليم العالي من خلال المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة على مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بوضع الأنظمة والتشريعات واللوائح التنظيمية والتنفيذية لعملية إنشاء وترخيص هذه المؤسسات والإشراف عليها، ووضع الضوابط لمعايير ضمان الجودة فيها، فضلاً عن تنظيم علاقتها بالمؤسسات الأخرى في المجتمع. ويتولى مجلس الإدارة ومجلس الأمناء في كل جامعة / كلية خاصة وضع اللوائح الداخلية لتشغيل الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية وإدارتها.

وتدير وزارة القوى العاملة سبع كليات للتقنية، وستة مراكز للتدريب المهني ومعهدين لتأهيل الصيادين. وتتم حوكمة التعليم التقني وإدارته من قبل مجلس أمناء الكليات التقنية، ولدى المجلس صلاحيات ومسؤوليات واسعة لإقرار النظام التعليمي للكليات، وتحديد مستويات الدراسة ومناهجها التعليمية والتدريبية، واعتماد سياسات القبول بالكليات ومعاييره، واعتماد اللوائح الداخلية التنظيمية والفنية

والمالية والإدارية اللازمة لسير العمل بالكليات، وإقرار برامجها التعليمية وخطط عملها وتعزيز نشاط البحث العلمي بالكليات بالتعاون مع منشآت القطاعين العام والخاص وغيرها من المهام.

وتدير وزارة الصحة من خلال المديرية العامة للتعليم والتدريب ثلاثة عشر معهداً صحياً تضم معاهد للعلوم الصحية والتمريض والصحة العامة. وتشرف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على كلية العلوم الشرعية التي تتبع مكتب معالي الوزير، وتخضع الكلية في مجال التعليم العالي للأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات المختصة بالدولة، ويشرف البنك المركزي العماني على كلية الدراسات المصرفية والمالية التي تحظى بدعم من البنوك التجارية.

أما على المستوى المؤسسي فإن مؤسسات التعليم العالي تحكمها اللوائح التنظيمية الخاصة بها، وعادة ما تتم إدارة الجامعات والكليات من قبل رئيس الجامعة أو عميد الكلية، ويتولى المجلس الأكاديمي للجامعة / الكلية ومجالس الأقسام العلمية، إدارة العملية التعليمية مثل اقتراح البرامج الأكاديمية والخطط الدراسية، ومراجعة نتائج الامتحانات ومناقشتها وإقرارها، ودراسة اقتراح الاحتياجات من أعضاء الهيئة التدريسية والوظائف الأخرى، وتنظيم البحث العلمي وتشجيعه واقتراح سبل تطويره.

ويواجه التعليم العالي عدداً من التحديات:

- يعد تعدد الجهات التي تشرف على مؤسسات التعليم العالي الحكومية من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي الذي أدى إلى ضعف في التخطيط الاستراتيجي له، وتشتت الجهود، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية.
- الحاجة إلى تعزيز الاستقلال الإداري والمالي لمؤسسات التعليم العالي الحكومية مما يسهل تلبية احتياجاتها الإجرائية والأكاديمية.
- وفي ظل غياب التوصيف الدقيق لمسؤوليات مجالس الإدارة ومجالس الأمناء والإدارة التنفيذية ومهامها في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، تواجه هذه المؤسسات تحدياً في إدارة شؤونها الإدارية والأكاديمية، يتمثل في التداخل في صلاحيات مجالس الإدارة ومجالس الأمناء؛ مما يتطلب تجديد التشريعات وتحديد الأطر لحوكمة النظام الإداري والأكاديمي في التعليم العالي الخاص.

وتتمثل التوجهات المستقبلية للتعليم العالي في:

- تحديد جهة تقوم بدور المنظم للتعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص من خلال تطبيق التشريعات والنظم التي تؤطر عمله ومراقبة تنفيذها.
- النقل التدريجي للصلاحيات الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم العالي تمهيدا لمنحها الإدارة الذاتية مع وضع تشريعات للمساءلة الإدارية والمالية للمؤسسات التعليمية.
- إصدار قانون التعليم العالي ليؤسس قاعدة تشريعية موحدة لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

الخاتمة

الطريق نحو المستقبل

في عام ٢٠١٢م، تم تأسيس المجلس الأعلى للتخطيط، الذي يهدف إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة؛ لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات، وصولاً إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

وفي إطار هذ التوجه وضع مجلس التعليم الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م، التي ستكون موجهاً أساسياً لسياسات تطوير قطاع التعليم وخططه بالسلطنة خلال الخطط الخمسية المستقبلية؛ لتحقيق رؤيتها نحو بناء موارد بشرية تمتلك المهارات اللازمة للعمل والحياة، مما يمكّنها من العيش منتجة في عالم المعرفة، ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر، ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية.

وسوف يسعى المجلس لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م، من خلال الآليات التي حددتها الخطة التنفيذية لها، ويعمل على تقويمها ومراجعتها بصورة دورية؛ للتأكد من انسجامها مع المتغيرات المحلية والعالمية، وكذلك لمعالجة العقبات التي قد تعترض تطبيقها.

كما سيعمل المجلس على ضمان تنفيذ ما ورد في وثيقة فلسفة التعليم في السلطنة، وقانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي.

ويتزامن صدور هذا التقرير لمجلس التعليم مع اعتماد الأمم المتحدة الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠م، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية سبتمبر ٢٠١٥م، التي ترمي للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠م. تتكون أهداف التنمية المستدامة من (١٧) هدفاً، وجاء التعليم في الهدف الرابع الذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وقد أنجزت هذه الأهداف من خلال اجتماعات متواصلة على مدى عامين ومشاركة واسعة من مختلف بلدان العالم ومنظمات المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أنّ سلطنة عمان كانت إحدى محطات هذه الاجتماعات؛ حيث استضيفت في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٤م، الذي عقدته اليونسكو، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وصدر البيان الختامي، أو ما يعرف باتفاقية مسقط الذي أكّد المشاركون فيه على أنّ التعليم يُمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ويتعيّن وضعه في طليعة جدول أعمال التنمية العالمية للفترة ما بين عام ٢٠١٥م، وعام ٢٠٣٠م.

وحرصاً من السلطنة على التزامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، سوف يسعى مجلس التعليم للعمل على متابعة تحقيق هدف التعليم وغايته المحددة خلال خمسة عشر عاماً قادماً.

www.educouncil.gov.om

educounciloman omaneducouncil

omaneducouncil omaneducouncil